

(١)

أصول محاسبة التكاليف

دكتور

إسماعيل أحمد عصر

كلية التجارة جامعة المنوفية

زميل جمعية الضرائب المصرية

مراقب حسابات شركات المساهمة

(٣)

أليس الله بكاف عبده

(٤)

مقدمة

(٥)

تعتبر دراسة محاسبة التكاليف من الأهمية بما كان ليس فقط فى المنشآت الصناعية ولكن أيضا فى المنشآت التجارية ومنشآت الخدمات حتى يمكن قياس تكلفة الإيرادات (المبيعات) التى تحققها الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة بدقة وموضوعية .

فالذى يتسنى قياس نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية وإعداد المركز المالى الخاص بها فإن الأمر يتطلب قياس موضوعى لتكلفة الإيرادات المحققة نتيجة مزاوله نشاطها ، وهذا بدوره يتطلب - خاصة بالنسبة للمنشآت الصناعية - قياس تكلفة الإنتاج المباع وأمر هذا شأنه فإن الأمر يستلزم قياس تكلفة الإنتاج غير تام الصنع فى نهاية المدة المحاسبية نهيك عن تكلفة الوحدات التامة الصنع غير المباعة .

وقد قدمت محاسبة التكاليف كنظام للمعلومات العديد من مدخلات القياس التى ساهمت فى تحقيق موضوعة القياس المحاسبى لنتائج الأعمال بالإضافة إلى الرقابة على استخدام عناصر الإنتاج المختلفة وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لإدارة المشروعات فى تخطيط والرقابة وتقييم الأداء .

وفى هذا الكتاب نقدم أصول محاسبة التكاليف لطلاب التعليم المفتوح بكلية التجارة جامعة المنوفية (برنامج المحاسبة المالية)

(٦)

المستوى الثالث الفصل الدراسى الأول . وقد راعينا عند إعداد الموضوعات التى يشملها هذا الكتاب متطلبات هذا البرنامج والتأهيل العلمى للدارسين ، وقد حاولنا الاستعانة بالأمثلة التوضيحية والحالات العملية المحولة بحيث يتوافر للقارئ مهارات ومعارف هذا الفرع من فروع المعرفة المحاسبية ،،،،،

وقد حاولنا بقدر المستطاع أن تتوافر للموضوعات التى تناولناها قدراً كبيراً من الاكتمال ولا ندعى الكمال ، فالكمال للمولى عز وجل .

والله ولى التوفيق

دكتور
إسماعيل عصر

القاهرة : يناير ٢٠٠٩م

(٧)

المحتويات

الوحدة الأولى

محاسبة التكاليف (مدخل معرفي).....(٩)

وحدة التكاليف.....(٢١)

مفهوم التكاليف.....(١٥)

عناصر التكاليف.....(٢٥)

مراكز التكاليف.....(٣٥)

(٨)

محاسبة التكاليف

..... (٣٩)

الوحدة الثانية

عناصر التكاليف (ضبط، قياس، رقابة):..... (٤٩)

عنصر تكاليف الأجرة

..... (٥١)

عنصر تكاليف المواصلات

..... (٧٥)

عنصر تكاليف المصروفات

..... (١٢٤)

الوحدة الثالثة

نظريات قياس التكاليف

..... (١٢٩)

نظرية التكاليف الإجمالية (الكليّة)

..... (١٣٦)

(9)

نظريــــــــــــــــة التكايف

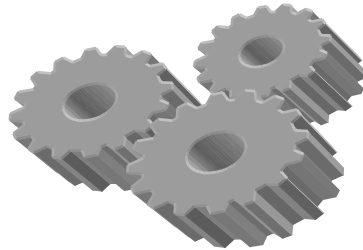
المباشرة:.....(١٤٧)

نظريّة التّكليف المتغيّرة

(106).....:

نظرية تكاليف الطاقة المستغلة

(۱۷۳).....



(١٠)

الوحدة الأولى

محاسبة التكاليف
مدخل معرفي

تتناول هذه الوحدة المدخل المعرفي لدراسة محاسبة التكاليف وذلك من خلال خمسة موضوعات على النحو التالي :

- مفهوم التكلفة .
- عناصر التكاليف : ماهيتها وتبويبها
- وحدة التكلفة : ماهيتها وأنواعها
- مراكز التكلفة : تعريفها ، تبويباتها
- محاسبة التكاليف ماهيتها ، أهدافها ووظائفها ومبادئ القياس المحاسبي للتكلفة

الوحدة الأولى

محاسبة التكاليف

مدخل معرفى

منذ بدء الخليقة والإنسان يسعى جاهدا من أجل الحصول على قوت يومه وتأمين غده ليس لكونه كائن حى له احتياجاته اليومية من مأكّل وملبس ، ولكن لأنه خليفة للخالق فى هذا الكوكب ومن ثم ما كان عليه أن يمشى فى الأرض فسادا بل أصبح لزاما عليه أن يحافظ على الثروات الطبيعية ويحاول اكتشافها ويعمل على تنميتها وحسن استخدامها لإشباع رغباته اليومية واللانهائية بل ولتحسين مستوى معيشتة والحصول على أكبر قدر من الرفاهية .

ولكى يحقق الإنسان القدر الأكبر من الإشباع والرفاهية كان ولا يزال يعتمد على العمل والإنتاج باعتبارهم وسيلته الفعالة وكان عليه أن يستثمر كافة الإمكانيات والموارد الطبيعية المتاحة بل واكتشاف غير المتاح والمعروف من هذه الموارد لتحقيق الإشباع والرفاهية اللازمين .

معنى ذلك أن الإنسان عرف العمل والإنتاج منذ بدء الخليقة وأن اختلفت أساليب هذا العمل وطرق وأدوات الإنتاج من عصر إلى آخر بداية من الأشكال البدائية للعمل وأدوات الإنتاج وصولا إلى أكثر الأشكال تعقيدا وتطوراً .

(١٣)

وقد كان لتطور وتعقد أساليب الإنتاج دوراً هاماً ومجالاً خصباً للدراسات الفنية والاجتماعية سواء فى مجالات دراسة أساليب وطرق الإنتاج فنياً ، أو علاقات ونظم الإنتاج والجوانب السلوكية والتنظيمية للعمليات الإنتاجية ، ومن ثم فقد ظهرت العديد من مجالات المعرفة والتي تهتم بدراسة علاقات ونظم الإنتاج سواء الدراسات الفنية أو الإدارية أو الاقتصادية .

وعلم المحاسبة كأحد فروع المعرفة الاجتماعية التى نشأت وتطورت مع تطور مجتمعات الأعمال وما يستلزمه من توافر البيانات والمعلومات والتى من شأنها التعرف على نتائج الأعمال والمركز المالى وتحقيق الرقابة على معاملات المنشأة وعلاقاتها المالية الداخلية والخارجية ، فقد قامت المحاسبة المالية كأحد فروع المعرفة المحاسبية بتوفير هذه المعلومات لمستخدميها سواء داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها وذلك من خلال التقارير المالية التى يتم إعدادها والتى تظهر نتائج الأعمال والمركز المالى وقوائم التدفق النقدى .

غير أنه ومع تعقد وتشابك علاقات الإنتاج خاصة فى المشروعات التى تقوم بإنتاج السلع وتأدية الخدمات أدى إلى ظهور الحاجة إلى نوعية معينة من البيانات لا يمكن توافرها من خلال نظام المحاسبة المالية مثال ذلك :

□ تكلفة الوحدة المنتجة من عناصر الإنتاج التى استخدمت فى إنتاجها .

□ تكلفة الوحدات التى قامت المنشأة بإنتاجها وأصبحت وحدات تامة الصنع وحولت إلى مخازن الإنتاج التام وأيضا الوحدات التى لم تصل إلى مستوى التصنيع النهائى (الوحدات تحت التشغيل) فى نهاية المدة المحاسبية .

(١٤)

□ تكلفة أوجه النشاط التي تزاولها الوحدة الاقتصادية سواء أكانت تكلفة التصنيع أو تكلفة التسويق أو تكلفة الإدارة والتمويل .

□ الرقابة على استخدام عناصر الإنتاج المختلفة بما يحقق حسن استخدام الموارد المتاحة سواء أكانت موارد بشرية أو موارد مادية .

□ المفاضلة بين البدائل المتاحة لعناصر الإنتاج المختلفة بما يحقق الإنتاج أو توفير الخدمات باستخدام أوفر هذه العناصر .

□ تخطيط استخدام عناصر الإنتاج المختلفة بحيث يمكن الحصول على الوحدات المنتجة أو تأدية الخدمات المطلوبة بأقل كمية ممكنة من عناصر الإنتاج وأقل تكلفة ممكنة لهذه العناصر .

□ ضمان تسويق المنتجات و الخدمات بما يحقق هامش ربح أو عائد مناسب للوحدة الاقتصادية .

أن ضرورة توفير أسلوب مناسب لقياس تكلفة استخدام عناصر الإنتاج المختلفة يتطلب قياساً كمياً يهتم بكمية المستخدم من هذه العناصر بالإضافة إلى قياساً نقدياً أو ترجمة نقدية للكمية المستخدمة من هذه العناصر ، وبالطبع فإن مسؤولية هذا القياس أصبحت تقع على عاتق المحاسبة باعتبارها علم يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية الخاصة بالوحدة الاقتصادية معبراً عنها بقيم نقدية سواء أكانت علاقات داخلية تتم داخل الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية أو علاقات خارجية تتم بين الوحدة الاقتصادية وباقي وحدات المجتمع .

ومما لا شك فيه أن نظام المحاسبة المالية ساعد وبدرجة كبيرة على تحقيق قدر ملموس من القياس للأنشطة الاقتصادية داخل

(١٥)

المشروعات الاقتصادية خاصة النشاط الإنتاجي فكما هو معروف أنه في المنشآت الإنتاجية يمكن الوصول إلى تكلفة عناصر الإنتاج المستخدمة من خلال إعداد حساب التشغيل وقد يبدو الأمر بسيطاً في حالة المنشآت التي تقوم بإنتاج وحدات تتصف بالتماثل في المواصفات الفنية ، أيضاً فإن العمليات الإنتاجية لا يترتب عليها وجود وحدات غير تامة في نهاية المدة المحاسبية ، فإذا كانت طبيعة الوحدات التي تقوم المنشأة بإنتاجها تتصف بالتباين في المواصفات الفنية ، كذلك فإنه يترتب على العملية الإنتاجية وجود وحدات غير تامة في نهاية المدة المحاسبية فإن هذا بدوره سوف يُحد من إمكانية نظام المحاسبة المالية من تحقيق القياس المحاسبي بدقة وموضوعية .

لقد ظهر قصور نظام المحاسبة المالية عن تحقيق القياس الكمي والنقدي - خاصة مع تعقد وتشابك علاقات الإنتاج - لتكلفة عناصر الإنتاج المستخدمة في المشروعات الصناعية ، بالإضافة إلى قياس تكلفة الوحدات المنتجة سواء أكانت وحدات تامة الصنع أو غير تامة الصنع ، أيضاً قياس تكلفة أوجه النشاط التي تراولها الوحدة الاقتصادية من إنتاج وتسويق وإدارة وتمويل

ولتلافي أوجه القصور هذه كان لابد من توفير نظام معلومات محاسبي يسعى إلى تحقيق هذه النوعية من القياس أو بمعنى آخر إلى الاهتمام بدراسة المحاسبة عن التكلفة .

(۱۶)

أولا : مفهوم التكلفة

COST

عندما تقوم الوحدة الاقتصادية بعملياتها الإنتاجية بغرض إنتاج السلع أو تحقيق الخدمات فإنها تستخدم مجموعة من أدوات الإنتاج والتي تعتمد عليها في عملياتها الإنتاجية وبالطبع فإن أدوات الإنتاج التي تستخدمها الوحدة الاقتصادية تتوقف على طبيعة نشاطها، فعلى سبيل المثال إذا كان نشاط الوحدة الاقتصادية يتمثل في مصنع لإنتاج الملابس الجاهزة فإن أهم أدوات الإنتاج التي يحتاج إليها مثل هذا النشاط تتمثل في الآلات والمعدات الخاصة بهذا النشاط مثل ذلك ماكينات الحياكة والسرفلة والقص ، بالإضافة إلى مبنى للمصنع وعناصر للتشغيل والمخازن والأثاث ، أما إذا كان نشاط الوحدة الاقتصادية يتمثل في المقاولات فإن أدوات الإنتاج التي تستخدمها تتمثل في الحفارات واللوادر والخلاطات وغيرها من أدوات الإنتاج التي تقنيها الوحدة الاقتصادية بغرض استخدامها في العملية الإنتاجية ولفترة زمنية طويلة ومن ثم يتم تبويب هذه الممتلكات محاسبيا باعتبارها أصول ثابتة ، ومن ناحية أخرى فإن المقابل الذي تتحمله المنشأة للحصول على هذه الأصول يمثل مصروفاً رأسمالياً ، وعلى الجانب الآخر يعتبر الأنفاق الذي تقوم به المنشأة لتوفير الأصول الثابتة بمثابة أنفاق استثماري .

ولكن كيف تقوم الوحدة الاقتصادية بتوفير أدوات الإنتاج اللازمة لعملياتها الإنتاجية ، إذا نظرنا إلى مصدر التمويل يمكن القول أن الوحدة الاقتصادية يمكنها توفير أدوات الإنتاج عن طريق التمويل الذاتي (حقوق الملكية) أو عن طريق الغير (القروض) .

من ناحية أخرى قد تقوم الوحدة الاقتصادية بتوفير أدوات الإنتاج عن طريق الملكية ، وفى هذه الحالة سوف تسعى إلى توفير مصدر لتمويل شراء هذه الأدوات أو عن طريق الإيجار وفى هذه الحالة سوف تتحمل بمصروف دورى مقابل الحصول على منفعة أدوات الإنتاج ، أخيراً تستطيع الوحدة الاقتصادية الحصول على أدوات الإنتاج بنظام التأجير التمويلي وفى هذه الحالة تتحمل بقيمة إيجاريه مقابل الحصول على منفعة الآلة أو المعدة ويحق لها شرائها فى نهاية مدة الإجارة .

وتلخيصاً لما سبق يمكن القول أنه لكى تقوم الوحدة الاقتصادية بتوفير أدوات ووسائل الإنتاج اللازمة لعملياتها الإنتاجية فإن ذلك يترتب عليه تحمل الوحدة الاقتصادية بأعباء أو تضحية مقابل الحصول على منفعة هذه الوسائل أو تلك الأدوات وبالطبع فإن هذه الأعباء أو تلك التضحيات تمثل استثمارات طويلة الأجل لا تتوقع المنشأة استردادها فى الأجل القصير ، غير أنه وفى كل الأحوال لكى تحصل المنشأة على منفعة أدوات وأساليب الإنتاج لابد أن يقابل ذلك تحملها بتضحية تتجسد فى المقابل النقدي الذى تتحمله أو تتعهد بسداده خلال فترة زمنية معينة .

من ناحية أخرى لكى تقوم الوحدة الاقتصادية (المنشأة) بعملياتها الإنتاجية فإن الأمر يتطلب توافر عناصر الإنتاج اللازمة لهذه العمليات ، فليس من المتصور أن تقوم أدوات ووسائل الإنتاج بإتمام العمليات الإنتاجية دون استخدام لعناصر الإنتاج فالمنشأة التى تزاول نشاط إنتاج الملابس الجاهزة يلزمها توافر الأيدي العاملة المدربة على عمليات الإنتاج والأقمشة التى سوف يتم تصنيعها والإكسسوارات اللازمة لنوعية المنتجات والإضاءة والتدفئة والقوى المحركة .

أن التضحية التى تتحملها الوحدة الاقتصادية مقابل الحصول على منفعة أدوات ووسائل الإنتاج ومقابل الحصول على منفعة

عناصر الإنتاج تمثل بدورها التكلفة التى تتحملها الوحدة الاقتصادية مقابل الحصول على هذه المنفعة ، فكل منفعة تحصل عليها الوحدة الاقتصادية لابد أن يقابلها تضحية ، ويتم التعبير عن هذه التضحية بوحدات النقود بمعنى أن وحدات النقود هى بمثابة وحدات قياس للتضحيات التى تتحملها الوحدة الاقتصادية مقابل الحصول على منفعة كل من أدوات ووسائل الإنتاج وعناصر الإنتاج .

ولكن هل كل ما تتحمله الوحدة الاقتصادية مقابل الحصول على منفعة وسائل الإنتاج وعناصر الإنتاج يعتبر تكلفة ، بمعنى أن كل تضحية تحملتها الوحدة الاقتصادية مقابل الحصول على منفعة تمثل بدورها تكلفة أم يتعين أن تتناسب وتتسق التضحية مع المنفعة ، فإذا كانت هناك تضحية تتحملها الوحدة الاقتصادية ولم يقابلها الحصول على ثمة منفعة فإن هذه التضحية لا تعتبر تكلفة ولكن هى خسارة يتحملها من تسبب فى حدوثها كما فى حالة فقد الخامات من المخازن أو ضياع المواد الأولية أو الإسراف فى استخدامها .

ومن هنا ولكى تعتبر التضحية التى تتحملها المنشأة مقابل الحصول على المنفعة بمثابة تكلفة يتعين أن تكون هذه التضحية اقتصادية أى تتناسب التضحية مع المنفعة .

وفى ضوء ما تقدم يمكن تعريف التكلفة بكونها:

تضحية اقتصادية تتحملها المنشأة مقابل الحصول على منفعة .

التكلفة والمصروف :

غالبا ما يحدث خلط بين التكلفة والمصروف على الرغم من وجود اختلاف جوهري بين كل منهما .

فالمصروفات تتحملها المنشأة فى سبيل الحصول على الإيراد سواء لأكثر من فترة محاسبية (المصروفات الرأسمالية) ، أو خلال

(٢٠)

فترة محاسبية معينة (المصروفات الإيرادية) , معنى ذلك إن المصروفات ترتبط بشكل وثيق بتحقيق الإيراد ، فإذا ما تحقق هذا الإيراد خلال فترة محاسبية تالية اعتبرت هذه المصروفات بمثابة مصروفات مقدمة و إذا كانت تخص المدة المحاسبية الحالية ولم تدفع بعد أصبحت تمثل مصروفات مستحقة .

أما التكلفة فترتبط ارتباطاً وثيقاً بحصول الوحدة المحاسبية على المنفعة (إنتاج السلعة أو تأدية الخدمة) مع مراعاة أن تتناسب التضحية التي تتحملها الوحدة الاقتصادية مع المنفعة التي تحصل عليها ، فإذا ما قامت الوحدة المحاسبية ببيع الإنتاج أو تسويق الخدمات معنى ذلك أن هنالك إيرادات تحققت من هذه التكاليف وبالتالي اتخذت التكلفة شكل المصروف .

التكلفة والخسارة :

دائماً ما نؤكد على أن التكلفة هي تضحية اقتصادية يقابلها الحصول على منفعة وليس بالضرورة أن تكون هذه المنفعة اقتصادية ، فقد تتحمل المنشأة تضحية اقتصادية يقابلها الحصول على منفعة اجتماعية (التكلفة الاجتماعية) غير أنه وفي كل الأحوال يتعين أن تتسق التكلفة مع المنفعة وإلا ما أصبحت تضحية اقتصادية ، وفي هذه الحالة يعتبر الجزء (أو الكل) من التضحيات التي تحملتها الوحدة الاقتصادية ولم يقابلها الحصول على منفعة بمثابة خسارة .

معنى ذلك أن الخسارة عبارة عن تضحية تحملتها المنشأة ولم يقابلها الحصول على منفعة .

مفاهيم مختلفة للتكلفة :

تتعدد مفاهيم التكلفة وفقاً للمنفعة التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية على النحو التالي :

التكلفة الرأسمالية :

(٢١)

وهى التضحية الاقتصادية التى تتحملها الوحدة الاقتصادية مقابل الحصول على منفعة أدوات ووسائل الإنتاج .

وأهم ما يميز التكلفة الرأسمالية أن المنافع التى تحصل عليها الوحدة الاقتصادية تستخدم لفترة زمنية طويلة وتمتد لتشمل أكثر من مدة محاسبية , وتتجسد التكاليف الرأسمالية فى الأصول الثابتة التى توفرها المنشأة لمزاولة نشاطها ومن هنا يعتبر الأصل الثابت بمثابة منافع مجمعة توفرها المنشأة وتحصل عليها تدريجيا كلما استخدم الأصل فى الإنتاج .

فإذا ما قامت الوحدة الاقتصادية بشراء آلة بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠ جنية ويقدر العمر الإنتاجى لهذه الآلة بواقع ١٠٠٠٠٠٠ ساعة تشغيل كما تقدر قيمتها التخريدية عند انتهاء عمرها الإنتاجى بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنية معنى ذلك أن تكلفة الحصول على منفعة هذه الآلة يعادل واحد جنيه عن كل ساعة تشغيل , معنى ذلك أن الوحدة الاقتصادية تتحمل بتكلفة رأسمالية عند اقتناء هذه الآلة قدرها ١٢٠٠٠٠٠ جنية ويتم إهلاك هذه التكلفة طوال سنوات استخدام هذه الآلة وبما يتناسب مع المنفعة التى حصلت عليها الوحدة الاقتصادية نتيجة لهذا الاستخدام .

معنى ذلك أن التكلفة الرأسمالية على المدى البعيد تعتبر تكلفة جارية بالنسبة لكل مدة محاسبية سوف تستفيد من منفعة هذه التكلفة .

التكلفة الجارية :

وهى التضحية الاقتصادية التى تتحملها الوحدة الاقتصادية مقابل الحصول على منفعة عناصر الإنتاج .

وأهم ما يميز التكاليف الجارية أنها تدور وجوداً وعدماً مع العمليات التشغيلية بالوحدة الاقتصادية , حيث تبدأ التكاليف الجارية مع بدء النشاط التشغيلى للوحدة الاقتصادية وتحقيق الإنتاج وكلما حققت الوحدة الاقتصادية قدراً أكبر من الإنتاج كلما أدى ذلك إلى زيادة التكاليف الجارية .

(٢٢)

من ناحية أخرى تختلف التكاليف الجارية باختلاف وقت وأسلوب قياسها على النحو التالي :

التكلفة الفعلية :

عبارة عن التكلفة التي حدثت فعلا خلال فترة زمنية معينة ، وبالطبع فإن قياس التكلفة الفعلية يتم فى نهاية فترة زمنية معينة (أسبوع ، شهر ، ربع سنة)

التكلفة المسبقة :

وهى التكلفة التى يتم قياسها لفترة زمنية قادمة ، وبالطبع فإن هذه التكلفة يمكن قياسها على النحو التالى :

□ **التكلفة التقديرية :** والتى بدورها تمثل قياساً مسبقاً للتكلفة على أساس التقدير ، وبالطبع فإن التقدير قد يعتمد على الأحداث التاريخية (التكلفة التاريخية) وقد يعتمد على التقدير الشخصى.

□ **التكلفة المعيارية :** عبارة عن قياساً مسبقاً للتكلفة وفقاً للمعايير المتعارف عليها للصناعة التى تنتمى إليها الوحدة الاقتصادية ، وبالطبع فإن إعداد معايير لصناعة معينة يتطلب دراسات علمية ومعملية وصولاً إلى ما يجب أن تكون عليه التكلفة فى ظل توافر ظروف الإنتاج على ما يجب أن تكون

□ **التكلفة المخططة :** عبارة عن القياس المسبق للتكلفة وفقاً لظروف التشغيل الخاصة بالوحدة الاقتصادية ، ومن ثم فإن التكلفة المخططة يتم قياسها فى ضوء خبرات الماضى وظروف الحاضر وتوقعات المستقبل .

التكلفة الحدية :

(٢٣)

وهى عبارة عن مقدار التغير فى اجمالى التكاليف نتيجة تغير حجم الإنتاج عند الوحدات المنتجة بالزيادة أو النقص بوحدة منتج واحدة .

تكلفة الفرصة البديلة :

يرتبط اتخاذ قرار ما بوجود أكثر من بديل وعلى متخذ القرار المفاضلة بين هذه البدائل واختيار أفضلها ، لأنه فى حالة عدم وجود بدائل متاحة أمام متخذ القرار سوف يصبح قراره مقيدا بالبديل المتاح أمامه إما بالموافقة أو الرفض .

وفى حالة المفاضلة بين بدائل متاحة واختيار أحد هذه البدائل دون غيره فإن هذا يعنى التضحية ببديل آخر وهذا بدوره يمثل فرصة بديلة تم التضحية بها ، وتكلفة هذه التضحية سوف تمثل تكلفة الفرصة البديلة التى لم يختارها متخذ القرار .

فعلى سبيل المثال إذا كان أحد المستثمرين يرغب فى استثمار مبلغ مليون جنيهها فى مشروع معين وأن العائد السنوى المتوقع لهذا المشروع يقدر بواقع ١٥% وأمام هذا المستثمر فرصة شراء سندات تدر عائد سنوى قدرة ١٢% ، فإذا ما قرر هذا المستثمر اختيار البديل الأول معنى ذلك أنه أضاع البديل الثانى والذى يحقق ١٢% سنويا على الأموال المستثمرة وهذا بدوره سوف يؤدى إلى اعتبار أن العائد الحقيقى على رأس المال المستثمر وفقا للبديل الأول وبعد الأخذ فى الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة هو ٣% سنويا وهو مقدار الفرق بين البديل الذى تم اختياره والبديل الذى تم رفضه .

ثانيا : وحدة التكلفة

Cost Unit

تتحمل الوحدة الاقتصادية بتضحية اقتصادية مقابل الحصول على منفعة عناصر الإنتاج ، وهذه المنفعة تتجسد فى إنتاج السلع أو تأدية الخدمات ، ولما كانت التضحية الاقتصادية المشار إليها تمثل التكلفة فإن الوحدات التى يتم إنتاجها بدورها هى وحدات لهذه التكلفة .

فوحدة التكلفة عبارة عن وحدات المنتج التى قامت الوحدة الاقتصادية بإنتاجها خلال فترة زمنية معينة وتحملت بالتضحية الاقتصادية مقابل استخدام عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج هذه الوحدة .

وبالطبع فإن وحدة التكلفة تمثل بدورها هدفا للقياس المحاسبى للتكلفة باعتبار أن الوحدة الاقتصادية تتحمل بتضحيات مقابل إنتاج هذه الوحدة .

معنى ذلك أن وحدة التكلفة هى عبارة عن وحدة المنتج التى يسعى نظام محاسبة التكاليف إلى قياس تكلفتها .

(٢٥)

وهذا بدوره يتطلب أن تكون وحدة التكلفة بمثابة وحدة للتعبير عن الإنتاج وتوصيفه وقياسه , وقد يكون هذا التعبير بأكثر من وحدة قياس كما في حالات مشروعات نقل البضائع حيث تتمثل وحدة التكلفة في تكلفة نقل الطن لمسافة كيلو متر .

معنى ذلك أنه يمكن تقسيم وحدة التكلفة من حيث وحدة القياس إلى

وحدات تكلفة بسيطة :

وهي التي يمكن التعبير عنها بوحدات القياس البسيطة سواء الوزن أو العدد أو الحجم أو الطول .

وحدات تكلفة مركبة :

وهي التي يتم التعبير عنها بأكثر من وحدة قياس مثال ذلك : نشاط نقل الركاب : راكب / كيلو متر ، نشاط نقل البضائع : طن / كيلو متر ، متر مكعب / كيلو متر ، نشاط النزلاء بالفنادق نزيل / ليلة .

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس بالضرورة أن تكون جميع الوحدات التي يتم إنتاجها بمثابة وحدة تكلفة ، خاصة إذا كانت العملية الإنتاجية يترتب عليها الحصول على أكثر من نوع من المنتجات وباستخدام نفس عناصر الإنتاج ، فعلى سبيل المثال نشاط تكرير البترول ينتج عنه الحصول على أكثر من منتج مثل البنزين بدرجات نقاء متفاوتة ، الكيروسين ، المازوت ، البازلت ، كما وأن نشاط البحث عن البترول ينتج عنه الحصول على الغاز الطبيعي والبترول الخام ، وفي مجال تصنيع الجبن الأبيض ينتج عن النشاط اللبن الرايب جنباً إلى جنب مع إنتاج الجبن .

فإذا كانت العملية الإنتاجية يترتب عليها الحصول على أكثر من منتج وباستخدام نفس عناصر الإنتاج يمكن التمييز بين هذه الوحدات على النحو التالي :

المنتجات المشتركة : وهى المنتجات التى تنتج عن عملية (أو مجموعة عمليات) إنتاجية باستخدام عناصر إنتاج واحدة وتكاد تتعادل فى أهميتها النسبية .

معنى ذلك أن المنتجات المشتركة عبارة أن أكثر من منتج يتم إنتاجها باستخدام مجموعة من عناصر الإنتاج وذات أهمية نسبية متقاربة وبحيث يصعب تحديد عناصر الإنتاج المستخدمة لكل نوعية من هذه المنتجات على حدة .

هذا وتحدد الأهمية النسبية للمنتجات المشتركة وفقا للغرض من قيام المشروع ومدى حاجة أحد المنتجات المشتركة إلى عمليات تصنيعية إضافية ، والقيمة البيعية لهذه المنتجات .

فعلى سبيل المثال استخراج البترول يترتب عليه إنتاج الغاز الطبيعى ، معنى ذلك أن كلا المنتجين يتم الحصول عليهم باستخدام نفس عناصر الإنتاج ولكل منهما قيمة بيعيه متقاربة من الآخر ومن ثم يعتبر كلا المنتجين بمثابة وحدات تكلفة ، كما تعتبر منتجات مشتركة .

المنتجات العرضية :

قد يترتب على مزاوله النشاط الحصول على أكثر من وحدة منتج ولكن هذه المنتجات بعضها يمثل الهدف من مزاوله النشاط والبعض الآخر يتم الحصول عليه بصورة عرضية وبالطبع هذه المنتجات تتباين فى أهميتها النسبية ، وفى الحالة يمكن التفرقة بين المنتجات الرئيسية التى بدورها تمثل الهدف من العملية الإنتاجية وتحظى بأهمية نسبية كبيرة بالنظر إلى قيمتها البيعية والمنتجات العرضية التى يتم الحصول عليها بصورة عرضية ولا تمثل هدفا لمزاوله النشاط ، وبالطبع فإن المنتجات العرضية لا تمثل هدفا للقياس ومن ثم فلا تعد وحدات تكلفة .

(٢٧)

ومما لاشك فيه أن تحديد وحدة التكلفة يعد من الأهمية بما كان باعتبارها هدف القياس المحاسبى للتكاليف ومن البديهي ضرورة تحديد الهدف حتى يمكن الوصول إليه لذلك يجب أن تكون وحدة التكلفة سهلة التمييز ويمكن التعبير عنها بوحدات القياس البسيطة بالحجم أو الوزن أو الطول أو القياس المركب بنسبة إحدى وحدات القياس إلى وحدة أخرى مثال ذلك فى مشروعات نقل الركاب راكب / كيلو متر ، ومشروعات نقل البضائع طن / كيلو متر ، ومشروعات تأجير الآلات والمعدات المعدة / ساعة وهكذا .

وقد تتخذ وحدة التكلفة شكل وحدة من المنتج . أو كمية من المنتجات المتماثلة أو أمر تشغيل يحدد بناء على طلب العملاء أو عقد مقاوله .

(٢٨)

ثالثاً : عناصر التكاليف

Cost Element

سبق وأوضحنا أن التكلفة هي بمثابة تضحية اقتصادية تتحملها الوحدة الاقتصادية مقابل الحصول على منفعة ، ولما كانت العملية الإنتاجية تحتاج إلى استخدام العديد من عناصر الإنتاج لذا فإن التكلفة سوف تتعدد عناصرها بتعدد عناصر الإنتاج ، وكل تضحية اقتصادية سوف تتحملها الوحدة الاقتصادية سوف تمثل بدورها عنصر تكلفة .

معنى ذلك أنه يمكن القول أن عنصر التكلفة عبارة عن التضحية الاقتصادية التي تتحملها الوحدة الاقتصادية مقابل الحصول على منفعة عنصر الإنتاج ، وبالتالي فإن عناصر التكاليف هي عبارة عن التضحية الاقتصادية التي تتحملها الوحدة الاقتصادية مقابل الحصول على منفعة عناصر الإنتاج ، ولما كانت عناصر الإنتاج التي تستخدمها الوحدة الاقتصادية متعددة وتختلف من منشأة إلى أخرى ، بل وفي المنشأة نفسها باختلاف أوجه النشاط ، وحتى يمكن حصر عناصر التكاليف والاستفادة من قياسها لذا فإن الأمر يتطلب تبويب هذه العناصر ، أي تجميعها في مجموعات متجانسة بحيث يتم تجميع كل مجموعة متجانسة من عناصر التكاليف في إطار محدد وبالطبع هذا التجانس سوف يختلف باختلاف وجه النظر التي سوف يتم على أساسها تبويب عناصر التكاليف .

تبويب عناصر التكاليف Cost Elements

Classification

تتعدد مداخل تبويب عناصر التكاليف وفقا لطبيعة العملية الإنتاجية ، ولنوع عنصر التكلفة ، ولعلاقتها بوحدة التكلفة ، ولعلاقتها بعدد الوحدات المنتجة . ويمكن تبويب عناصر الإنتاج وفقا لطبيعة العملية الإنتاجية

(٣٠)

إلى ثلاثة عوامل رئيسية :

(١) المواد :

سواء أكانت مادة خام تم استخراجها من الطبيعة مباشرة أو مادة أولية أجريت عليها بعض العمليات التصنيعية مباشرة أو تشكيلها وتصنيعها لتصبح قابلة لإشباع رغبة أو حاجة في المجتمع .

(٢) العمل البشري :

والذى دورة يسعى إلى تشكيل المواد لتصل إلى درجة التشكيل أو التصنيع المطلوبة .

(٣) الخدمات :

حتى يستطيع العمل البشري تشكيل المواد فإن الأمر يستلزم توفير المكان المناسب لإتمام العمليات الإنتاجية وما يلزم ذلك من إضاءة وتدفئة وقوى محرك والآلات ومعدات ووسائل لمناولة المواد الخام الخ وهذه بدورها تمثل عنصر الخدمات اللازم لإتمام الأنشطة المختلفة للمشروع .

وفى ضوء التبويب السابق لعناصر الإنتاج وفقا لأنواعها فإنه يمكن تبويب عناصر التكاليف تبويبا نوعيا على النحو التالى :

١ - عنصر تكلفة المواد (المستلزمات السلعية) :

يمثل عنصر تكلفة المواد المقابل النقدي للتضحية الاقتصادية التى تتحملها المنشأة فى مقابل استخدام عنصر المواد فى مزاولة نشاطها .

٢ - عنصر تكلفة الأجور :

الأجور عبارة عن الترجمة النقدية للتضحية الاقتصادية التى تتحملها المنشأة نظير باستخدام العمل البشري فى أوجه النشاط .

٣ - عنصر تكلفة المصروفات :

ويمثل عنصر تكلفة المصروفات المقابل النقدي للتضحية

(٣١)

الاقتصادية التى تتحملها المنشأة مقابل توفير الخدمات اللازمة لتفاعل عنصرى المواد والعمل فى أوجه نشاط المنشأة .

وتبويب عناصر التكاليف وفقا لأنواعها إلى مواد وأجور ومصروفات يساعد محاسب التكاليف على قياس تكلفة كل عنصر من عناصر الإنتاج المختلفة ، كأحد أهداف محاسبة التكاليف بالإضافة إلى التعرف على نصيب وحدة التكلفة من كل عنصر من هذه العناصر .

وحتى يمكن قياس تكلفة أوجه النشاط المختلفة للمشروع فإنه يمكن تبويب عناصر التكاليف وفقا للوظائف الرئيسية للمشروع (التصنيع ، التسويق ، الإدارة والتمويل) إلى :

(١) عناصر تكاليف صناعية :

وهى تكلفة العناصر التى تستخدمها المنشأة فى سبيل تحقيق عملياتها الإنتاجية المختلفة ويشمل :

أ - عنصر تكلفة الأجور الصناعية :

تتضمن تكلفة العمالة التى تستخدمها المنشأة فى الإنتاج سواء بصورة مباشرة أو إشراف وإدارة الأقسام الإنتاجية وصيانة الآلات والمعدات .

ب - عنصر التكلفة المواد الصناعية :

وتتمثل فى تكلفة المواد التى تستخدم فى العمليات الصناعية سواء أكانت مواد يتم تصنيعها وتشكيلها أو تساعد فى إتمام العمليات الإنتاجية مثل الزيوت والوقود ومواد النظافة الخ .

ج - عنصر تكلفة المصروفات الصناعية :

وتشمل تكلفة الخدمات التى تؤدى فى مجال الإنتاج مثل ذلك إيجار مبنى المصنع ، التأمين على الآلات والمعدات ، إهلاك الآلات والمعدات الخ .

(٣٢)

(٢) عناصر تكاليف تسويقية :

وهي تكلفة العناصر التي تستخدمها المنشأة في مجال التسويق وتصريف المنتجات تامة الصنع وتتضمن :

أ - عنصر تكلفة الأجور التسويقية :

وتشمل تكلفة العمالة التي تستخدمها المنشأة في نشاط التسويق مثال ذلك مرتبات رجال البيع والعمولات التي تدفع لوكلاء البيع .

ب - عنصر تكلفة المواد التسويقية :

وتشمل تكلف عنصر المواد المستخدمة في مجال تسويق المنتجات مثال ذلك المواد التي تستخدم في لف وحزم المبيعات .

ج - عنصر تكلفة المصروفات التسويقية :

وتشمل عناصر التكاليف الأخرى بخلاف المواد والأجور التي تتحملها المنشأة في سبيل تسويق أو سيارات توزيع المنتجات الخ .

(٣) عناصر تكاليف إدارية وتمويلية :

ويقصد بهذه العناصر المقابل النقدي للتضحية الاقتصادية التي تتحملها المنشأة في سبيل استخدام عناصر الإنتاج المختلفة في مجال الإدارة والتمويل ، وبنفس الكيفية الإدارية والتمويلية تشمل :

(أ) عنصر تكلفة المواد الإدارية .

(ب) عنصر تكلفة الأجور الإدارية .

(ج) عنصر تكلفة المصروفات الإدارية .

وبالإضافة إلى تبويب عناصر التكاليف تبويبا نوعيا إلى مواد وأجور ومصروفات ووظيفا إلى صناعية وتسويقية وإدارية فإنه يمكن تبويب عناصر التكاليف وفقا لعلاقتها بوحدة التكلفة كالآتي :

١ - عناصر تكاليف مباشرة :

هناك بعض عناصر التكلفة يمكن القول أنها تخص وحدة تكلفة بعينها ومن ثم فإن هذه العناصر يتم تخصيصها لوحدة التكلفة بشكل مباشر ومن ثم فإن هذه التكاليف تمثل التكاليف المباشرة وإمكانية تخصيص عنصر تكلفة لوحدة التكلفة يتم بناء على المؤشرات التالية :

أ - التمييز العيني لعنصر التكلفة :

إذا أمكن تمييز عنصر التكلفة بالنسبة لوحدة التكلفة فإنه يمكن القول أن هذا العنصر يمثل عنصر تكلفة مباشرة فعلى سبيل المثال فى الصناعات الخشبية يمكن التمييز العيني لكمية الأخشاب المستخدمة فى إنتاج وحدة التكلفة ومن ثم فإنه يمكن القول أن هذه الكمية تمثل كمية المواد المباشرة والمقابل النقدي لهذه الكمية يمثل تكلفة المواد المباشرة ، فى حين إنه لا يمكن تمييز كمية الغراء المستخدمة فى صنع هذه الوحدة .

ب - التخصيص المالى لعنصر التكلفة :

هناك بعض عناصر التكلفة يكون الأنفاق المالى الخاص بها مرتبط بوحدة تكلفة معينة مثال ذلك تكلفة العمالة التى تقوم بتشكيل وحدة معينة من المنتجات ومن ثم يمكن تخصيص أجور هذه العمالة لتلك الوحدة .

ج - المسئولية عن التكلفة :

قد يستلزم إنتاج وحدة منتج معينة استخدام نوعية معينة من عناصر التكاليف ومن ثم فتكلفة هذه العناصر يمكن تخصيصها لهذه الوحدة .

د - الأهمية النسبية :

الكثير من عناصر التكاليف يمكن تخصيصها لوحدة التكلفة خاصة تلك المكونة لعنصر تكلفة المصروفات ولكن الأمر يستلزم

(٣٤)

استخدام مجموعة من المستندات التى من خلالها يمكن تتبع هذه العناصر وصولاً إلى تخصيصها للوحدات المنتجة , ولكن إذا كانت أهمية هذه العناصر ضئيلة بالنسبة لباقي التكلفة مما يعنى أن إجراءات تسجيل وتتبع هذه العناصر لا يتناسب وما يلزمه من تكاليف إضافية بالنسبة لمتوسط تكلفة الوحدة فإن الأمر لن يستلزم هذه الإجراءات ويتم توزيعها على الوحدات المنتجة وفقاً لمدى الاستفادة أو بمعنى آخر تبويبها إلى تكاليف غير مباشرة .

٢ - عناصر تكاليف غير مباشرة :

ويقصد بالتكاليف غير المباشرة تلك العناصر من التكاليف التى لا يمكن تخصيصها لوحدة تكلفة بعينها , فمثل هذه العناصر تتحملها المنشأة فى سبيل تحقيق الإنتاج عن فترة زمنية معينة وتستفيد جميع الوحدات المنتجة والمباعة من هذه التكاليف بدرجات متفاوتة مثال ذلك أجور المشرفين والملاحظين فى أقسام الإنتاج والبيع , ومصروفات الصيانة , والزيوت والشحومات التى تستخدمها الأقسام الإنتاجية .

ونظراً لأنه لا يمكن لمحاسب التكاليف تخصيص عناصر التكاليف غير المباشرة إلى وحدات التكلفة فإن الأمر يستلزم توزيع هذه التكاليف على وحدات التكلفة المراد قياس تكلفتها مع مراعاة مدى استفادة هذه الوحدات من تلك العناصر .

كذلك ومن خلال دراسة العلاقة بين عناصر التكاليف وحجم الإنتاج الذى يمكن أن تحققه الوحدة الاقتصادية يمكن تبويب عناصر التكاليف إلى :

(١) عناصر تكاليف متغيرة :

من خلال دراسة علاقة عنصر التكاليف وحجم الإنتاج يمكن تمييز تلك العناصر التى سوف تتغير مع تغير حجم الإنتاج وب نفس درجة التغير التى بدورها تمثل عناصر التكاليف المتغيرة .

(٣٥)

فعلى سبيل المثال إذا افترضنا أنه فى إحدى المنشآت تحتاج الوحدة من المنتج إلى ٣ وحدات من المواد الأولية ويبلغ سعر الوحدة خمسة جنيهات معنى ذلك أن تغير حجم الإنتاج (عدد الوحدات المنتجة) سوف يؤدي إلى تغير تكلفة الوحدات المنتجة من المواد كالآتى :

عدد الوحدات المنتجة	كمية المواد اللازمة	تكلفة عنصر المواد	متوسط تكلفة الوحدة
٥٠٠	١٥٠٠	٧٥٠٠	١٥
٦٠٠	١٨٠٠	٩٠٠٠	١٥
٧٠٠	٢١٠٠	١٠٥٠٠	١٥
٨٠٠	٢٤٠٠	١٢٠٠٠	١٥
٩٠٠	٢٧٠٠	١٣٥٠٠	١٥
١٠٠٠	٣٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥

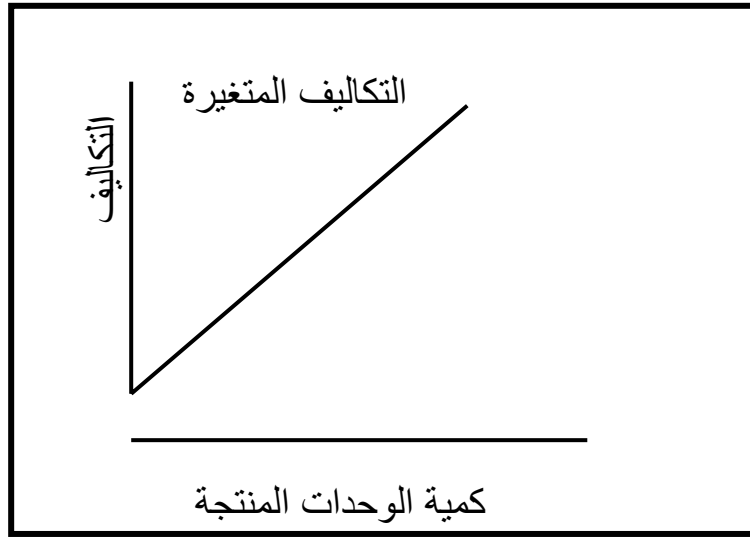
ومن البيانات السابقة يلاحظ أن زيادة كمية الإنتاج من ٥٠٠ وحدة إلى ٦٠٠ وحدة أدى إلى زيادة تكلفة عنصر المواد من ٧٥٠٠ إلى ٩٠٠٠ ج .

كذلك فإن مقدار الزيادة فى التكاليف هى نفس نسبة الزيادة فى كمية الإنتاج (٢٠%) .

والأمر كذلك إذا تم تخفيض كمية الإنتاج بنسبة ١٠% من ١٠٠٠ وحدة إلى ٩٠٠ وحدة فإن تكلفة عنصر المواد سوف تنخفض بنفس النسبة من ١٥٠٠٠ ج إلى ١٣٥٠٠ أى بنسبة ١٠% , ومن البديهي أن متوسط تكلفة الوحدة من التكاليف المتغيرة يظل ثابت مع تغير حجم الإنتاج نظرا لتغير التكاليف بنفس الدرجة .

(٣٦)

وتجدر الإشارة إلى مرونة التغير في التكاليف مع تغير حجم الإنتاج يستلزم افتراض ثبات كل من أسعار المواد والخدمات ومعدلات الأجور بالإضافة إلى استقرار الظروف الفنية والإدارية .
ويمكن التعبير عن التكاليف المتغيرة وعدد الوحدات المنتجة
بيانيا كما يلي :



(٢) عناصر تكاليف ثابتة

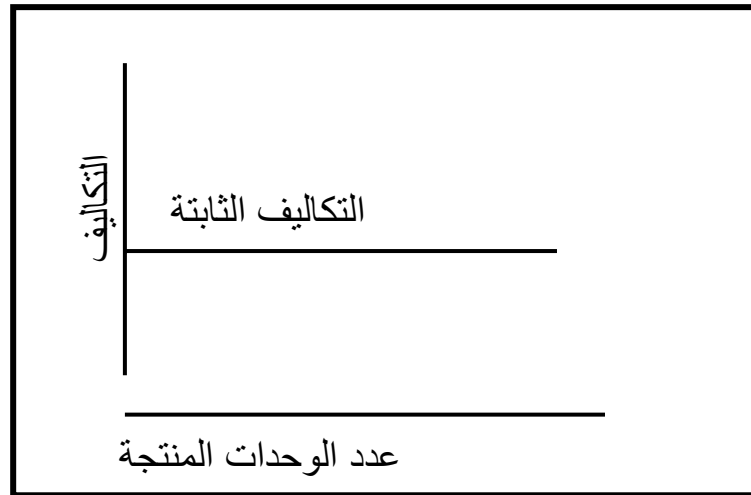
بالإضافة إلى التكاليف المتغيرة التي تتغير بنفس درجة التغير في حجم الإنتاج إلا أن هناك بعض عناصر التكاليف لا تتغير مع تغير حجم الإنتاج ومن ثم فإن هذه العناصر توصف بأنها تكاليف ثابتة مثال ذلك إيجار مبنى المصنع الذي تتحمله المنشأة بغض النظر عن حجم الإنتاج المحقق وإن زيادة أو تخفيض حجم الإنتاج لم يؤدي إلى تغير قيمة الإيجار الذي تلتزم به المنشأة ، وبالطبع فإن

(٣٧)

ثبتت بعض عناصر التكاليف أمرا نسبيا ، ففي المثال السابق إذا ما زاد حجم الإنتاج بدرجة تزيد عن طاقة هذا المصنع سوف تضطر المنشأة إلى استحداث طاقة إنتاجية جديدة ، معنى ذلك أن ثبتت عنصر التكاليف الثابتة مرتبط بحدود معينة للطاقة الإنتاجية أو التسويقية وفي المدى القريب ، كذلك فإن ثبتت هذه العناصر مع تغير حجم الإنتاج سوف يؤدي إلى تغير نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الثابتة .

ويمكن التعبير عن التكاليف الثابتة والوحدات المنتجة ببيانها

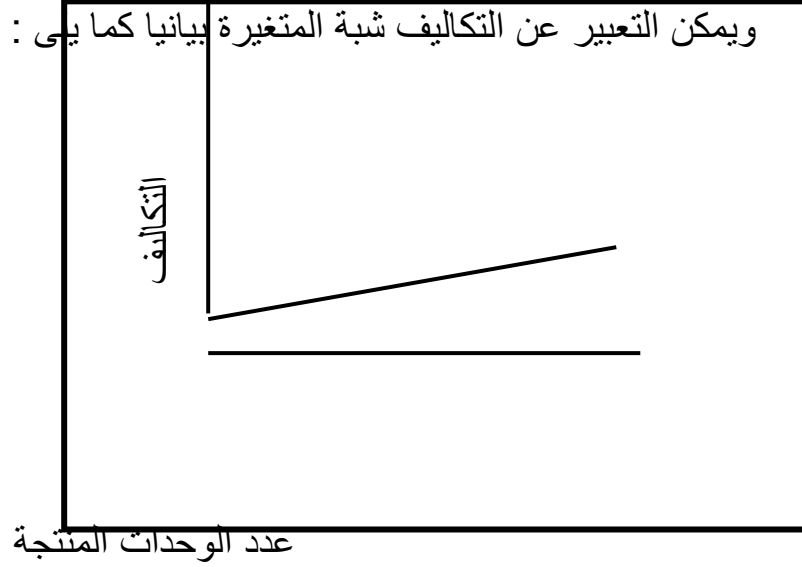
كما يلي :



(٣) عناصر التكاليف شبه متغيرة :

(٣٨)

مع تغير حجم النشاط سوف يلاحظ أن هناك مجموعة من عناصر التكاليف تتغير مع حجم الإنتاج ولكن ليس بنفس الدرجة في التغير ومن ثم فهذه العناصر لا يمكن وصفها بأنها تكاليف متغيرة ، وفي الوقت نفسه ليست ليس بالتكاليف الثابتة وهذه بدورها تمثل التكاليف شبه المتغيرة .



استنتاجات هامة :

مما سبق يمكن أن نستنتج :

١. وفقا للتبويب النوعي لعناصر التكاليف تنقسم إلى : مواد أجور ومصروفات ، وتلك بدورها تنقسم وفقا للتبويب الوظيفي إلى :

- عناصر تكاليف صناعية : وتشمل المواد الصناعية والأجور الصناعية والمصروفات الصناعية .

- عناصر تكاليف تسويقية : وتشمل المواد التسويقية والأجور التسويقية والمصروفات التسويقية .
- عناصر تكاليف إدارية : وتشمل المواد الإدارية والأجور الإدارية والمصروفات الإدارية .
- ٢. تنقسم عناصر التكاليف وفقاً لعلاقتها بوحدة المنتج إلى عناصر تكاليف مباشرة وعناصر تكاليف غير مباشرة :
 - عناصر التكاليف المباشرة تشمل : تكاليف صناعية مباشرة وتكاليف تسويقية مباشرة وكلاهما يتضمن عناصر المواد والأجور والمصروفات
 - عناصر التكاليف غير المباشرة تشمل : تكاليف صناعية غير مباشرة وتكاليف تسويقية غير مباشرة وإدارية غير مباشرة وجميعها تتضمن مواد وأجور ومصروفات .
 - لتكاليف الإدارية جميعها تكاليف غير مباشرة حيث يصعب تخصيصها لوحدة المنتج .
- ٣. تنقسم التكاليف وفقاً لعلاقتها بحجم الإنتاج إلى تكاليف متغيرة وتشمل التكاليف الصناعية المتغيرة والتكاليف التسويقية المتغيرة وتكاليف ثابتة وتشمل التكاليف الصناعية الثابتة والتسويقية الثابتة والإدارية الثابتة .
 - التكاليف الإدارية جميعها تكاليف ثابتة .
- ٤. بدراسة العلاقة بين عناصر التكاليف المباشرة والمتغيرة نجد أن كلاهما يرتبط بوحدة المنتج وتدور وجوداً وعدمًا مع الإنتاج وحجمه ومن ثم يمكن القول أن جميع عناصر التكاليف المباشرة متغيرة .
- ٥. بدراسة العلاقة بين التكاليف المتغيرة والتكاليف غير

(٤٠)

المباشرة نجد أن هناك عناصر من التكاليف غير المباشرة تتغير مع تغير حجم الإنتاج ومن ثم فإن التكاليف المتغيرة تشمل جميع التكاليف المباشرة وبعض التكاليف غير المباشرة التي تتمتع بمرونة التغير مع تغير حجم الإنتاج ، معنى ذلك أن التكاليف المتغيرة لا تقتصر فقط على التكاليف المباشرة وإذا كانت جميع التكاليف المباشرة متغيرة فليست جميع التكاليف المتغيرة مباشرة وهذا ما يعبر عنه بأن : كل عنصر تكلفة مباشر متغير وليس كل عنصر تكلفة متغير مباشر .

(٤١)

رابعاً :مركز التكلفة

COST CENTER

حتى يمكن تتبع وقياس تكلفة عناصر الإنتاج المستخدمة فى أوجه النشاط وصولاً إلى قياس تكلفة وحدة التكلفة فإن الأمر يتطلب التعرف على أوجه النشاط التى يزاولها المشروع وعناصر التكاليف التى يستخدمها كل نشاط من هذه الأنشطة .

ولكى يتم تخطيط العمليات الإنتاجية فى الوحدة الاقتصادية يتم تجميع العمليات المتجانسة فى أقسام إنتاجية تتميز بكونها تستخدم مجموعة من عناصر التكاليف المتجانسة مما يترتب عليه الحصول على وحدات منتج متجانسة .

فعلى سبيل المثال فى مصنع للملابس الجاهزة يتم تقسيم عمليات الإنتاج إلى : القص , الخياطة , التشطيب , الكى , التعبئة والتغليف وكل مرحلة من هذه المراحل يطلق عليها قسم إنتاج , فإذا ما نظرنا إلى هذه الأقسام نجد أنها تمثل مراكز تستخدم مجموعة متجانسة من عناصر التكاليف وتحقق نوعية متجانسة من الإنتاج أو الخدمات ومن ثم تعتبر من وجهة نظر محاسب التكاليف بمثابة مراكز تكلفة .

وقد عرف النظام المحاسبى الموحد مركز التكلفة بأنه دائرة أداء نشاط معين متجانس أو خدمات من نوع معين متجانسة , ويحتوى مركز التكلفة على مجموعة من عوامل إنتاج متماثلة , وينتج عن مركز التكلفة منتج متميز أو خدمة متميزة قابلة للقياس .

مما سبق يمكن القول أن مركز التكلفة يتصف بالخصائص

التالية :

(٤٢)

- ١ - تجانس النشاط الذى يزاوله المركز سواء أكان هذا النشاط يتمثل فى إنتاج سلع مادية ملموسة أو أداء خدمات .
- ٢ - تماثل عناصر التكاليف التى يستخدمها المركز ، وهذا أمر بديهى ، فلكى يحقق مركز التكلفة مخرجات متجانسة لابد أن يستخدم مجموعة متماثلة من عناصر التكاليف .
- ٣ - إمكانية تمييز المنتجات أو الخدمات التى يؤديها هذا المركز التى بدورها سوف تمثل وحدات التكلفة المحققة بمعرفة مركز التكلفة
- ٤ - قابلية الوحدات المنتجة أو الخدمات المؤداة للقياس .

تبويب مراكز التكلفة :

COST CENTER

CLASSIFICATION

تتعدد مداخل تبويب مراكز التكلفة ، حيث يمكن تبويب مراكز التكلفة وفقا لطبيعة النشاط الذى تؤديه إلى :

مراكز تكلفة الإنتاج :

وهى عبارة عن مراكز التكلفة التى تقوم بأداء نشاط الإنتاج الخاص بالوحدة الاقتصادية وبصورة مباشرة ، مثال ذلك مراكز الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز فى صناعة الغزل والنسيج ، وأقسام الخراطة والسباكة والتجليخ فى الصناعات المعدنية .

مراكز تكلفة الخدمات الإنتاجية :

وهى تلك المراكز التى تقوم على خدمة مراكز الإنتاج مثل مركز الصيانة ، مركز توفير القوى المحركة وتخزين المواد الصناعية الخ .

مركز الخدمات التسويقية :

(٤٣)

وتتولى هذه المراكز مسئولية تسويق وتصريف الإنتاج التام
مثل ذلك معارض البيع وأقسام التعبئة والتغليف والدعاية والإعلان

مركز الخدمات الإدارية والتمويلية :

وتؤدي هذه المراكز الخدمات الإدارية والتمويلية
والإشرافية والرقابة الداخلية في المشروع .

كذلك فإنه يمكن تبويب مراكز التكلفة من حيث موقعها في
الهيكل التنظيمي للمشروع إلى :

مراكز تكلفة حقيقية :

وهي تلك المراكز التي يمكن تمييزها في الهيكل التنظيمي
للمشروع مثال ذلك الأقسام الإنتاجية والإدارات التسويقية والإدارية
ويتم تبويب هذه المراكز وفقا لطبيعة النشاط الذي تؤديه كذلك يتم
تحديد مراكز التكلفة داخل كل نشاط في ضوء تجانس العمليات
وتماثل عناصر التكاليف المستخدمة

مراكز تكلفة افتراضية :

في كثير من الأحوال ما يقوم محاسب التكاليف بتحديد
دوائر أداء مجموعة من الأنشطة تستخدم عناصر إنتاج متماثلة وينتج
عنها منتج أو خدمة يمكن تمييزها وقياسها على الرغم من عدم وجود
هذه الدوائر في الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية ، ومن ثم فإنه
يمكن تمييز هذه الدوائر كمراكز للتكلفة التي دورها تمثل مراكز تكلفة
افتراضية أو وهمية ، فعلى سبيل المثال المبنى الذي يشغله المصنع
يؤدي خدمات لجميع مراكز التكلفة سواء أكانت مراكز إنتاج أو
خدمات إنتاجية متمثلة في توفير مكان مناسب لأداء أنشطة هذه
المراكز تتوافر فيه الإضاءة والتدفئة ومن ثم فإن يمكن اعتبار هذا
المبنى بمثابة مراكز تكلفة افتراضية وبالمثل إذا كان هناك أله أو

(٤٤)

معدة تستخدمها مراكز الإنتاج والخدمات الإنتاجية المختلفة فإن يمكن اعتبار هذه الآلة بمثابة مركز تكلفة افتراضى للخدمات الإنتاجية .

خامسا :محاسبة التكاليف

Cost Accounting

لعله من المناسب ونحن بصدد التقديم لدراسة محاسبة التكاليف كأحد فروع المعرفة المحاسبية أن نتعرف أولا على ماهية محاسبة ، وإن كان أمر كهذا يعد من الأمور التي يصعب تحديدها بشكل قاطع نظراً لتعدد وتباين وجهات النظر في تحديد مفهوم محدد لمحاسبة التكاليف وذلك مرجعه إلى تعدد المهام التي غدت محاسبة التكاليف تتطلع إلى القيام بها .

(٤٦)

فقد ظهرت الحاجة إلى المحاسبة على التكلفة من خلال الحاجة إلى تحقيق نوعية معينة من القياس لا تستطيع فروع المعرفة المحاسبية الأخرى توفيرها متمثلة في القياس الكمي والقيمي لعناصر الإنتاج المستخدمة أو المنتظر استخدامها في نشاط الوحدة الاقتصادية ، وقياس تكلفة الوحدات التي تم إنتاجها أو المتوقع إنتاجها خلال فترة زمنية محددة ، وقياس تكلفة أوجه النشاط التي تزاو لها الوحدة الاقتصادية من إنتاج وتسويق وإدارة وتمويل

معنى ذلك أننا بصدد الرغبة في توفير احتياجات إدارة الوحدة الاقتصادية إلى نوعية معينة من البيانات تتمثل في بيانات التكلفة سواء لعناصر الإنتاج أو للوحدات المنتجة أو لأوجه نشاط الوحدة الاقتصادية ، ولا تقتصر هذه البيانات على القياس الفعلي ولكن تمتد إلى القياس المسبق لهذه العناصر .

وحتى يمكن الخروج من دائرة التسجيل التاريخي للأحداث وعلاقات الإنتاج للوحدة المحاسبية كان من الأهمية بما كان أن تسعى المحاسبة على التكلفة إلى توفير بيانات التكلفة أول بأول ودون الانتظار حتى نهاية فترة زمنية معينة بالإضافة إلى الحاجة إلى تحديد التكلفة مقدما بما يخدم أهداف الإدارة من تخطيط أوجه النشاط والرقابة وتقييم الأداء .

وتحقيقا لذلك فإن الأمر يتطلب وجود نظام متكامل للمعلومات المحاسبية يحقق توفير هذه النوعية من القياس وتلك النوعية من البيانات ، وهذا النظام هو بمثابة محاسبة التكاليف .

فمحاسبة التكاليف عبارة عن نظام للمعلومات المحاسبية يسعى إلى تحقيق القياس المحاسبى الموضوعى التكلفة .

أهداف ووظائف محاسبة التكاليف :

لقد نشأت محاسبة التكاليف وتطورت كنظام للمعلومات المحاسبية وذلك بغرض تحقيق أهداف معينة لم تستطع نظم

(٤٧)

المعلومات المحاسبية الأخرى تحقيقها ومن ثم فإن محاسبة التكاليف تتطلع إلى تحقيق الأهداف التالية :

١) القياس المحاسبى للتكلفة :

يعتبر القياس المحاسبى للتكلفة أحد أهم أهداف محاسبة التكاليف الخاصة بالوحدة الاقتصادية ومن ثم فإن هذا القياس يمتد ليشمل :

□ قياس تكلفة الوحدات التى تم إنتاجها خلال فترة زمنية محددة سواء أكانت وحدات من الإنتاج المادى الملموس أو خدمات تقوم الوحدة الاقتصادية بأدائها للغير ، وسواء أكانت هذه الوحدة تامة الصنع أو لا تزال تحت التشغيل فى نهاية المدة المحاسبية .

□ قياس تكلفة كل عنصر من عناصر الإنتاج المستخدمة فى تحقيق الإنتاج (وحدات منتج ، خدمات) خلال فترة زمنية معينة .

□ قياس تكلفة أوجه النشاط التى تزاولها الوحدة الاقتصادية ، فإذا كانت الوحدة الاقتصادية تزاول نشاط الإنتاج وتقوم بتسويق هذا الإنتاج بنفسها فإن الأمر يتطلب قياس تكلفة عمليات الإنتاج وتكلفة عمليات التسويق بالإضافة إلى التكاليف الإدارية والتمويلية .

من ناحية أخرى ووفقا للبعد الزمنى لأجراء القياس المحاسبى للتكلفة فإنه يمكن تحقيق القياس المحاسبى فى نهاية فترة زمنية معينة أو فى بدايتها ومن ثم يمكن التفرقة بين القياس المحاسبى للتكلفة على النحو التالى :

القياس المحاسبى الفعلى للتكلفة :

(٤٨)

ويتم هذا القياس عادة في نهاية فترة زمنية معينة للوقوف على التكلفة الفعلية للوحدات التي تم إنتاجها فعلا وتكلفة عناصر الإنتاج التي استخدمت فعلا في إنتاج هذه الوحدات .

القياس المحاسبى المسبق (المقدم) للتكلفة :

ويتم تحقيق هذا النوع من القياس في بداية فترة زمنية معينة بهدف التعرف المسبق على مؤشرات التكلفة سواء للوحدات المنتظر إنتاجها أو عناصر الإنتاج المتوقع استخدامها .

معنى ذلك أن القياس المسبق للتكلفة يعتمد على بيانات تنبؤية سواء بالنسبة للوحدات المنتظر إنتاجها أو عناصر الإنتاج المتوقع استخدامها .

أيضا يمكن تقسيم القياس المحاسبى للتكلفة وفقا لوحدة القياس المستخدمة إلى :

القياس الكمي :

ويقص به قياس كمية الوحدات التي تم إنتاجها وكمية عناصر الإنتاج المستخدمة خلال فترة زمنية معينة .

القياس القيمي :

ويقصد به ترجمة الكميات من الوحدات المنتجة أو عناصر التكاليف المستخدمة في صورة وحدات نقدية .

وبالطبع فإن التبويبات السابقة للقياس المحاسبى للتكلفة لا تعنى الفصل بين كل نوعية من أنواع القياس عن غيرها ، فواقع الحال يعنى أنه يتم قياس التكلفة بصورة كمية وقيمية في آن واحد ، كذلك يتم إجراء هذا القياس بصورة فعلية أو يتم تحديده مقدما في بداية المدة المحاسبية .

٢ (الرقابة :

تسعى الوحدة الاقتصادية إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج في سبيل الحصول على وحدات المنتج أو تقديم الخدمات للغير وبحيث تتناسب وتتسق عناصر الإنتاج مع وحدات الإنتاج كمية وقيمة وبالتالي فإن أية إسراف في استخدام عناصر الإنتاج سوف يؤثر وبشكل مباشر على كفاءة الوحدة الاقتصادية .

ومن هنا فإن هدف محاسبة التكاليف لا يقتصر على مجرد قياس التكلفة ولكن يمتد ليشمل التعرف على مدى أتساق هذه التكلفة مع كمية الوحدات المنتجة ، وإذا كان هناك إسراف في عنصر معين من عناصر الإنتاج فإن الأمر يتطلب التعرف على موطن هذا الإسراف والعمل على تلافيه ، من ناحية أخرى فإن الوحدة الاقتصادية تسعى بداية إلى منع حدوث أمثل هذا الإسراف .

معنى ذلك أن الوحدة الاقتصادية تحتاج إلى أساليب رقابية من شأنها منع حدوث الإسراف (الرقابة المانعة) وفي حالة حدوث إسراف سرعة اكتشافه والعمل على تلافي أسباب حدوثه (الرقابة المصححة) .

وبالطبع وطالما أنه من خلال محاسبة التكاليف يمكن تحقيق القياس المحاسبي المسبق والفعلى للتكلفة وبالكمية والقيمة معنى ذلك أن محاسبة التكاليف تستطيع أن توفر الرقابة المانعة والمصححة داخل الوحدة الاقتصادية وبما يحقق منع حدوث الإسراف وفي حالة حدوثه سرعة اكتشافه والوقوف على أسبابه وسرعة تلافيه .

ومما لا شك فيه إن استخدام الأساليب العلمية في إجراء القياس المحاسبي المسبق للتكلفة سوف يؤدي إلى زيادة فاعلية محاسبة التكاليف في تحقيق الرقابة على الأداء خاصة في مجالات دراسة الوقت والحركة وأساليب معايرة الكميات اللازمة للإنتاج والأساليب العلمية في قياس الطاقة الإنتاجية

٣) توفير البيانات والمعلومات :

أوضحنا فيما سبق إن محاسبة التكاليف عبارة عن نظام متكامل للمعلومات المحاسبية وهذا النظام يعمل في ديناميكية ترتبط بشكل مباشر مع أوجه نشاط المشروع , ومن ثم فإن هذا النظام يستطيع أن يوفر البيانات والمعلومات اللازمة لإدارة الوحدة الاقتصادية في مجالات اتخاذ القرارات والمفاضلة بين البدائل المتاحة بالإضافة إلى هدفى القياس والرقابة .

ومن أمثلة المجالات التى تستطيع محاسبة التكاليف أن توفر البيانات اللازمة للإدارة :

إعداد السياسات السعريه الخاصة بالمنتجات :

تتخذ المشروعات من التكلفة أساسا لتحديد المستويات السعريه للمنتجات التى تقوم بإنتاجها وبما يحقق هامش الربح المستهدف ، وبالطبع فإن عدم توافر بيانات التكلفة سوف يؤثر على اتخاذ قرارات تسعير المنتجات .

المفاضلة بين البدائل المتاحة :

يعتبر قرار المفاضلة بين البدائل المتاحة لإدارة الوحدة الاقتصادية من أهم القرارات التى تتخذها الإدارة ، ففي ظل تعدد البدائل ووجود أكثر من بديل متاح أمام الإدارة فإن اختيار أحد هذه البدائل بالإضافة إلى كونه سوف يؤثر على نتائج النشاط بالإيجاب أو السلب ، إلا أنه يحمل فى طياته إضاعة بديل آخر كان متاح للوحدة الاقتصادية .

ولكى تتخذ إدارة الوحدة الاقتصادية قرارا من شأنه المفاضلة بين بدائل متاحة فإن الأمر يتطلب توافر البيانات والمعلومات الخاصة بكلا البديلين ومدى تأثيرهما على نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية وبالطبع فإن محاسبة التكاليف تستطيع أن توفر هذه البيانات وتلك المعلومات ومن أمثلة ذلك :

(٥١)

● قرار المفاضلة بين استخدام عنصر إنتاج وآخر كما فى حالة العمالة اليدوية أم ميكنة العمليات الإنتاجية ، استخدام مادة أولية بدلا من مادة أخرى

● قرار المفاضلة بين الاستمرار فى إنتاج نفس تشكيلة المنتجات أم التوقف عن أحد هذه المنتجات أو تعديل نسبة كل منتج إلى أجمالى المنتجات

● قرار الاستعانة بمراكز تسويق مملوكة للمنشأة أو أن تعهد المنشأة للغير فى تسويق إنتاجها .

وظائف محاسبة التكاليف :

إذا كانت الأهداف تمثل غايات يسعى نظام المعلومات المحاسبية إلى تحقيقها فإن تحقيق هذه الغايات يتطلب القيام بمجموعة من الأعمال والتي بدورها تمثل الوظائف التى يعتمد عليها نظام المعلومات فى تحقيق أهدافه .

وحتى يتحقق لمحاسبة التكاليف تحقيق الأهداف السابق إيضاها فإنها تتطلع إلى القيام بالوظائف التالية :

١ - التسجيل :

ويقصد بها تسجيل كافة البيانات الخاصة بالتكلفة وهذا بدوره يستلزم حصر هذه البيانات وتجميعها وتدوينها فى مجموعة من السجلات والدفاتر .

٢ - التبيويب والتحليل :

مما لا شك فيه إن البيانات التى سوف يتم تسجيلها فى السجلات والدفاتر الخاصة بمحاسبة التكاليف سواء بالكمية أو القيمة سوف تتباين فى نوعيتها ، ألا أنه يمكن تمييز مجموعات متجانسة

من تلك البيانات ويطلق على تجميع البيانات المتجانسة تبويب البيانات .

كذلك وداخل كل مجموعة متجانسة من البيانات يمكن تمييز مجموعات أكثر تماثلا وهذا بدوره يمثل تحليل البيانات .

فعلى سبيل المثال سوف يترتب على استخدام عنصر العمل البشرى فى مزاولة النشاط الحصول على عدد معين من ساعات العمل البشرى (قياس كمى) ويقابل ذلك تحمل الوحدة الاقتصادية بمقابل نقدى (الأجور) وهذا بدوره يمثل قياسا قيميا لعنصر العمل , من ناحية أخرى يمكن تحليل هذه الأجور وفقا للنشاط إلى أجور صناعية وأجور تسويقية وأجور إدارية .

٣ - عرض البيانات وتفسيرها :

لا شك أن عملية حصر البيانات وتسجيلها ثم تبويبها وتحليلها سوف تفقد أهميتها وقيمتها إذا لم يتم توصيل هذه البيانات إلى مستخدميها وفى الوقت المناسب ، ومن هنا فإن عرض البيانات وتفسيرها يعتبر من أهم وظائف محاسبة التكاليف .

هذا ويتم عرض البيانات وتفسيرها من خلال إعداد مجموعة من التقارير التى يقوم محاسب التكاليف بإعدادها سواء بصفة دورية أو بناءا على طلب إدارة الوحدة الاقتصادية ، هذا وتعتبر قوائم التكاليف من أهم التقارير الدورية التى تقوم محاسبة التكاليف بتقديمها إلى الإدارة .

مبادئ القياس المحاسبى للتكاليف :

يعد القياس الموضوعى للتكاليف سواء أكانت وحدات منتجة أو عناصر إنتاج مستخدمة أهم الأهداف التى تسعى محاسبة التكاليف لتحقيقها ، وموضوعية القياس هذه تستوجب الدقة فى تجميع بيانات

التكاليف وتحليلها ثم تخصيصها للوحدات المنتجة (التكاليف المباشرة) وتوزيع تلك العناصر التي لا يمكن تخصيصها (التكاليف غير المباشرة) بالإضافة إلى عدم التحيز أو الرغبة في التوصل إلى نتائج معينة ومحددة مسبقا .

وحتى يمكن تحقيق موضوعية القياس المحاسبى للتكاليف فإن الأمر يستلزم مراعاة مجموعة من المبادئ أهمها :

١ - استقلال المدد التكاليفية :

يقصد بالمدة التكاليفية البعد الزمنى الذى يحدده محاسب التكاليف لإجراء القياس وليس بالضرورة أن تتوافق المدة التكاليفية مع المدة المحاسبية أو السنة المالية للوحدة الاقتصادية بل عادة ما تتحدد المدة التكاليفية وفقا لدورة الإنتاج (دورة حياة المنتج) ، كذلك وتحقيقا لأهداف الرقابة وتقييم الأداء فإنه عادة ما يفضل تحديد فترة زمنية قصيرة (أسبوع ، شهر ، ربع سنة) باعتبارها مدة تكاليفية حتى يمكن الوقوف على الانحرافات التى تحدث فى التكاليف الفعلية عن التكاليف المحددة مقدما والعمل على تلافيها أولا بأول

وتحقيقا لموضوعية ودقة القياس المحاسبى للتكاليف فإن الأمر يستلزم تحميل التكاليف الخاصة بكل مدة تكاليفية على الإنتاج المحقق خلال هذه المدة أو بمعنى آخر عدم تحميل تكاليف مدة تكاليفية سابقة على مدة أخرى لاحقة وهذا ما يحقق استقلالا لكل مدة تكاليفية بما تحملته من عناصر التكلفة وما تحقق خلالها من وحدات لمنتج .

٢ - ربط التكاليف بمسبباتها :

تستخدم الوحدة الاقتصادية عناصر الإنتاج فى مزاولة نشاطها ومقابل استخدام هذه العناصر يمثل تكلفة كل عنصر من عناصر الإنتاج وفقا للغرض الذى استخدم من أجله ومن ثم فإن

حصر وقياس عناصر التكاليف المستخدمة يجب أن يراعى ارتباط هذه العناصر وفقا للأسباب التي استخدمت من أجلها .

فعلى سبيل المثال تتحمل المنشأة لعناصر التكاليف التسويقية مقابل تسويق الوحدات المنتجة وبالتالي يتم تحميل هذه التكاليف على الوحدات المباع فقط نظرا لأن هذه الوحدات هي التي استفادت من خدمات عناصر الإنتاج المستخدمة في مجال التسويق .

٣ - استبعاد التكاليف غير العادية :

يهدف القياس المحاسبي للتكاليف إلى التوصل إلى تكلفة استخدام عناصر الإنتاج المختلفة وذلك في ظل توافر ظروف عادية للإنتاج , ولكن قد تحدث بعض المؤثرات الخارجية التي بدورها تؤدي إلى تحمل المنشأة بتكاليف غير عادية مثال ذلك الضياع في الوقت المخصص للإنتاج لأسباب غير عادية مثل انقطاع التيار الكهربائي أو توقف بعض الآلات والمعدات وتلف المواد الموجودة في المخازن نتيجة سوء الأحوال الجوية .. كل هذه الأسباب سوف تؤدي إلى تحمل المنشأة بعناصر تكاليف غير عادية التي بدورها تمثل تضحية غير اقتصادية تتحملها المنشأة بدون الحصول على منفعة أو خدمة ومن ثم فإنه وتحقيقا لموضوعية ودقة القياس المحاسبي للتكاليف يستلزم الأمر استبعاد هذه التكاليف غير العادية عند إجراء حصر وقياس عناصر التكاليف المستخدمة في مزاولة النشاط ، هذه وتمثل التكاليف غير العادية خسارة تتحملها المنشأة بدون الحصول على منفعة أو مقابل ومن ثم يتم تحميلها على نتائج الأعمال .

٤ - عدم استبعاد الأرباح المحققة من التكاليف :

قد يترتب على بيع أو تأجير الوحدة المحاسبية لأحد عناصر الإنتاج المملوكة لها تحقيق أرباح ومن ثم فإن الأرباح تمثل أرباحا عارضة يتم ترحيلها إلى حسابات النتيجة .

مثال ذلك إذا كانت المنشأة تمتلك سيارات تستخدمها في تصريف وتوزيع منتجاتها على العملاء ، كذلك فإن هذه السيارات تقوم بتأجيرها للغير ومن ثم فإن هذه السيارات تحقق إيرادات نظير تأجيرها للغير بالإضافة إلى منفعة استخدامها في تصريف وتوزيع الإنتاج وحتى يمكن قياس مقابل استخدام هذه السيارات كأحد عناصر التكاليف التسويقية للمنشأة فإن الأمر يستلزم الوقوف على الوقت المستنفذ في تصريف وتوزيع المنتجات ومقابل استخدام هذه السيارات من وقود وزيوت وإهلاك وعمالة وهذه بدورها تمثل التكاليف التسويقية الخاصة باستخدام هذه السيارات ، أما الإيرادات التي تتحقق من تأجير هذه السيارات للغير مستنزلا منها تكاليف النشاط إنما تمثل أرباح هذه السيارات ويتم تحميلها على قائمة نتائج الأعمال وبالطبع فإن استنزال هذه الأرباح من عناصر التكاليف التسويقية سوف يؤدي إلى عدم تحقيق الدقة والموضوعية في القياس المحاسبي للتكاليف .

والأمر كذلك إذا ما اضطرت المنشأة إلى بيع كمية من المواد التي اشترتها لعدم حاجة العمليات الإنتاجية لها وقد يترتب على بيع هذه المواد تحقيق أرباح فإن دقة القياس لعنصر تكلفة المواد يستلزم عدم استنزال هذه الأرباح من تكلفة عنصر المواد وما يقال بالنسبة للأرباح التي تحقق نتيجة بيع أو تأجير أحد عناصر الإنتاج المملوكة للوحدة المحاسبية للغير ينسحب أيضا على الخسائر التي قد تحدث نتيجة لذلك ، فمثل هذه الخسائر يجب ألا تحمل على عناصر التكاليف بل يتم ترحيلها إلى قائمة نتائج الأعمال .

٥ - عدم الأخذ بسياسة الحيلة والحذر :

عند إجراء المقابلة بين الإيرادات والمصروفات في المحاسبة المالية فإن الأمر يستوجب أعمال سياسة الحيلة والحذر سواء عند تحديد الإيرادات أو المصروفات التي تخص المدة

المحاسبية و عليه فإنه يتم استبعاد الإيرادات المنتظر تحقيقها والأخذ في الاعتبار المصروفات المنتظر حدوثها مستقبلا .

في حين أن القياس المحاسبى للتكاليف يسعى إلى قياس تكلفة عناصر الإنتاج المستخدمة فعلا في تحقيق أوجه النشاط المختلفة فإذا كانت أسعار الحصول على هذه العناصر ينتظر ارتفاعها خلال المدة التكاليفية التالية مما سوف ينعكس أثره على تكلفة الإنتاج خلال هذه الفترة فإن ذلك يمكن أخذه في الاعتبار عند تحديد التكاليف مقدما , ولكن عند قياس التكلفة الفعلية فإن الأمر يستلزم عدم الأخذ في الاعتبار أى مصروفات منتظر تحملها مستقبلا أو إيرادات غير محققة ومن ثم عدم الأخذ في الاعتبار سياسة الحيلة والحذر كما هو الحال بالنسبة للقياس المحاسبى وفقا لنظام المحاسبة المالية .

الوحدة الثانية

عناصر التكليف
ضبط ، قياس ، رقابة

(٥٨)

تتناول هذه الوحدة عناصر التكاليف الثلاثة : الأجور ، المواد
والمصروفات من حيث ضبط كل منها والمحاسبة عنها وتحقيق
الرقابة عليها

الوحدة الثانية

عناصر التكاليف

ضبط ، قياس ، رقابة

أولا : عنصر تكلفة الأجور

يمثل عنصر تكلفة الأجور المقابل النقدي لاستخدام عنصر العمل البشري في أوجه النشاط المختلفة للوحدة الاقتصادية سواء في مجال التصنيع (أجور صناعية) أو في مجال التسويق وتصريف المنتجات (أجور تسويقية) أو في مجال الإدارة (أجور إدارية) .
وتسعى محاسبة التكاليف إلى ضبط وقياس والرقابة على عنصر تكلفة الأجور للأسباب الآتية :

١ - أن عنصر تكلفة الأجور أحد مكونات تكلفة الوحدة المنتجة ويمثل جانبا لا يمكن إغفاله من جوانب التكلفة .
فعلى الرغم من التحول نحو استخدام الآلات والمعدات وميكنة أوجه النشاط في مختلف قطاعات الإنتاج إلا أن عنصر العمل البشري لا غنى عنه سواء لتشغيل هذه الآلات أو مراقبة تشغيلها أو صيانتها .

٢ - التعاضم المستمر لتكلفة الحصول على العمل البشري سواء كنتيجة لضغط العاملين المستمر إلى زيادة أجورهم النقدية لمواجهة موجات التضخم في المجتمعات المختلفة أو في الخدمات التي تقدمها الوحدات الاقتصادية لهم من رعاية اجتماعية وصحية .

٣- إن إنتاجية الوحدة الاقتصادية ترتبط بدرجة كبيرة بإنتاجية العمل البشرى فى هذه الوحدات سواء أكانت تعتمد على العمل البشرى اعتمادا كليا فى العملية الإنتاجية أو فى دور هذا العنصر فى تشغيل وصيانة والمحافظة على الآلات والمعدات .

٤- إن الجوانب السلوكية فى المجتمع تؤثر بشكل مباشر على تكلفة عنصر العمل ففى كثير من بلدان العالم النامية يتصف سلوك الأفراد بالتراخى والتكامل مما يستلزم المزيد من الإجراءات التى من شأنها ضبط ساعات العمل والحضور والانصراف والإنتاجية وهذا بدوره يؤدى إلى زيادة تكلفة عنصر العمل . كذاك الأمر بالنسبة لشكل ملكية الوحدات الاقتصادية ومالها من تأثير على سلوك الأفراد العاملين بهذه الوحدات .

وسوف تتناول المحاسبة من عنصر تكلفة الأجور فى ثلاثة مباحث على النحو التالى :

المبحث الأول : ضبط الأجور

المبحث الثانى : الحوافز

المبحث الثالث : مشكلات قياس عنصر تكلفة الأجور

المبحث الأول

ضبط الأجور

حتى تستطيع الوحدة الاقتصادية مزاولة نشاطها فأنها تقوم بتوفير عوامل الإنتاج اللازمة لإتمام هذا النشاط ، وعنصر العمل كأحد هذه العوامل والذي يحظى بقدر كبير من الأهمية للأسباب السابق توضيحها حيث تقوم الوحدة الاقتصادية بتوفير العمالة اللازمة وتحديد المقابل النقدي لها ثم حساب هذه الأجور على فترات زمنية سواء أسبوعيا أو نصف شهريا أو كل شهر ويلي ذلك دفع هذه الأجور لمستحقيها .

١. توفير العمالة اللازمة للوحدة الاقتصادية :

تتولى إدارة الموارد البشرية مسئولية تأمين العمالة اللازمة للوحدة الاقتصادية بناء على طلب الإدارات المختلفة والتي بدورها تحدد عدد العمال المطلوبين ومستوى مهارتهم وتأهيلهم وطبيعة العمل المطلوبين له سواء أكان عملا دائما ومن ثم فهي عمالة دائمة أو عملا موسميا يحتاج إلى عمالة موسمية

ويتم اختيار العاملين اللازمين للإدارات المختلفة سواء عن طريق الإعلان أو بترشيح من القوى العاملة وعادة ما يتم إجراء اختبارات لهؤلاء العاملين والمفاضلة بينهم لاختيار انسب العناصر التي تلائم العمل المرشحين له . كذلك تقوم الوحدة الاقتصادية

(٦٢)

بالاحتفاظ بملف لكل عامل يدون فيه التسلسل الوظيفي له منذ التحاقه بالعمل وحتى انتهاء خدمته .

٢ - تحديد الأجور :

يقصد بتحديد الأجور وضع فئة الأجر الخاصة بكل عامل على حده ويتم وضع فئة الأجر بأحدى الطرق الآتية :

أ - على أساس الوقت :

وفى هذه الحالة تحدد فئة أجر العامل على أساس عدد الساعات التى يعملها أسبوعيا حيث يتم تحديد ساعات عمل يومية يلتزم بأدائها العامل وفى نهاية الأسبوع يتم حصر عدد الساعات التى أداها فعلا العامل وتعتبر أساس محاسبة هذا العامل عن أجر هذا الأسبوع .

وتعتبر ساعات العمل اليومية المحددة لكل عامل بمثابة عمل أصلى يلتزم بأدائها العامل . ولكن قد تضطر الوحدة الاقتصادية إلى تشغيل العامل ساعات إضافية لسرعة انجاز عمل معين وفى هذه الحالة تضطر الوحدة الاقتصادية إلى رفع أجر هذه الساعات بمعدل أعلى من المعدل المحدد له .

وتناسب طريقة تحديد الأجر على أساس الوقت الوحدات الاقتصادية التى لا يكون للعمل البشرى بها تأثيرا مباشرا على كمية الوحدات المنتجة كما فى حالة الإنتاج الزراعى حيث تؤثر الكثير من العوامل الخارجية على كمية المنتج , كذلك فى الوحدات الاقتصادية التى يصعب تحديد وحدات منتج معينة لقياس العمل البشرى الذى تم .

ويعاب على طريقة تحديد الأجر على أساس الوقت ما يلى :

- يتم فع الأجر للعامل عن الوقت الذى يقضيه دون النظر إلى إنتاجيته خلال هذا الوقت .

- عدم التفرقة فى دفع الأجور بين إنتاجية عامل وآخر حيث يحصل العامل ضعيف الإنتاجية على نفس الأجر الذى يحصل عليه قرينه على الإنتاجية طالما أن الوقت الذى أداه كل منهما فى العمل متساوى .
- تحديد الأجر على أساس الوقت قد لا يؤدى إلى زيادة إنتاجية العاملين طالما سوف يحصلون على نفس الأجر .
- تتحمل الوحدة الاقتصادية بأجر الوقت الذى لا يؤديه العاملين فى العملية الإنتاجية (الوقت الضائع) ونظرا لعدم ربط الأجر بالإنتاجية فأن الوقت الضائع قد يمثل نسبة كبيره من ساعات العمل اليومية للعاملين .

ب - على أساس الإنتاج :

وفى هذه الحالة يتم تحديد فئة أجر للعامل عن كل وحدة منتج تقوم بإنتاجها دون النظر عن الوقت الذى يستغرقه العامل فى تحقيق هذه الوحدة . وعادة ما تناسب هذه الطريقة تلك الوحدات التى يمكن تحديد وحدات منتج لكل عامل على حده أو الوحدات التى يكون العمل البشرى عاملا مؤثرا على كمية الإنتاج المحقق .

وتمتاز هذه الطريقة بتلافى عيوب طريقة تحديد الأجر على أساس الوقت سواء من حيث عدم تحميل الوحدة الاقتصادية بمقابل وقت ضائع بالإضافة إلى ربط الأجر بإنتاجية العاملين مما يحفزهم على زيادة الإنتاج وأن كان يعاب على هذه الطريقة ما يلى :

- - يسعى العاملين إلى زيادة عدد الوحدات المنتجة حتى يحصلون على قدر أكبر من الأجور وهذه الزيادة قد تتحقق على حساب مستوى جودة الوحدات المنتجة أو زيادة نسبة الوحدات المعينة .
- - كذلك قد تؤدى رغبة العاملين فى استخدام المواد الأولية أو الخام المستخدمة فى إنتاج هذه الوحدات .

ج - على أساس كل من الوقت والإنتاج :

حتى يمكن تلافى عيوب كل من طريقتى تحديد الأجر على أساس الوقت أو الإنتاج قد تلجأ الوحدة الاقتصادية إلى اتخاذ كلا من الوقت والإنتاج أساسا لتحديد أجر العامل وفى هذه الحالة يلتزم العامل بالعمل عدد معين من الساعات يوميا نظير أجر يومية يحدد له على أن يحقق عدد معين من وحدات المنتج خلال ساعات العمل اليومية , فإذا حقق العامل عدد من وحدات المنتج أكبر من العدد المحدد له أستحق مكافأة تشجيعية لتشجيع العاملين على رفع إنتاجيتهم ، أما إذا حقق العامل عدد وحدات أقل فإنه يخضع للمسائلة للوقوف على أسباب هذا القصور والتى بدورها قد تكون بسبب تراخى وتكاسل العامل نفسه أو لظروف خارجه عن إرادته مثل انقطاع التيار الكهربائى وتأخر وصول مستلزمات الإنتاج المختلفة الخ .

٣ - احتساب الأجور :

يتم احتساب الأجور للعاملين بالوحدة الاقتصادية على فترات دورية سواء أسبوعيا أو نصف شهريا أو فى نهاية كل شهر تمهيدا لدفع هذه الأجور لهم وهذا بدوره يتطلب سرعة تجهيز كشوف الأجور الخاصة بالعاملين بالوحدة الاقتصادية وتحديد استحقاقات كل منهم ثم تسليمها إليهم .

وحتى يتم تحديد استحقاقات كل عامل على حدة فإن الأمر يستلزم حصر عدد الساعات التى عملها خلال الفترة التى تم على أساسها دفع الأجور (فى حالة اتخاذ الوقت أساسا لتحديد الأجر) أو عدد الوحدات التى أنتجها العامل خلال الفترة فى حالة اتخاذ الإنتاج أساسا لتحديد الأجر أو كلاهما معا إذا ما تم تحديد فئة الأجر على أساس كل من الوقت والإنتاج ويتم احتساب إجمالى أجر العامل كالآتى :

(٦٥)

اجمالى أجر العامل = عدد الساعات × أجر الساعة
= عدد الوحدات المنتجة × أجر الوحدة
وتشتمل عملية احتساب الأجور على ثلاثة مراحل هي :

١ - تسجيل الوقت والإنتاج .

٢ - إعداد كشوف الأجور .

٣ - صرف الأجور .

أ - تسجيل الوقت والإنتاج :

تتطلب عملية احتساب الأجور المستحقة للعاملين بالوحدة الاقتصادية ضبط عملية تسجيل الوقت الذى أداه كل عامل خلال الفترة محل المحاسبة وكذلك كمية الإنتاج الذى حققها خلال هذه الفترة إذا كان الإنتاج أساس احتساب الأجر وأمر هذا شأنه يستلزم ضرورة أحكام الرقابة على حضور وانصراف العاملين بالوحدة الاقتصادية سواء بالتوقيع في دفاتر الحضور والانصراف كل أمام أسمه مع بيان وقت الحضور والانصراف وتتم عملية التوقيع هذه سواء في دفتر يشمل جميع العاملين يوضع على بوابة المصنع أو يخصص لكل عامل كارت يدون عليه أسمه ورقمه , وظيفته والقسم الذى يعمل به , ووقت الحضور والانصراف ويمكن تصميم كارت الوقت الخاص بكل عامل وفقا للنموذج رقم (١) كذلك قد تستخدم الآلات فى ضبط وقت وانصراف العاملين حيث يتم وضع الكارت الخاص بالعامل فى آلة ضبط الوقت وتقوم بخاتم الكارت بالوقت سواء عند الحضور أو الانصراف .

وفى حالة تشغيل العامل الواحد فى أكثر من عملية وتسهيلا لتحليل الأجور فإنه عادة ما يوضح فى كارت الوقت الخاص بالعمل والعملية التى يعمل بها أمام وقت العمل .

(٦٦)

أما فى حالة تحديد الأجر على أساس الإنتاج أو الوقت والإنتاج معا وفى هذه الحالة يستلزم الأمر تصميم كارت لتشغيل العامل يدون فيه عدد الوحدات من المنتج التى قام بإنتاجها بالإضافة إلى الوقت المستنفذ فى إنتاج هذه الوحدات وفقا للنموذج رقم (٢) .

نموذج رقم (١) (مقترح)
كارت الوقت الخاص بالعامل

رقم : أسم :

المهنة : القسم :

فئة الأجر / ساعة

الأسبوع من / إلى / /

إجمالى الوقت		الانصراف		الحضور		اليوم والتاريخ
اضافى	عادى	التوقيع	الوقت	التوقيع	الوقت	
						السبت
						الأحد
						الاثنين
						الثلاثاء
						الأربعاء
						الخميس
xx	xx	اجمالى الوقت				

الأجر المستحق للعامل = عدد الساعات x فئة الأجر

(٦٧)

نموذج رقم (٢) (مقترح)

كارت تشغيل عامل :

رقم : أسم :

المهنة : القسم :

فئة أجر / وحدة

عن الأسبوع من : / إلى /

الوقت المستنفذ		كمية الإنتاج المستلمة	اليوم والتاريخ
وقت اضافى	وقت عادى		
			السبت
			الأحد
			الاثنين
			الثلاثاء
			الأربعاء
			الخميس
			الجمعة

			الاجمالى
--	--	--	----------

ب - أعداد كشوف الأجور

يتولى قسم الاستحقاقات مسئولية إعداد كشوف الأجور الخاصة بالعاملين بالوحدة الاقتصادية من واقع كروت الوقت وتشغيل العمال ويجب أن يراعى أن تتضمن كشوف الأجور جميع العاملين بالوحدة الاقتصادية ومراجعة أسماء هؤلاء العاملين مع قرارات إدارة الموارد البشرية بتعيين هؤلاء العاملين حتى لا يحدث غش بإدخال أسماء وهمية لأشخاص لا وجود لهم ضمن العاملين بالوحدة الاقتصادية .

وفى ضوء عدد ساعات العمل التى قضاها العاملين فعلا خلال فترة زمنية معينة أو كمية الإنتاج المحققة فعلا خلال هذه المدة يتم حساب أجر كل عامل على حده مع مراعاة ما نصت عليه قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية من التزام الوحدة الاقتصادية بالتأمين على جميع العاملين بها والمشاركة فى قسط هذه التأمينات (حصة التأمينات الاجتماعية) .

وفى ضوء ما تقدم يقوم قسم الاستحقاقات بأعداد كشوف الأجور التى يتم تصميمها لتشمل أسماء العاملين بالوحدة الاقتصادية وفئة الأجر الخاصة بكل عامل وعدد ساعات العمل الفعلية أو كمية الإنتاج الفعلية والمزايا والبدلات التى يحصل عليها العامل وما تتحمله الوحدة الاقتصادية من حصة فى التأمينات الاجتماعية كذلك الاستقطاعات من الأجر وأخيرا الأجر الصافى الذى يحصل عليه العامل وتوقيع العامل بالاستلام (نموذج رقم (٣) .

كشف أجور		نموذج رقم (٣)		إلى		نموذج رقم (٣)		نموذج رقم (٣)	
ملاحظات		التوقيع بالاستلام		صافي الأجر		الإستقطاعات		اجمالي الأجر	

(٧٠)

		فئة	
		عدد الساعات للوحدة	
		مبلغ	الأجر الأصلي
		فئة	
		عدد الساعات للوحدة	
		مبلغ	
		رقم العامل	
		٧	

وحتى يمكن توفير البيانات اللازمة للتكاليف في تحليل بيانات الأجر فإنه يفضل أن يتم إعداد كشوف الأجر لكل مركز من مراكز التكلفة على حدة كذلك وفي حالة تحديد فئة الأجر على أساس الإنتاج فإنه يفضل إعداد كشوف الأجر الخاصة بكل نوع من المنتجات على حدة حتى يسهل تخصيص هذه الأجر لوحدات المنتج .

ج - صرف الأجر :

يلى إعداد الأجر ومراجعتها استخراج شيك بالمبلغ الصافي للأجر تمهيدا لسرف هذه الأجر إلى العاملين بالوحدة الاقتصادية وتجدر الإشارة إلى أن صرف الأجر يتم بمعرفة شخص مسئول تحده الوحدة الاقتصادية وتقوم بالتأمين عليه ضد خيانة الأمانة ويفضل ألا يشترك مندوب الصرف في عملية إعداد كشوف الأجر أو مراقبة عملية تسجيل الوقت والإنتاج .

(٧١)

ويتولى مندوب الصرف تسليم الأجور إلى العاملين بالوحدة الاقتصادية على أن يقوم كل منهم بالتوقيع أمام أسمه بالاستلام ويفضل أن يكون مسئول القسم المختص موجود عند تسليم الأجور منعاً لاستلام شخص مستحقات غيره نظراً لعدم معرفة مندوب الصرف لجميع العاملين بالوحدة الاقتصادية .

وغالباً ما تحدد فترة زمنية محددة لصرف الأجور يتم بعدها حصر الأجور التي لم تسلم إلى أصحابها وتوريدها إلى خزانة الوحدة الاقتصادية بعد مراجعة كشوف الأجور (مراجعة بعد - الصرف) لتحديد هؤلاء الأشخاص ومراجعة عملية الصرف التي تمت .

ويتم صرف الأجور التي تم توريدها إلى المنشأة بناءً على طلب صاحب الأجر شخصياً ومعتمد من رئيس أو مسئول القسم التابع له وبعد التأكد من عدم سابقة صرف الأجر له .

المبحث الثاني

الحوافز

تسعى الوحدة الاقتصادية إلى زيادة إنتاجيتها بصفة مستمرة وتحفيز العاملين بها سعياً إلى حسن أداء أعمالهم سواء من حيث الانضباط في مواعيد العمل الرسمية أو العمل ساعات إضافية بعد انتهاء مواعيد العمل الرسمية لسرعة إنجاز الأعمال المطلوب تنفيذها

(٧٢)

على وجه السرعة لذلك تضطر الوحدة الاقتصادية إلى الإعلان عن حوافز للعاملين سواء مقابل زيادة الإنتاج أو السرعة فى انجاز الأعمال أو العمل ساعات إضافية .

وتقوم الوحدة الاقتصادية بأعداد خطة للحوافز بحيث تكون معلنة ومعروفة للعاملين مسبقا ويمكن التفرقة بين نوعين من الحوافز التى يمكن منحها للعاملين :

١ - الحوافز الفردية :

وهذا النوع من الحوافز تمنحه الوحدة الاقتصادية للعاملين بها مقابل زيادة الإنتاج أو العمل ساعات إضافية بعد ساعات العمل الرسمية وتمنح الحوافز الفردية لكل عامل على حدة فى ضوء ما أنجز من عمل وساعات العمل التى أداها خلال فترة زمنية معينة وتشمل :

أ - العلاوات التشجيعية :

تقوم الوحدة الاقتصادية بأعداد سياسة للعلاوات التشجيعية بها بهدف العمل على رفع إنتاجية العاملين وسرعة إنجاز الأعمال وعليه فإن زيادة إنتاجية العامل خلال وقت معين تستفيد منه الوحدة الاقتصادية ومن ثم فإنه يجب أن يعود بالنفع أيضا على العامل .

وعلى هذا الأساس تقوم الوحدة الاقتصادية بتحديد عدد من الوحدات يلزم العامل بإنتاجها خلال وقت محدد فإذا قام العامل بإنتاج عدد أكثر من المحدد له استحق علاوة تمثل زيادة فى الأجر كمكافأة له لتشجيعه على الاستمرارية فى زيادة إنتاجيته ولتمييزه عن قرينه الذى لم يحقق مثل هذه الزيادة وتحديد العلاوة التشجيعية يستلزم إجراء دراسة للوقت والإنتاج للوصول إلى وقت معيارى لإنتاج الوحدة من المنتج وبناءاً عليه يتم تحديد أجر العامل وفقاً للوقت الذى أداه فى العمل وكمية الإنتاج الذى حققها وبالطبع فأن العامل الذى

(٧٣)

يحقق عدد وحدات من المنتج أكبر من الكمية المحددة يستحق علاوة تشجيعية يتم تحديدها بمعرفة الوحدة الاقتصادية .

وتستطيع الوحدة الاقتصادية استخدام أساليب متعددة في تحديد العلاوة التشجيعية التي تمنحها للعاملين بها سواء على أساس الوقت المتوفر أو الزيادة في كمية الإنتاج ومن أشهر طرق حساب العلاوة التشجيعية للعاملين طريقتي هالس وروان في حساب العلاوة .

طريقة هالس :

تستند هذه الطريقة على تحديد زمن معيارى لإنتاج الوحدة من المنتج فإذا ما قام عامل معين بإنتاج وحدة المنتج فى زمن أقل .

معنى ذلك أنه حقق وفر فى الوقت وهذا يوفر يتحقق نتيجة لتوافر عاملين أساسيين أولهما كفاءة العامل نفسه وارتفاع مهارته وقدرته الإنتاجية والثانى توافر وسائل الإنتاج وظروف الإنتاج المناسبة والتي توفرها له الوحدة الاقتصادية لذلك فإن هالس يرى أن يوفر الذى يحققه العامل فى وقت الإنتاج يوزع أجره مناصفة بين العامل والوحدة الاقتصادية أى أن العامل يستحق علاوة تشجيعية تعادل نصف أجر الوقت المتوفر كما يتضح من المثال التالى :

حددت إدارة المصنع الوقت اللازم لإنتاج الوحدة من المنتج (س) ٣٠ دقيقة ومعدل أجر العامل فى الساعة ٢,٤٠ جنيها وقد قام العامل (ص) بإنتاج ١٦ وحدة خلال ساعات العمل الرسمية وقدرها ستة ساعات . فى هذه الحالة يستحق العامل أجره كالاتى :

$$\text{أجر العامل} = ٦ \times ٢,٤ = ١٤,٤٠ \text{ جنيها}$$

العلاوة التشجيعية :

الوقت اللازم لإنتاج ١٦ وحدة = ١٤ × ٣٠ ق = ٨ ساعات

الوقت الفعلى = ٦ ساعات

(٧٤)

الوفر فى الوقت = ٨ - ٦ = ٢ ساعة

العلاوة التشجيعية = ٢ × ٥٠ × ٢,٤٠ = ٢,٤٠ جنيها

١٠٠

اجمالى ما يستحقه العامل = ١٤,٤٠ + ٢,٤٠ = ١٦,٨٠ جنيها

وبهذه الكيفية يتم مكافأة العامل (ص) نظير إنتاجه ١٦ وحدة خلال ست ساعات مما أدى إلى وفر فى وقت الإنتاج قدره ساعتين

طريقة روان :

يعاب على طريقة هالس إن الوفر فى الوقت يوزع مناصفة بين العامل والوحدة الاقتصادية بغض النظر عن كيفية هذا الوفر بمعنى إن العامل الذى يحقق وفر فى الوقت قدره ساعتين سوف يحصل على أجر ساعة والذى يحقق وفر قدره خمس ساعات سوف يحصل على أجر ساعتين ونصف وحتى يمكن تشجيع العاملين بالوحدة الاقتصادية على زيادة الوفر فى الوقت فإن روان يرى تحديد نسبة العلاوة التشجيعية على أساس نسبة الوفر فى الوقت المحدد وبالتالي يتم حساب العلاوة التشجيعية للعامل وفقا للمعادلة التالية .

العلاوة التشجيعية = الوفر فى الوقت × الوقت الفعلى × معدل الساعة

الوقت المحدد

ففى المثال السابق يمكن حساب العلاوة التشجيعية للعامل كالاتى :

أجر العامل = ٦ × ٢,٤٠ = ١٤,٤٠ جنيها

(٧٥)

$$\text{العلاوة التشجيعية} = \frac{2 \times 6 \times 2,4}{8} = 3,6$$

$$\text{اجمالى أجر العامل} = 14,40 + 3,60 = 18,00 \text{ جنيها}$$

وبهذه الكيفية فإن العلاوة التشجيعية التى يحصل عليها العامل سوف تزداد كلما زاد الوقت الذى يحققه العامل .

ب - علاوة الأجر الإضافى :

قد تستلزم العملية الإنتاجية تشغيل بعض العاملين عدد من الساعات بعد انتهاء أوقات العمل الرسمية خاصة إذا كانت قوانين العمل بالبلاد تسمح بذلك وعادة ما تضطر الوحدة الاقتصادية إلى ذلك إذا كانت السرعة مطلوبة فى تنفيذ بعض الأعمال الموكلة إليها وفى هذه الحالة لجأ المنشأة إلى الإعلان عن سياسة لدفع علاوة عن الأجر الإضافى للعاملين الذين يعملون بعد انتهاء ساعات العمل الرسمية وعادة ما تتحدد علاوة الأجر الإضافى كنسبة من معدل أجر الساعة الخاص بالعامل وتتراوح هذه النسبة فى غالب الأحوال بين ٢٠ - ٥٠% من معدل الأجر المحدد للساعة .

كذلك قد تضطر الوحدة الاقتصادية إلى تحديد معدل يتصاعد لعلاوة الأجر الإضافى فإذا كانت مواعيد العمل الرسمية تنتهى فى الثانية ظهرا تحدد علاوة الأجر الإضافى على أساس ٢٠% من الثانية إلى الرابعة ، ٣٠% من الرابعة إلى الخامسة و ٣٥% من الخامسة إلى السادسة وهكذا

٢ - الحوافز الجماعية :

تلجأ الوحدة الاقتصادية إلى إعداد خطة للحوافز الجماعية لبيت روح الانتماء لدى العاملين بها وجذب العاملين ، كذلك إذا

(٧٦)

كانت هناك صعوبة لتحديد حوافز فردية خاصة إذا كانت العملية الإنتاجية تستلزم تضافر جهود جميع العاملين .

ويتم تحديد أسلوب لتوزيع الحوافز الإنتاجية بحيث توضع قواعد ثابتة لصرفها للعاملين سواء وفقا لحقيقة خطة الإنتاج خلال فترة زمنية معينة أو مرحلة من مراحل تنفيذ الخطة الإنتاجية وعادة ما يتم الأخذ في الاعتبار مدى انقطاع العامل خلال الفترة التي تمنح عنها الحوافز الجماعية بحيث يحصل العامل المنتظم على نسبة أعلى من قرينة الذي يتغيب عن العمل أو يحصل على أجازات .

ومن أمثلة الحوافز الجماعية المكافآت الجماعية التي تمنح للعاملين في بعض الأقسام أو جميعها ومشاركة العاملين في أرباح الوحدة الاقتصادية والتي أصبحت ملزمة في بعض أشكال المشروعات وفقا لما جاء في قانون الشركات .

المبحث الثالث

مشكلات قياس عنصر تكلفة الأجور

يمثل عنصر تكلفة الأجور ما تتحمله الوحدة الاقتصادية كمقابل الحصول على عنصر العمل البشري ولا يقتصر ذلك على ما تدفعه الوحدة الاقتصادية من أجر للعاملين بها سواء على أساس الوقت أو الإنتاج ولكن أيضا ما تتحمله من حوافز يحصل عليها العاملين وما تلتزم به بناءا على قوانين العامل والتأمينات الاجتماعية من رعاية صحية واجتماعية للعاملين بها وتمثل مشتملات الأجور في ثلاثة مجموعات رئيسية هي :

١ الأجور النقدية وهى ما تحصل عليه قوة العمل من أجور نقدية متمثلة فى المرتبات الأساسية والرواتب والمكافآت الإضافية والتشجيعية .

٢ المزايا العينية وتشمل الأغذية والملابس والمساكن والنشاط الرياضى والاجتماعى والتى تقدمها الوحدة الاقتصادية للعاملين بها بدون مقابل .

٣ مساهمة الوحدة فى التأمينات والمعاشات والتأمين الصحى

ولا يقتصر دور محاسبة التكاليف فى حصر وتجميع بيانات عنصر تكلفة الأجور ولكن الأمر يتطلب تخصيص هذه الأجور إلى وحدات المنتج (الأجور المباشرة) فإن الأمر يستلزم توزيعها على وحدات التكلفة سواء بصورة مباشرة أو توزيعها على مراكز التكلفة تمهيدا لتوزيعها على وحدات الإنتاج ومن خلال إعداد كشوف الأجور الخاصة بالعاملين بالوحدة الاقتصادية على أساس الأقسام الإنتاجية المختلفة يمكن تحليل هذه الأجور على هذه الأقسام ولكن عادة ما تتحمل الوحدة الاقتصادية ببعض الأعباء مقابل الحصول على عنصر العمل البشرى بالإضافة إلى الأجور التى يتم احتسابها لهم وهذه الأعباء تتمثل فى الآتى :-

١ المزايا العينية التى تقدم للعاملين سواء بمعرفة الوحدة الاقتصادية أو عن طريق الغير .

٢ علاوة الأجر الإضافى .

٣ أجر الوقت الضائع .

٤ أجر الأجازات .

وسوف نناقش هذه العناصر للوقوف على كيفية معالجة كل منها عند قياس عنصر تكلفة الأجور وتحليلها .

١ - المزايا العينية :

قد تضطر الوحدة الاقتصادية إلى تقديم بعض المزايا العينية للعاملين بها سواء كأسلوب لجذب العاملين للعمل لديها أو طبيعة النشاط الذى تزاوله تحتم عليها تقديم مثل هذه المزايا كما فى حالة بعد الوحدة الاقتصادية عن وسائل المواصلات مما يضطرها إلى توفير وسيلة مواصلات خاصة تتولى نقل العاملين إليها .

وبالطبع فإن تكلفة تقديم المزايا العينية للعاملين تعتبر أحد مكونات تكلفة عنصر الأجور فى حالة الوحدة الاقتصادية لتكلفة هذه المزايا بالكامل أو مقدار مساهمة الوحدة الاقتصادية بجزء من هذه المزايا كما فى حالة تحصيل جزء من قيمة المزايا العينية من العاملين فإن تقديم الوحدة الاقتصادية ملابس للعاملين بسعر رمزى ومن ثم فإن ما تتحمله الوحدة الاقتصادية من مزايا عينية يتمثل فى الفرق بين تكلفة الحصول على هذه الملابس والمبلغ المحصل من العاملين مقابل تقديمها لهم .

وقد تقوم الوحدة الاقتصادية بتقديم المزايا العينية للعاملين بنفسها فإن تقوم بتجهيز مطعم ملحق بالمصنع الخاص بها يتولى تقديم وجبات غذائية للعاملين بالمصنع وفى هذه الحالة يمكن القول أن هذا المطعم يمثل دائرة لنشاط متجانس أو بمعنى آخر هو بمثابة مركز تكلفة يمكن تجميع عناصر التكاليف الخاصة به وإعادة توزيعها على مراكز الإنتاج والخدمات الإنتاجية وفقا لاستفادة كل مركز من خدمات المطعم وبنفس الكيفية إذا كانت هناك كافثيريا أو نادى اجتماعى الخ .

وقد تعهد الوحدة الاقتصادية إلى الغير بتقديم هذه المزايا كأن تتفق مع إحدى شركات النقل على تولى مسئولية توصيل العاملين إلى مواقع العمل وفى هذه الحالة تقوم الوحدة الاقتصادية بسداد مقابل الحصول على هذه الخدمة إلى شركة النقل وفقا للتعاقد المسبق فيما بينهم وبالطبع فإن مثل هذه المزايا تخص جميع العاملين بالوحدة الاقتصادية وبالتالي يتم توزيع تكلفتها على مراكز التكلفة المختلفة .

وهكذا فإن مقابل تقديم الوحدة الاقتصادية لبعض المزايا العينية يعتبر أحد مكونات عنصر تكلفة الأجور ولكن يصعب تخصيصها إلى وحدات المنتج ويلجأ محاسب التكاليف إلى توزيعها إلى مراكز التكلفة سواء كانت مؤداه بمعرفة الوحدة الاقتصادية أو بمعرفة الغير .

ولصعوبة تخصيص تكلفة المزايا العينية لوحدات المنتج تعتبر بمثابة أجور غير مباشرة سواء أجور صناعية غير مباشرة إذا كانت المزايا العينية مقدمة للعاملين في مجال التصنيع والإنتاج أو أجور تسويقية غير مباشرة إذا كانت مقدمة للعاملين في مجال التسويق وتصريف المنتجات , أو أجور إدارية غير مباشرة إذا كانت مقدمة للعاملين في مجال الإدارة .

ولا يعنى صعوبة تخصيص تكلفة المزايا العينية لوحدة المنتج ومن ثم معالجتها باعتبارها أجور غير مباشرة استحالة مثل هذا التخصيص فقد تستطيع الوحدة الاقتصادية الوصول إلى تكلفة المزايا العينية التي يحصل عليها كل عامل على حدة وبهذه الكيفية سوف يمكن تحليل تكلفة المزايا العينية إلى أجور مباشرة ممثلة في تكلفة المزايا العينية المقدمة للعاملين في مجال الإنتاج بشكل مباشر والتي سبق تحليل أجورهم النقدية على أنها أجور مباشرة , وأخرى غير مباشرة وهي تكلفة المزايا العينية الخاصة بالعاملين في مجال الإشراف ومباشرة العملية الإنتاجية وسبق تحليل أجورهم النقدية باعتبارها أجور غير مباشرة إلا إن الوصول إلى نصيب كل عامل من المزايا العينية تمهيدا لتحليلها إلى ما هو مباشر وغير مباشر سوف يحتاج إلى قدر كبير من التحليل والجهد قد لا يتناسب مع الاستفادة الموجودة من هذا التحليل ومن ثم فإنه عادة ما يفضل معالجة تكلفة المزايا العينية باعتبارها تكاليف غير مباشرة .

٢ - علاوة الأجر الإضافي :

تمنح الوحدة الاقتصادية علاوة الأجر الإضافي نظير أداء العاملين لبعض الأعمال في غير مواعيد العمل الرسمية وحتى يمكن تحليل علاوة الأجر الإضافي إلى كونها ضمن الأجور المباشرة أو غير المباشرة فإن الأمر يستلزم الوقوف على طبيعة الأعمال المؤاده في غير مواعيد العمل الرسمية ولأسباب التي تؤدي إلى أدائها بهذه الكيفية ومن ثم فإذا كانت السرعة المطلوبة لانجاز بعض الأعمال مما يدفع الوحدة الاقتصادية الى تشغيل العاملين بعد انتهاء مواعيد العمل الرسمية وكانت سرعة انجاز الأعمال بناء على طلب العميل نفسه مع موافقة على رفع سعر هذه الأعمال فإن الزيادة في الأجور المدفوعة متمثلة في علاوة الأجر الإضافي يتم تحميلها على هذه الأعمال ومن ثم يمكن اعتبارها أجور مباشرة .

أما إذا كان عدد العاملين بالوحدة الاقتصادية لا يسمح بانجاز جميع الأعمال أثناء ساعات العمل الرسمية حتى لا تضطر الى تعيين عمال جدد تلجأ إلى تشغيلهم ساعات عمل إضافية في هذه الحالة يتم توزيع علاوة الأجر الإضافي على جميع ساعات العمل الفعلية وبالتالي يمكن توزيعها على أجور مباشرة (وفقاً لساعات - العمل المباشرة) وأجور غير مباشرة (ساعات العمل الغير مباشرة) .

٣ - أجر الوقت الضائع :

في حالة تحديد فئة الأجر على أساس الوقت يتم ضبط الوقت الخاص بالعاملين عند الحضور والانصراف ويتمثل الفرق بين وقت الحضور والانصراف بالساعات التواجدية للعاملين أو تلك الساعات التي يتواجدون خلالها بالوحدة الاقتصادية ولكن قد تختلف الساعات التواجدية للعاملين من تلك الساعات التي يعملون بها فعلاً أو الساعات الفعلية والفرق بين الساعات التواجدية للعاملين وساعات العمل الفعلية يمثل الوقت الضائع ومن أمثلة الوقت الضائع الوقت الذي يستغرقه العاملون في الدخول والى المصنع واستبدال ملابسهم

(٨١)

وتناول المشروبات وتعطل الآلات وعدم انتظام تدفق المواد وانقطاع التيار الكهربائي الخ .

وحتى يمكن معالجة الوقت الضائع تكاليفيا فإن الأمر - يستلزم الوقوف على أسباب حدوث هذا الضياع ومن ثم فإنه يمكن التفرقة بين نوعين من الوقت الضائع .

أ - الوقت الضائع العادى :

وعادة ما يحدث مثل هذا الضياع فى الوقت كنتيجة لأسباب لا يمكن تفاديها مثل الوقت المستغرق بين وصول العاملين الى بوابة المصنع حتى دخولهم إلى الأقسام الإنتاجية أو أماكن عملهم واستبدال ملابسهم وقضاء حاجاتهم الشخصية . ويستلزم الأمر دراسة مثل هذا - الوقت ووضع الضوابط المناسبة لتحديده والرقابة عليه .

وعادة ما تحدد نسبة محدده من الوقت يسمح بضياعها مقابل الأسباب التى يمكن تفاديها وبالطبع تتحمل الوحدة الاقتصادية بأجر مثل هذا الوقت كأحد مكونات عنصر تكلفة الأجور .

ويبدو التساؤل فى كيفية معالجة أجر الوقت الضائع العادى و يمكن معالجة أجر مثل هذا الوقت بأحدى طريقتين :

١ - تضخم معدل أجر الساعة بالوقت الضائع العادى فمثلا إذا كان ساعات العمل اليومى ٦ ساعات ومعدل الأجر للعامل فى الساعة ٥٥٠ . ج فإذا كان الوقت الضائع العادى ٣٠ ق فإنه يمكن تضخيم معدل أجر الساعة يتم كالاتى :-

$$\text{الأجر اليومى} = ٦ \times ٥٥٠ = ٣,٣٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{وقت العمل الفعلى} = ٦ - ٣٠ = ٥,٣٠ \text{ ساعة}$$

$$\text{معدل الأجر الفعلى} = \frac{٣,٣٠}{٥,٣٠} = ٦٠٠ \text{ ج}$$

وفى ضوء معدل الأجر الفعلى والذى تم تضخيمه بأجر الوقت الضائع العادى يتم احتساب الأجور وبهذه الكيفية يتم تحليل أجر الوقت الضائع العادى يتم احتساب الأجور وبهذه الكيفية يتم تحليل أجر الوقت الضائع العادى إلى أجر مباشر وهو ذلك الأجر الخاص بالوقت الضائع للعمالة المباشرة , أما الوقت الضائع للعمالة الغير مباشرة فيعتبر أجر غير مباشر .

٢ - يتم حساب أجر الوقت الضائع العادى واعتباره أجوراً غير مباشرة ويتم تحميله على التكاليف الغير مباشرة صناعية أو تسويقية أو إدارية .

ب - الوقت الضائع غير العادى :

يحدث الوقت الضائع غير العادى نتيجة لعوامل يمكن تفاديها مثال ذلك عدم انتظام تدفق المواد مما يؤدى إلى تعطيل الإنتاج , وانقطاع التيار الكهربائى والأعطال التى تحدث للآلات نتيجة عدم انتظام الصيانة بالإضافة إلى ضعف الرقابة على العاملين مما يؤدى إلى تباطؤهم فى العمل .

ونظراً لأن الوقت الضائع غير العادى قد تتحمله الوحدة الاقتصادية نتيجة لأسباب يمكن تفاديها وغير مرتبطة بالعملية الإنتاجية ومن ثم فهو تضحية تتحملها الوحدة الاقتصادية دون الحصول على منفعة أو خدمة وبالتالي لا يعتبر أحد مكونات عنصر تكلفة الأجور ومن خلال الرقابة على العمليات المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية يمكن الوقوف على أسباب حدوث الوقت الضائع غير العادى يمكن القول أن الوقت الضائع غير العادى الذى تتسبب فى حدوثه عوامل خاصة بالوحدة الاقتصادية مثل انقطاع التيار الكهربائى وتعطل الآلات يعتبر خسارة تحملها الوحدة الاقتصادية ويتم تحميله على حساب الأرباح والخسائر أما الوقت الضائع غير العادى الذى يتسبب فى حدوثه العاملين أنفسهم نتيجة تباطؤهم فى

العمل أو عدم اكترائهم يتم خصم مقابل هذا الوقت من أجور هؤلاء العاملين .

٤ - أجر الأجازات :

تتحمل الوحدة الاقتصادية بمقابل أجر الأجازات التي يحصل عليها العاملين بها وفقا لقوانين العمل مثال ذلك الأجازات السنوية والأسبوعية والعطلات الرسمية والأجازات المرضية وأجور المجندين الخ .

وتتحمل الوحدة الاقتصادية بمقابل أجر الأجازات الخاصة للعاملين بها يعتبر عملية ملازمة للحصول على عنصر العمل البشرى ومن ثم فأن مقابل أجر الأجازات يعتبر أحد مكونات عنصر تكلفة الأجور ويمكن تحليل أجر الأجازات إلى كونه أجور غير مباشرة ويتم تبويبه وفقا للعاملين المشتغلين بالوحدة الاقتصادية إلى أجور غير مباشرة صناعية وتسويقية وإدارية . أو يتم تضخيم معدل الأجور بمقابل أجر الأجازات وبهذه الكيفية يتم تحصيل أجر الأجازات - إلى أجور مباشرة بالنسبة لأجازات العمالة المباشرة وأخرى غير مباشرة .

وتلخيصا لما سبق يمكن القول أن تحمل الوحدة الاقتصادية ببعض الأعباء بالإضافة إلى معدلات الأجور مثل المزايا العينية - وعلاوة الأجر الإضافى وأجر الوقت الضائع العادى أجر الأجازات يعتبر ضمن مكونات عناصر تكلفة الأجور وإن اختلفت الكيفية التي تتم بها معالجة هذه العناصر سواء كونها عنصر تكلفة أجور مباشرة أو غير مباشرة . وتحقيقا لقياس تكلفة مراكز التكلفة - المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية تمهيدا لقياس متوسط تكلفة الوحدة فأن الأمر يستلزم تحليل مكونات عنصر تكلفة الأجور سواء بالنسبة لعلاقتها بوحدة المنتج أو توزيعها على مراكز التكلفة المختلفة وبالتالي وفى نهاية كل فترة زمنية يتم إعداد كشف تحليل الأجور وفقا لبيانات كل من كروت الوقت والتشغيل وكشوف صرف الأجور .

تحليل الأجور إلى مباشر وغير مباشر :

يتم تحليل عنصر تكلفة الأجور إلى ما هو مباشر وغير مباشر بناءً على كروت الوقت والتشغيل حيث يوضح في هذه الكروت - طبيعة العملية التي يؤديها العامل والقسم الإنتاجي له وعموماً يمكن - القول أن الأجور المباشرة تشمل أجور العمالة المباشرة والتي بدورها تعمل في مراكز الإنتاج سواء تم دفع هذه الأجور على أساس الوقت أو الإنتاج وتشمل أجور هؤلاء العاملين العلاوات التشجيعية المدفوعة لهم كذلك قد تتضمن علاوة الأجر الإضافي والمزايا العينية التي يمكن تخصيصها لهؤلاء العاملين (في حالة شراء هذه المزايا من الغير) وبالطبع لا تتضمن الأجور المباشرة أجر الوقت الضائع العادي إلا إذا انتهجت الوحدة الاقتصادية سياسة تضخيم معدل الأجر بأجر الوقت الضائع .

أما الأجور الغير مباشرة فتنتمى أجور العمالة الغير مباشرة من ملاحظين ومشرفين في مراكز الإنتاج وجميع العمالة في مراكز الخدمات الإنتاجية ويمكن إعداد كشف تحليل الأجور وفقاً للنموذج رقم (٣) .

كشف تحليل الأجور

نموذج رقم (١٣)

٢

١

عن شهر

مقرر ح

بيان الأجور									
مراكز خدمات إدارية	مراكز خدمات تسويقية	مراكز الخدمات			مراكز الإنتاج			١ - أجور صناعية : أ - عمالة مباشرة ب - عمالة غير مباشرة) مخصصة ج - عمالة غير مباشرة) موزعة ٢ - أجور تسويقية	
		ع	ص	س	ح	ب	أ		
xx	xx	x	x	x	x	x	x		
		x	x	x	x	x	x		
		x	x	x	x	x	x		
		x	x	x	x	x	x		
		x	x	x	x	x	x		
		x	x	x	x	x	x		

ثانيا : عنصر تكلفة المواد

تستخدم الوحدات الاقتصادية المواد سواء أكانت مواد خام مستخرجة من الطبيعة مباشرة أو مواد أولية سبق معالجتها ببعض العمليات الصناعية ولا يقتصر استخدام مثل هذه المواد فى العمليات الإنتاجية وإنما يمتد على نشاط التسويق والإدارة والمقابل النقدى أو الترجمة النقدية لتكلفة استخدام مثل هذه المواد إنما يمثل عنصر تكلفة المواد أو كما أطلق عليه النظام المحاسبى الموحد المستلزمات السلعية .

ولا تقل أهمية المحاسبة عن عنصر تكلفة المواد عن عنصر - تكلفة الأجور حيث يلزم استخدام المواد العمليات الإنتاجية بالوحدة الاقتصادية فليس من المقصود حدوث عملية إنتاجية بدون - مادة يتم تصنيفها وتشغيلها وليس هذا فقط ولكن تنبع أهمية المحاسبة عن عنصر تكلفة المواد من عدة اعتبارات منها .

١ - أن المواد يتم شراءها بصفة دورية وبالتالي فإن تكلفة الحصول على هذه المواد وانتظام ورودها يؤثر بشكل مباشر على تكلفة الوحدات المنتجة .

٢ - الغالبية العظمى من أصناف المواد التى تستخدمها الوحدات الاقتصادية يتم تخزينها قبل الاستخدام وهذا بدوره يؤثر على تحمل الوحدة الاقتصادية بتكلفة تخزين المواد علاوة على احتمال تلف هذه المواد فى حالة عدم قابليتها للتخزين لفترة زمنية طويلة مما يستلزم وضع معدلات لأقصى حد ممكن تخزينه من المواد مع مراعاة مصادر تمويل هذه الكميات حتى لا تمثل أعباء إضافية على الوحدة الاقتصادية .

٣ - يوتر انسياب المواد على الدورة الإنتاجية بالوحدة الاقتصادية وهذا بدوره يستلزم أن تتناسب الكمية المخزونة من المواد مع كمية الإنتاج بحيث يتم توفير كمية من المواد بالمخازن تكفى لاستمرار الدورة الإنتاجية لحين استلام الأصناف الجديدة من المواد .

٤ - شراء أصناف من المواد لا تتناسب مع العمليات الإنتاجية أو غير صالحة للاستعمال يؤدي إلى تحميل الوحدة الاقتصادية بأعباء وخسائر يمكن تلافيها في حالة ضبط عمليات الشراء والاستلام .

٥ - الأصناف من المواد التي تستخدمها الوحدة الاقتصادية في كثير من الأحوال تكون عرضة للضياع أو السرقة وهذا بدوره يستلزم ضرورة استخدام أساليب رقابية على المواد سواء عند الشراء أو الاستلام أو الصرف لجهات الاستخدام (مركز التكلفة) .

٦ - في كثير من الأحوال وبصفة خاصة عند تحديد فئات الأجور على أساس الإنتاج يحدث إسراف في استخدام المواد وهذا بدوره يستلزم أن تمتد الرقابة على استخدام المواد سواء بتحديد معيار لكمية المواد اللازمة لإنتاج الوحدة من المنتج أو حصر الفاقد والتالف في كمية المواد والوقوف على أسباب هذا الفقد والتلف والعمل على تلافيها .

وسوف نتناول مشكلات المحاسبة عن عنصر تكلفة المواد في ثلاثة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : ضبط المواد .

المبحث الثانى : المحاسبة عن عنصر تكلفة المواد .

المبحث الثالث : مشكلات قياس عنصر تكلفة المواد .

المبحث الأول

ضبط المواد

نظرا لأهمية عنصر المواد فى العملية الإنتاجية سواء فى استمراريتها أو جودة الوحدات المنتجة مما يؤثر بشكل مباشر على تكلفة هذه الوحدات لذا فقد ظهرت الحاجة إلى إجراءات ضبط المواد والتي تمتد لتشمل دورة المواد بدءا من إجراءات الشراء مرورا بإجراءات التسليم والتخزين وصولا إلى الصرف والاستخدام لذلك فإن إجراءات ضبط المواد تشمل المراحل التالية :

- ١ - المشتريات ومردوداتها .
- ٢ - تخزين المواد .
- ٣ - صرف المواد للاستخدام وارتجاعها للمخازن .

أولا : المشتريات ومردوداتها :

تحصل الوحدات الاقتصادية على احتياجاتها من المواد عن طريق الشراء من الغير سواء بالأمر المباشر كأن تصدر الوحدة

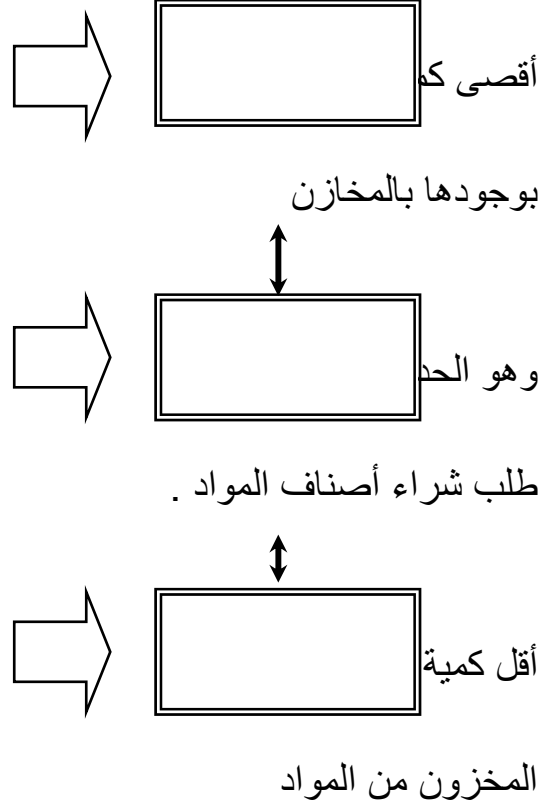
الاقتصادية أمرا مباشرا لأحد مورديها لتوريد أصناف معينة من المواد ويحدد فى أمر الشراء المواصفات المطلوبة وكمية المواد وتاريخ التوريد أو يتم الشراء عن طريق المناقصة أو لجان الشراء والتي بدورها تقوم بدراسة السوق وتلقى عروض التوريد وبعد المفاضلة بين العروض المختلفة يتم استصدار أمر التوريد للمورد الذى وقع عليه الاختيار لتوريد المواد وعادة ما يتم حصر الموردين فى سجل خاص يسمى سجل الموردين يوضح فى هذا السجل أسم المورد وبيان الأصناف التى يتعامل بها وشروط التعامل معه الخ .

ونظرا لأهمية عمليات الشراء فقد يتم تخصيص إدارة مستقلة أو قسم مستقل لعمليات الشراء (إدارة أو قسم الاحتياجات) وفى المنشآت الصغيرة عادة ما تشكل لجنة للشراء أو يتولى عمليات الشراء صاحب المنشأة بنفسه .

وتقوم الجهة المختصة بإتمام الشراء بإجراءات الشراء بناءً على احتياجات مراكز التكلفة المختلفة من أصناف المواد أو بناءً على طلب إدارة المخازن للأصناف التى قاربت أرصدها على الانتهاء حتى لا يؤدي عدم توافر بعض أصناف المواد إلى توقف أو التأثير على انسياب العمليات الإنتاجية وعلى هذا الأساس تقوم جهات الاستخدام (مركز التكلفة) بتحرير طلب شراء يحدد فيه كمية الأصناف المطلوبة ومواصفاتها ويجب التأكد من عدم وجود هذه الأصناف بالمخازن أو عدم كفاية أرصدها الموجودة بالمخازن للعمليات الإنتاجية وهذا بدوره يستلزم تحديد الحد الأقصى للكمية من المواد التى لا ينبغى ألا يزيد رصيد المواد عن هذه الكمية والحد الأدنى لكمية المواد وهو الحد الذى يجب ألا يقل رصيد المواد عنه وفى ضوء ذلك يتم تحديد حداً للطلب وهو الحد الذى يتعين على إدارة المخازن طلب تزويدها بالكميات من المواد حتى لا تصل إلى الحد الأدنى ويمثل حد الطلب الحد الأدنى للمواد بالإضافة للكمية من

(٩٠)

المواد التى تكفى للإنتاج خلال الفترة من تاريخ طلب الشراء وحتى استلام المواد بالمخازن كما هو واضح بالشكل التالى :



ويمثل الفرق بين حد الطلب والحد الأدنى الكمية من المواد والتى ينتظر استخدامها خلال الفترة من تاريخ طلب الشراء وحتى استلام المواد بالمخازن .

فإذا ما وصل رصيد الصنف من المواد بالمخازن حد الطلب تقوم إدارة المخازن بتحديد طلب الشراء وإرساله إلى الجهة المسؤولة عن إتمام إجراءات الشراء والتى يفضل أن تكون غير متصلة بإدارة المخازن (إدارة المشتريات أو قسم المشتريات) وفى حالة ظهور

الحاجة إلى بعض الأصناف من المواد والغير موجودة بالمخازن تقوم جهات الاستخدام بتحرير طلب الشراء نموذج ٤) الذى يتم إرساله إلى إدارة المشتريات مروراً بإدارة المخازن للتأشير بما يفيد عدم وجود الأصناف بالمخازن أو وصول الرصيد إلى حد الطلب .

وتتولى إدارة الاحتياجات (الجهة المنوط بها بإتمام إجراءات الشراء) بتجميع طلبات الشراء وتتأكد من جدية هذه الطلبات ثم تبدأ فى إتمام إجراءات الشراء سواء مباشرة من أحد الموردين أو طرح مناقصة بين الموردين للحصول على أفضل الشروط سواء فى الأسعار أو التوريد .

أسم الوحدة الاقتصادية
نموذج رقم (٤)

طلب شراء

(مقترح)

رقم

ملاحظات	بيانات المخزون			الكمية المطلوبة	وحدة الصنف	أسم الصنف
	حد الطالب	الحد الأقصى	الرصيد الفعلي			

مسئول المخازن

مسئول القسم الطاليب

يعتمد

ثم تقوم بإصدار أمر توريد يقوم المورد بناءا عليه بتوريد الأصناف المطلوبة إلى الوحدة الاقتصادية وعادة ما يتم تحرير أمر التوريد من دفتر ذو أرقام مسلسلته يحتفظ به لدى إدارة المشتريات نظرا لأهمية أوامر التوريد التي تصدرها الوحدات الاقتصادية من التزامات تنشأ للموردين قبل المنشأة ويتم تحرير أمر التوريد (نموذج ٥) من عدة صور كالآتى :-

(أ) أصل يسلم إلى المورد والذي بدوره يقوم بتوريد الأصناف المطلوبة بناءا عليه وفقا لكمية ومواصفات هذه الأصناف .

(ب) صورة تسلم إلى قسم الاستلام والتي بدورها تمثل مستندا لاستلام الأصناف الموردة إلى المخازن .

(ج) صورة يحتفظ بها بدفتر أوامر التوريد كمستند يمكن الرجوع إليه للتأكد من إصدار أمر التوريد .

كذلك فإن الجهة المنوط بها إتمام إجراءات الشراء (قسم أو إدارة المشتريات) تتولى مسؤولية متابعة الاتصال بالموردين لحين إتمام إجراءات التوريد واستلام الأصناف سواء تم التوريد والتسليم بمخازن المشتري وفي هذه الحالة يقوم المورد بتأمين وسيلة النقل المناسبة لنقل المواد أما إذا كان التسليم بمخازن البائع عادة ما تقوم إدارة المشتريات بتوفير وسيلة النقل المناسبة سواء من الخارج (الإيجار) أو الوسائل مملوكة للوحدة الاقتصادية لنقل المواد إلى مخازن الوحدة الاقتصادية وفي أى الأحوال فإن الأمر يستلزم استلام الأصناف المستلمة بمعرفة لجنة استلام (قسم الاستلام) وتشكل هذه اللجنة بحيث لا يكون لها اتصال بالموردين أو المخازن أو جهات

الاستخدام وتختص هذه اللجنة باستلام الأصناف الموردة ومطابقتها من حيث الكمية والمواصفات وفقا لأوامر التوريد ومطابقتها من حيث الكمية والمواصفات وفقا لأوامر التوريد الصادرة للموردين وتقوم اللجنة المنوط لها بالاستلام بتحرير محضر فحص واستلام للأصناف الموردة يبين فيه أسم المورد ورقم أمر التوريد وتاريخ وبيان الأصناف الموردة . ويتم تحرير محضر الفحص والاستلام من أصل وعده صور كالاتى :

- ١ - الأصل يرسل إلى إدارة المشتريات لمتابعة أوامر التوريد الصادرة والتي تم تنفيذها .
- ٢ - صورة ترسل إلى المخازن تمهيدا لتسجيل الأصناف الواردة بسجلات المخازن.
- ٣ - صورة ترسل إلى الحسابات والتكاليف للمطابقة والقيود بسجلات التكاليف .
- ٤ - صورة للحفظ بقسم الاستلام .
- ٥ - صورة ترسل إلى الحسابات والتكاليف للمطابقة والقيود بسجلات التكاليف
- ٦ - صورة للحفظ بقسم الاستلام .

(٩٥)

نموذج رقم (٥)

اسم الوحدة الاقتصادية

أمر توريد أصناف

رقم تاريخ

اسم المورد : عنوانه :

تاريخ التسليم : مكان التسليم :

شروط التسليم :

الأصناف المطلوب توريدها بيانها كالاتى :

مسلسل	اسم الصنف	المواصفات	الكمية	سعر الوحدة	القيمة
-------	-----------	-----------	--------	------------	--------

(٩٦)

--	--	--	--	--	--

حـ / بمعرفة رئيس وحدة المشتريات

يعتمد

وفى حالة عدم قابلية الأصناف المورده للتخزين أو يفضل تخزينها بجهات الاستخدام فى هذه الحالة يتم تسليمها مباشرة إلى هذه الجهات بعد فحصها واستلامها بمعرفة لجنة الاستلام .

أما إذا كانت الأصناف المورده غير مطابقة للمواصفات فنقوم لجنة الفحص والاستلام بإثبات ذلك ولا يتم استلام الأصناف من المورد وفى حالة عدم وجود قسم للفحص بالاستلام يقوم أمين المخزن بتحرير طلب رد للمواد الغير مطابقة للمواصفات ويقوم بتسليم المواد إلى قسم التسليم والذى بدوره يقوم بتسليم المواد المورده إلى المورد .

وبعد أن يقوم المورد بتوريد الأصناف المطلوبة واستلامها يقوم بتقديم فاتورة بقيمة الأصناف الموردة حيث ترسل إلى إدارة المشتريات لمراجعتها من حيث الأسعار وشروط الشراء والكميات ويتم إثباتها فى سجل خاص (سجل قيد الفواتير) ثم يتم إرسال

الفاتورة إلى الحسابات لإثباتها بالدفاتر وصرف قيمتها للمورد ويقوم قسم الحسابات بإثبات فواتير الشراء بدفتر يومية المشتريات وترحل إلى حساب المورد بدفتر أستاذ الموردين . ويراعى أن يتم الإثبات بدفتر يومية المشتريات من واقع فواتير الشراء الخاصة بالموردين بعد التأكد من توريد هذه الأصناف من واقع صورة محضر الفحص والاستلام الخاص بالمواد .

ثانيا : تخزين المواد :

يلى استلام الأصناف من الموردين إيداعها المخازن تمهيدا للصرف منها إلى جهات الاستخدام المختلفة .

ويتم تخزين أصناف المواد المستلمة إما فى مخازن رئيسية ويتم الصرف منها إلى جهات الاستخدام أو فى مخازن فرعية سواء فى مواقع العمل أو مراكز التكلفة المختلفة وفى أى الأحوال يستلزم الأمر تحديد شخص معين يعتبر مسئولا عن الأصناف الموجودة بالمخازن (أمين المخزن) ويتم تحديد واجبات ومسؤوليات أمين المخزن بحيث لا يكون عضواً فى لجان الشراء أو الاستلام الخاصة بالأصناف التى فى عهده ويعتبر مسئولا عن الأصناف الموجودة بالمخازن المسئول عنه سواء من حيث كميتها وصلاحياتها للاستخدام وهذا بدوره يستلزم تنظيم المخازن بحيث يمكن حصر الأصناف الموجودة بها أولاً بأول ، وتحقيقاً لذلك تم إعداد دوره مستندية سواء للاستلام والصرف وارتجاع المواد للمخازن بالإضافة إلى السجلات والدفاتر التى من خلالها يمكن التعرف على أرصدة الأصناف الموجودة بالمخازن ومراقبتها .

فاستلام المواد بالمخازن يتم بناءً على محضر الفحص والاستلام وأمر التوريد الصادر من إدارة المشتريات ويقوم أمين المخزن بتحرير أذن استلام بالأصناف الواردة إلى المخزن ترسل صورة منه إلى إدارة المخازن وأخرى إلى إدارة (قسم) الحسابات والتكاليف .

أما الأصناف التى تصرف من المخازن فيتم صرفها بناء على طلب صرف يحرر بمعرفة الجهة الطالبة للمواد (جهات الاستخدام) ويوضح به كمية المواد المطلوب صرفها وجهة الاستخدام ورقم أمر التشغيل ويحرر بناء على طلب الصرف إذن صرف للمواد بعد اعتماد طلب الصرف من مدير الإنتاج أو التخطيط بالوحدة الاقتصادية .

وقد تزيد الأصناف المنصرفة عن حاجة جهات الاستخدام والتى تقوم بدورها بارتجاعها إلى المخازن مرة ثانية وفى هذه الحالة يتم تحرير مذكرة ارتجاع مواد إلى المخازن واعتمادها من مدير الإنتاج أو التخطيط وبناءاً عليها يقوم أمين المخزن بتحرير إذن ارتجاع مواد للمخازن ويقوم باستلام المواد المرتجعة للمخازن بعد التأكد من صلاحيتها .

كذلك يحتفظ أمين المخزن بصور أذن الإضافة (الاستلام) وأذن الصرف وكذلك أذن الارتجاع كمستندات لحركة الأصناف المختلفة بالمخازن وحتى يمكن استخراج أرصدة الأصناف الموجودة بالمخازن أولاً بأول يقوم أمين المخزن بقاء حركة الأصناف المختلفة فى بطاقات يوضح بها الوارد والمنصرف ويستخرج الرصيد أولاً بأول وتسمى هذه البطاقة بطاقة الصنف أو العين .

ويتم إثبات حركة الأصناف بالمخازن فى بطاقة الصنف أو العين وفقاً لكميات المواد الواردة و المنصرفة أولاً بأول تسهيلاً لأمين المخزن لمعرفة أرصدة الأصناف الموجودة لديه وحتى يمكن طلب الأصناف التى وصلت أرصدها إلى حد الطلب عادة ما يتم تزويد بطاقة الصنف ببيانات الحد الأدنى والأقصى وحد الطلب الخاص بالصنف ويمكن تصميم بطاقة الصنف وفقاً للنموذج التالى (نموذج ٦) .

نموذج رقم (٦)

بطاقة الصنف

اسم الصنف : مواصفات الصنف :

وحدة الصنف : مكان التخزين :

الحد الأقصى الحد الأدنى حد الطلب

رصيد	منصرف		وارد		بيان	تاريخ
	أذن الصراف رقم	كمية	أذن استلام رقم	كمية		

الرصيد المتاح	في سبيل الصرف			في سبيل			رصيد فعلي
	تاريخ الصرف	رقم طلب الصرف	كمية	تاريخ التوريد	رقم أمر الشراء	كمية	

٧) رفق
صفحة من سجل تدفق المواد
(مقترح)
صفحة

(١٠١)

منصرف	إذن الصرف	كمية
وارد	إذن الاستلام	كمية
بيان		
تاريخ		

ويتم إثبات حركة المواد فى كل من بطاقة الصنف وسجل تدفق المواد كما فى المثال التالى :

مثال :

فيما يلى حركة الصنف (س) خلال شهر يناير ٢٠٠٧م :
 فى ١/١ ورد إلى المخازن ٣٠٠ وحدة بسعر ٣ جنيهاً .
 فى ١/٥ تعاقدت الوحدة على شراء ٤٠٠ وحدة ينتظر استلامها يوم ١/١٠

فى ١/٧ صرفت ١٥٠ وحدة بأمر التشغيل رقم (٥٠٥) .
 فى ١/٨ صرفت ٢٠٠ وحدة لأمر التشغيل رقم (٦٠٥) .
 فى ١/١٠ وصلت إلى الوحدة الكمية المتعاقد عليها بتاريخ ١/٥ بسعر الوحدة ٣,٥ جنيهاً .

فى ١/١٢ طلبت جهات الاستخدام ١٠٠ وحدة .
 فى ١/١٥ صرفت ٣٠ وحدة لأمر التشغيل رقم (٥٠٥) .

(١٠٢)

فى ١/١٦ صرفت الكمية التى طلبتها جهات الاستخدام
يوم ١/١٢ وبيانها ٥٠ وحدة لأمر التشغيل رقم (٦٠٥)
والباقى لقسم الصيانة .
فى ١/٢٠ ورد إلى المخازن ٢٥٠ وحدة بسعر ٢,٨٠٠ جنيها
للوحة .
فى ١/٢٨ وردت إلى المخازن ١٥٠ وحدة بسعر ٢,٩٠٠
جنيها للوحة .
فى ١/٣٠ صرفت ٣٠٠ وحدة لأمر التشغيل رقم (٧٠٥) .
فإذا علمت أن رصيد الصنف (س) أول الشهر كان ٢٠٠
وحدة .
المطلوب :
تصوير بطاقة الصنف (س) وصفحة الصنف س بسجل تدفق
المواد .

بطاقة الصنف

اسم الصنف : س مواصفاته :
وحدة الصنف : وحدة مكان التخزين
الحد الأقصى الحد الأدنى حد الطلب

تاريخ	بيان	وارد	منصرف	رصيد
-------	------	------	-------	------

(١٠٣)

٢٠٠	—	٢٠٠	رصيد	١/١
٥٠٠	—	٣٠٠	كمية واردة	١/١
٣٥٠	١٥٠	—	منصرف لأمر التشغيل (٥٠٥)	١/٧
١٥٠	٢٠٠	—	منصرف لأمر التشغيل (٦٠٥)	١/٨
٥٥٠	—	٤٠٠	كمية واردة	/١٠
٥٢٠	٣٠	—	كمية منصرفة لأمر التشغيل	١
٤٢٠	١٠٠	—	(٥٠٥)	/١٥
٦٧٠	—	٢٥٠	كمية منصرفة	١
٨٢٠	—	١٥٠	كمية واردة	/١٦
٥٢٠	٣٠٠	—	كمية واردة	١
			كمية منصرفة لأمر تشغيل	/٢٠
			(٧٠٥)	١
				/٢٨
				١
				/٣٠
				١
٥٢٠	٧٨٠	١٣٠	اجمالي	
		٠		

(١٠٤)

ويلاحظ أنه يتم إثبات الكميات الواردة والمنصرفة بالكمية فقط كذلك يتم إثبات رصيد أول الفترة في خانة الوارد والرصيد حتى يمكن مراجعة عمليات الإضافة والخصم في خانة بطاقة الصنف عن طريق مجموع الكميات الواردة مضافا إليها رصيد أول الفترة والمنصرف والفرق بينهما يعادل رصيد آخر الفترة (١٣٠٠ - ٧٨٠ = ٥٢٠) كذلك لم يتم إثبات الكميات المتعاقد على شرائها والكميات التي طلبتها جهات الاستخدام إلا بعد وصول الكميات المتعاقد عليها وصرف الكميات المطلوبة .

صفحة الصنف (س)

يسجل مر اقبة تدفق المواد

مواصفاته :

اسم الصنف (س)

وحدة الصنف / وحدة

ملاحظات	رصيد مناح	في سبيل الصرف	في سبيل الاستلام	رصيد فعلي	منصرف	وارد	بيان
منتظر ورودها يوم ١/١٠	٢٠ ٠ ٣٠ ٠ ١/١٠	— — — — —	— — ٤٠٠ — —	٣٠ ٠ ٥٠ ٠ ٥٠	— — ١٥٠ ٢٠٠ —	٢٠ ٠ ٣٠ ٠ —	رصيد كمية واردة كمية متعاقد على شرائها منصرف لأمر التشغيل (٥٠٥)
الكميات سبق التعاقد عليها منتظر صرفها لجهات الاستخدام	٧٥ ٠ ٥٥ ٠ ١/١٣	— — — — —	— — — — —	٣٥ ٠ ١٥ ٠ ٥٥	— ٣٠ ١٠٠ — ٣٠٠	— ٤٠ ٠ — —	منصرف لأمر التشغيل (٦٠٥) كمية واردة كمية مطلوبة لجهات الاستخدام منصرف لأمر تشغيل (٥٠٥) منصرف كمية ملادة



ويتم تحقيق الرقابة على الأصناف الموجودة بالمخازن بأجراء جرد فعلى لهذه الأصناف ومطابقة أرصدة هذه الأصناف بكل من بطاقة الصنف وسجل تدفق المواد مع الأرصدة الفعلية لهذه الأصناف . ويجرى جرد أصناف المواد الموجودة بالمخازن بصفة دورية ويطلق على هذا النوع من الجرد الجرد المستمر بحيث يمكن تحقيق الرقابة المستمرة على حركة المخزون وتحقيقا لذلك يتم إجراء الجرد المستمر بصورة مفاجئة وبمعرفة لجنة جرد يتم تشكيلها من موظفى إدارة المخازن وإدارة التكاليف كذلك يجرى جرد المخازن فى نهاية السنة المالية ويعرف هذا النوع من الجرد بالجرد السنوى .

ويهدف جرد المخازن بصفة عامة إلى :

١. - التحقق من الوجود الفعلى لأرصدة الأصناف الموجودة
٢. - اكتشاف الأخطاء التى قد تحدث فى إثبات حركة الأصناف الموجودة بالمخازن سواء فى بطاقة الصنف أو سجل تدفق المواد .
٣. - اكتشاف أى فقد فى الأصناف الموجودة بالمخازن بمقارنة الرصيد الفعلى بالرصيد النقدى لهذه الأصناف .
٤. - اكتشاف أى تلف فى أصناف المواد الموجودة بالمخازن وتحديد المسئول عن هذا التلف وكيفية التصرف فى المواد التالفة سواء بالبيع أو إمكانية استخدامها فى أوجه نشاط أخرى .

ثالثا : صرف المواد وارتجاعها :

(١٠٧)

تحقيقا لإجراءات ضبط المواد يستلزم الأمر وضع قواعد ثابتة لصرف هذه المواد من المخازن لجهات الاستخدام المختلفة وتهتم إجراءات صرف المواد بإحكام الرقابة على الصرف سواء من حيث كمية الأصناف المنصرفة وأنواعها بحيث لا يتم صرف كميات أكبر من احتياجات جهات الاستخدام ثم يعاد ارتجاعها مرة ثانية للمخازن أو صرف أنواع مخالفة للأصناف المطلوبة مما قد يؤدي إلى تحمل الوحدة الاقتصادية بأعباء إضافية متمثلة في تكلفة مناولة هذه المواد أو تأثر انسياب العمليات الإنتاجية نتيجة عدم توافر أصناف المواد في الوقت المناسب .

وتحدد جهات الاستخدام المختلفة (مراكز التكلفة) - احتياجاتها من أصناف المواد المختلفة وفقا لأمر التشغيل أو الطلبات أو الخدمات المنوط لهذه الجهات إتمامها ويتم تحرير طلب صرف يتضمن أصناف المواد اللازمة وكمياتها ومواصفاتها بالإضافة إلى جهة الاستخدام (مركز التكلفة) والعملية المطلوب من أجلها المواد .

كذلك فإن طلب الصرف يتم توقيعه من مسئول الجهة الطالبة ويعتمد الصرف من إدارة تخطيط الإنتاج .

وبناء على طلب الصرف يتم تحرير إذن صرف مواد وذلك عند صرف المواد من المخازن ويتضمن البيانات الواردة في طلب الصرف بالإضافة إلى توقيع أمين المخزن بما يفيد الصرف ويتم تحرير إذن صرف من عدة صور يتم توجيهها على النحو التالي :

١. - الأصل يسلم لأمين المخزن بعد توقيع المستلم باستلام الأصناف ويعتبر مستند للقيّد في بطاقة الصنف أو العين لدى أمين المخزن .

(١٠٨)

٢. - صورة ترسل إلى حسابات التكاليف للمحاسبة على تكلفة المواد المنصرفة والقيد في دفاتر وسجلات التكاليف

٣. - صورة ترسل إلى إدارة مراقبة الإنتاج أو إدارة المخازن للقيد في سجل تدفق المواد

٤. - صورة تحفظ لدى الجهة الطالبة

وفي بعض الأحوال يتم صرف المواد مباشرة إلى جهات الاستخدام دون إيداعها المخازن خاصة إذا كانت أصناف هذه المواد يتم شرائها بعملية إنتاجية بعينها أو ذات قيم بسيطة مثل الغراء والمسامير في صناعة الأثاث وفي هذه الحالة يتم جرد مثل هذه الأصناف بصفة دورية لتحديد المستخدم منها في العمليات الإنتاجية ويحرر أذن الصرف بالكميات المستخدمة

وقد تزيد أصناف المواد المنصرفة لجهات الاستخدام عن احتياجاتها وفي هذه الحالة يمكن تحويلها إلى جهات أخرى إذا كانت تحتاج إلى نفس الأصناف وعندئذ يتم تحرير مذكرة تحويل مواد من جهة استخدام إلى أخرى وترسل صورة من هذه المذكرة إلى حسابات التكاليف وإدارة المخازن أو مراقبة الإنتاج بالإضافة إلى صورة للحفظ بالجهة المحولة للمواد أما أصل مذكرة التحويل فيسلم إلى الجهة المحول إليها المواد

كذلك قد تضطر جهات الاستخدام إلى ارتجاع بعض أصناف المواد إلى المخازن سواء نتيجة لزيادة الكمية المنصرفة عن الاحتياج أو عدم مطابقة الأصناف المنصرفة للأصناف المطلوبة وفي هذه الحالة يتم تحرير مذكرة ارتجاع مواد إلى الخازن يوضح بها كمية المواد المرتجعة وأصنافها وتحرر مذكرة الارتجاع وترسل صورة من هذه المذكرة إلى حسابات التكاليف وإدارة المخازن أو مراقبة الإنتاج بالإضافة إلى صورة تحفظ في جهة الاستخدام

(١٠٩)

والأصل يسلم مع المواد المرتجعة إلى أمين المخزن . ونظرا لتأثير ارتجاع المواد الى المخازن على تسعير المواد المنصرفة فيجب إخضاع عمليات ارتجاع المواد لإجراءات رقابية سواء عند صرف المواد من المخازن بحيث لا يتم صرف أصناف غير الأصناف المطلوبة أو عند طلب صرف المواد وحتى لا يتم صرف كميات من المواد تزيد عن حاجة جهات الاستخدام .

ويقوم أمين المخازن بإثبات الأصناف المرتجعة إلى المخازن ببطاقة الصنف سواء بخانة الوارد وتضاف إلى الرصيد أو القيد بالمداد الأحمر وقاب قوسين بخانة المنصرف على أن تضاف أيضا إلى رصيد المواد .

المبحث الثانى

المحاسبة عن عنصر تكلفة المواد

تهدف المحاسبة عن عنصر تكلفة المواد إلى حصر كمية المواد المستخدمة في أوجه النشاط المختلفة للوحدة الاقتصادية وترجمة كمية هذه المواد في صورة وحدات نقدية وصولاً إلى تكلفة المواد المستخدمة . أضيف إلى ذلك تخصص المواد المباشرة إلى وحدات المنتج وحصر المواد الغير مباشرة الخاصة بمراكز التكلفة المختلفة تمهيداً لتوزيعها على الوحدات المنتجة .

وحتى يمكن قياس تكلفة المواد المستخدمة في الإنتاج فإن الأمر يستلزم وضع أسس يتم على ضوئها تحديد تكلفة المواد المشتراة (تسعير المواد الواردة) وتحديد سياسة لتحديد تكلفة المواد المنصرفة لجهات الاستخدام (تسعير المواد المنصرفة) . هذا وتقوم إدارة الحسابات والتكاليف بإمسك الدفاتر والسجلات التي تتم من خلالها حصر تكلفة المواد المنصرفة للاستخدام وتحليل هذه المواد وفقاً لأوجه النشاط المختلفة ووفقاً لعلاقتها بحجم الإنتاج وسوف نتناول هذه المراحل بشيء من التفصيل .

أولاً : تسعير المواد الواردة :

يمكن القول أن تكلفة المواد المشتراة تتمثل في سعر شراء هذه المواد بالإضافة إلى المصروفات المختلفة والتي تتحملها الوحدة الاقتصادية في سبيل اقتناء هذه المواد مثال ذلك مصروفات النقل والشحن ، التأمين والتخليص على المواد - والرسوم الجمركية على الأصناف المشتراة من الخارج العمولات التي تدفعها الوحدة الاقتصادية لعملاء الشراء الخ .

وقد لا تبدو هناك مشكلة في حالة شراء الوحدة الاقتصادية لكل صنف من أصناف المواد على حده وإذا ما تم الشراء نقداً ففي هذه الحالة سوف ترتبط كافة مصروفات الشراء بصنف المواد المشتري ولن تثار مشكلة الحصول على خصم تعجيل دفع وفي هذه

(١١١)

الحالة سوف تتمثل مشكلة اقتناء صنف المواد المشتراه فى سعر الشراء (مطروحا منه الخصم التجارى باعتباره تخفيضا للسعر) بالإضافة إلى كافة مصروفات الشراء الخاصة بهذا الصنف وبالطبع فأن متوسط تكلفة الوحدة من المواد المشتراة يمكن استخراجة بقسمة تكلفة الشراء على عدد الوحدات المشتراة يمكن التعبير عن وحدات المواد بوحدات القياس المختلفة لتر - كجم - متر - متر مربع ... الخ .

ولكن فى كثير من الأحوال ما تقوم الوحدات الاقتصادية بشراء المواد فى صورة إرسالية تتضمن أكثر من صنف من أصناف المواد وفى هذه الحالة سوف تتحمل الوحدة الاقتصادية بمصروفات شراء خاصة بكل صنف على حدة بالإضافة إلى مصروفات خاصة بالإرسالية ككل وحتى يمكن الوصول على سعر الوحدة من كل صنف من أصناف المواد المشتراه فأن الأمر يستلزم توزيع المصروفات الخاصة بالإرسالية ككل على أصناف المواد المشتراه وفقا لأساس مناسب للتوزيع ثم يلى ذلك استخراج سعر الوحدة من كل صنف على حدة .

مثال :

فى ٢٠٠٨/١/١٥ وصلت إلى الشركة الهندسية إرسالية من المواد تتضمن ثلاثة أصناف هى أ ، ب ، ج فإذا علمت أن بيانات الإرسالية كالتى :

أبجـ

وحدة الصنف كيلو جرام لتر متر مكعب

كمية الصنف ٤٠٠٦٠٠١٠٠٠

سعر الوحدة ٣ جنية ١٠ جنية ٥٠ جنية

رسوم جمركية للوحدة ١ جنية —

(١١٢)

هذا وقد بلغت عمولات الشراء الخاصة بالإرسالية ٣٠٠ جنيها ومصروفات النقل ٦٠٠ جنيها ومصروفات التأمين على الإرسالية ٢٤٠ جنيها .

المطلوب :

تحديد سعر الوحدة لكل صنف من الأصناف المشتراة .

فى هذه الحالة نجد أن هناك رسوم جمركية خاصة بالصنف أ فقط أما عمولات الشراء ومصروفات النقل والتأمين فهى خاصة بالإرسالية ككل ويلزم الأمر توزيع هذه المصروفات على الأصناف المشتراة .

تكلفة شراء الصنف أ =

$$١٠٠٠ \times ٣ = ٣٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{رسوم جمركية } ١٠٠٠ \times ١ = \underline{١٠٠٠} \text{ جنيه}$$

٤٠٠٠ جنية

$$\text{تكلفة شراء الصنف ب} = ٦٠٠ \times ١٠ = ٦٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{تكلفة شراء الصنف ج} = ٤٠٠ \times ٥ = ٢٠٠٠ \text{ جنيه}$$

توزيع مصروفات الشراء المشتركة على أصناف المواد :

مصروفات النقل :

عادة ما تدفع مصروفات النقل بناء على وزن المواد المشتراة وفى بعض الأحوال يأخذ فى الاعتبار حجم الأصناف عند التعاقد على النقل خاصة إذا كانت المواد المنقولة - ذات أحجام كبيرة على الرغم من انخفاض أوزانها وفى المثال السابق يلاحظ تباين وحدات الوزن الخاصة بأصناف المواد (كجم للصنف أ ، لتر للصنف ب ، متر مكعب للصنف ج) لذلك يتم توزيع مصروفات النقل وفقا لقيمة الأصناف الخاصة بالإرسالية .

(١١٣)

مصرفوات التأمين :

تتعقد الوحدة الاقتصادية مع إحدى شركات التأمين للتأمين على الأصناف المشتراة ضد مخاطر الطريق وبالطبع فإن قيمة التأمين المدفوع لشركة التأمين يتحدد في ضوء قيمة الأصناف المنقولة والتي بناء عليها يتم تعويض المشتري في حالة حدوث الخطر وبناءا عليه يمكن توزيع مصرفوات التأمين الخاصة بالإرسالية على الأصناف المشتراة وفقا لقيمة هذه الأصناف .

عمولات الشراء :

تدفع الوحدة الاقتصادية عمولة الشراء وفقا لقيمة أصناف المواد المشتراة وعادة ما تمثل عمولات الشراء نسبة من قيمة كل صنف من الأصناف المشتراة لذلك فإنه يمكن توزيع عمولات الشراء على أصناف المواد بالإرسالية على أساس قيمة كل صنف من هذه الأصناف .

وفي ضوء ما تقدم فإن توزيع مصرفوات الشراء على الأصناف المشتراة يمكن أن يتم كالاتي :

مصرفوات الشراء :

عمولات الشراء = ٣٠٠ جنية

مصرفوات النقل = ٦٠٠ جنية

مصرفوات التأمين = ٢٤٠

جملة مصرفوات الشراء ١١٤٠

نصيب الصنف أ من مصرفوات الشراء

= ١١٤٠ × ٤٠٠٠ = ٣٨٠

١٢٠٠٠

(١١٤)

تكلفة شراء الصنف أ = ٤٠٠٠ + ٣٨٠ = ٤٣٨٠

جنيه

متوسط سعر الكيلو جرام من الصنف أ

$$= \frac{٤٣٨٠}{١٠٠٠} = ٤,٣٨ \text{ جنيه}$$

نصيب الصنف ب من مصروفات الشراء

$$= \frac{١١٤٠ \times ٦٠٠٠}{١٢٠٠٠} = ٥٧٠ \text{ جنيه}$$

تكلفة شراء الصنف ب = ٦٠٠٠ + ٥٧٠ = ٦٥٧٠

جنيه

متوسط سعر اللتر من الصنف ب

$$= \frac{٦٥٧٠}{٦٠٠} = ١٠,٩٥ \text{ جنيه}$$

نصيب الصنف ج من مصروفات الشراء

$$= \frac{١١٤٠ \times ٢٠٠٠}{١٢٠٠٠} = ١٩٠ \text{ جنيه}$$

تكلفة شراء الصنف ج

$$= ٢٠٠٠ + ١٩٠ = ٢١٩٠ \text{ جنيها}$$

متوسط سعر المتر المكعب من الصنف ج

$$= \frac{٢١٩٠}{٤٠} = ٥٤,٧٥ \text{ جنيه}$$

هذا وقد تقوم الوحدة الاقتصادية بتحميل أصناف المواد المشتراة بمعدل من سعر شراء كل صنف لمقابلة مصروفات الشراء تلافيا لمشكلات توزيع مصروفات الشراء المشتركة خاصة فى حالة تأخر وصول المستندات الخاصة بهذه المصروفات أو أتمام بعض الخدمات المرتبطة بالشراء بمعرفة الوحدة الاقتصادية كما فى حالة نقل هذه المشتريات بمعرفة وسائل نقل مملوكة للوحدة الاقتصادية .

كذلك قد تواجه محاسب التكاليف مشكلة تسعير المواد الواردة إذا كانت عملية الشراء مرتبطة بالحصول على خصم، ويقصد هنا بالخصم الخصم النقدي أو خصم تعجيل الدفع باعتبار أن الخصم التجارى تحصل عليه الوحدة الاقتصادية بمجرد إتمام عملية الشراء ومن ثم فهو بمثابة تخفيض لسعر الوحدة من الأصناف المشتراة ، أما الخصم النقدي فهو مرتبط بالسداد خلال فترة زمنية محددة فإذا تم السداد خلال هذه الفترة حصلت الوحدة الاقتصادية على الخصم وبالتالي انخفضت تكلفة المواد المشتراة بقيمة هذا الخصم ومن هنا يبدو التساؤل حول هذا الخصم فهل يتم تخفيض قيمة الأصناف المشتراة بمقدار الخصم النقدي فى حالة الحصول عليه أم يعتبر كمصدر إيرادات للوحدة الاقتصادية يعالج فى قائمة نتائج الأعمال .

فى حقيقة الأمر لقد تعددت وجهات النظر بشأن معالجة الخصم النقدي من وجهة نظر محاسبة التكاليف فهناك من يرى تخفيض قيمة الأصناف المشتراة بمقدار الخصم النقدي فى حالة السداد فى الوقت المحدد باعتبار أن تكلفة المواد إنما تتمثل فى ما تتحمله الوحدة الاقتصادية مقابل الحصول على هذه المواد فإذا ما تم السداد وحصلت الوحدة الاقتصادية على الخصم النقدي فأن هذا يعنى أن تكلفة المواد تتمثل فى سعر الشراء بعد استئزال الخصم النقدي .

كذلك فأن هناك من يرى أن يتم تحديد تكلفة أصناف المواد المشتراة وفقا لما يجب أن تتحمله الوحدة الاقتصادية مقابل الحصول على هذه المواد وعليه فإذا كان شراء هذه الأصناف مقرونا

بالحصول على خصما نقدا يجب استئزال قيمة هذا الخصم من تكلفة المواد المشتراة بغض النظر عن وقت السداد وهل حصلت الوحدة الاقتصادية على الخصم أو لا . ويهدف أصحاب هذا الرأى إلى توحيد أساس قياس تكلفة الشراء الخاصة بكافة أصناف المواد خاصة إذا كانت الوحدة الاقتصادية تضطر إلى الشراء نقدا وبالأجل وقد تحصل على الخصم النقدي مرة ولا تحصل عليه مرة أخرى مما قد يؤثر على تكلفة الحصول على أصناف المواد وفقا لطريقة الشراء وميعاد السداد .

كذلك فإن الكثير من رواد محاسبة التكاليف يعتبرون أن الخصم النقدي والذي تحصل عليه الوحدة الاقتصادية لا يرتبط بأصناف المواد المشتراة وإنما يرتبط بطريقة الشراء (الشراء الآجل) وميعاد السداد وبالطبع فإن طريقة الشراء وميعاد السداد إنما تتحدد فى ضوء توافر النقدية اللازمة لتمويل عمليات الشراء والسياسة المالية للوحدة الاقتصادية من حيث الحرص على الحصول على الخصم النقدي من عدمه وبناءً عليه لا يجب استئزال قيمة الخصم النقدي من تكلفة المواد المشتراة سواء فى حالة الحصول على هذا الخصم أو عدم الحصول عليه .

ثانيا : تسعير المواد المنصرفة :

يتم شراء أصناف المواد المختلفة وإيداعها مخازن الوحدة الاقتصادية تمهيدا للصرف منها إلى جهات الاستخدام وفقا لاحتياجاتها من هذه المواد وبالطبع فإن تكلفة المواد المستخدمة فى كل مركز من مراكز التكلفة بالوحدة الاقتصادية يمثل تكلفة هذا المركز من عنصر تكلفة المواد وهذا بدوره يستلزم تحديد سعر الوحدة من المواد المنصرفة إلى جهات الاستخدام حتى يمكن قياس تكلفة المواد المنصرفة خاصة فى حالة تباين سعر الوحدة من المواد الواردة إلى الوحدة الاقتصادية نتيجة لتذبذب أسعار المواد بين الارتفاع والانخفاض فعلى سبيل المثال قد تشتري الوحدة الاقتصادية

أحد أصناف المواد خلال فترة زمنية معينة بثلاثة أسعار مختلفة للوحدة كالاتى ٣ جنيهاً , ٣,٢٥ جنيهاً , ٢,٧٥ جنيهاً فإذا تم إيداع المواد المشتراة بالمخازن وطلبت إحدى جهات الاستخدام كمية من هذا الصنف فعلى أى أساس يتم احتساب سعر هذه الكمية . وبالطبع فإنه فى حالة ثبات سعر الوحدة من الأصناف المشتراة لن تنشأ مشكلة فى سعي هذه المواد عند الصرف من المخازن .

وتتولى إدارة التكاليف بالوحدة الاقتصادية مسئولية تسعير المواد المنصرفة لجهات الاستخدام وفقاً لاتجاه الأسعار فى السوق وتعدد عمليات الشراء ومدى الدقة اللازمة فى حساب تكلفة المواد المنصرفة بالإضافة إلى استخدام الوحدة الاقتصادية لنظام التكاليف المعيارية من عدمه ، وبالطبع فإن تطبيق الوحدة الاقتصادية لسياسة تسعير المواد المنصرفة يؤثر بشكل مباشر على تكلفة الإنتاج والمخزن ونتائج الأعمال .

وهناك العديد من السياسات التى يمكن تطبيقها لتسعير المواد المنصرفة من المخازن نذكر منها ما يلى :

١ - سياسة ما يرد أولاً يصرف أولاً :

وفى هذه الحالة يتم تسعير المواد المنصرفة من المخازن وفقاً لتسلسل ورودها أو بمعنى آخر يبدأ صرف المواد وفقاً لتدفقها الطبيعى فالكمية التى تصل إلى المخازن أولاً تصرف أولاً وبالتالي تسعر المواد المنصرفة بأقدم سعر للشراء وهكذا ، فعلى سبيل المثال إذا كان بيان الكميات التى وردت إلى المخازن كالاتى :

١/١ وردت ٣٠٠ وحدة بسعر ٢ جنيه للوحدة .

١/٥ وردت ١٠٠ وحدة بسعر ٢,٢٠ جنيه للوحدة .

فى ١/٧ وردت ١٥٠ وحدة بسعر ١,٩ جنيه للوحدة .

(١١٨)

فإذا صرفت للإنتاج فى $\frac{1}{2}$ ٢٠٠ وحدة فأن سعر الوحدة سوف يكون ٢ جنيه , وإذا صرفت للإنتاج فى $\frac{1}{6}$ ١٥٠ وحده فإنه يمكن تسعيرها كالآتى :-

١٠٠ وحدة بسعر ٢ جنيه (المتبقى من الكمية التى وردت فى $\frac{1}{1}$) , ٥٠ وحدة بسعر ٢,٢ جنيه (من أصل الكمية التى وردت فى $\frac{1}{5}$)

وإذا صرفت للإنتاج فى $\frac{1}{8}$ ١٠٠ وحدة فأنها تسعر كالآتى :-

٥٠ وحدة بسعر ٢,٢ جنيه (المتبقى من الكمية التى وردت فى $\frac{1}{5}$)

٥٠ وحدة بسعر ١,٩ جنيه (من أصل الكمية التى وردت فى $\frac{1}{7}$) وهكذا

وتمتاز هذه الطريقة فى تسعير المواد المنصرفة أنها تأخذ من التكاليف التاريخية أساسا للتسعير , كذلك فأن رصيد المواد فى آخر المدة سوف يتم تسعيره وفقا لسعر آخر كمية وصلت إلى المخازن وبالتالي فلن تختلف تكلفة المخزون من المواد كثيراً عن الأسعار السوقية لهذه المواد .

إلا أنه يعاب على هذه الطريقة عدم مناسبتها فى حالة تقلب الأسعار بالإضافة إلى أن قياس تكلفة المواد المنصرفة لا يتم وفقاً للأسعار الجارية لهذه المواد , وعادة ما يفضل استخدام سياسة ما يرد أولاً يصرف أولاً فى حالة ما إذا كان الاتجاه العام للأسعار يميل إلى الانخفاض ومن ثم يتم التخلص من المواد التى وصلت بأسعار مرتفعة والإبقاء على تلك التى اشترت بسعر أقل .

٢ - سياسة ما يرد أخيراً يصرف أولاً :

(١١٩)

وفقا لهذه السياسة يتم تسعير المواد المنصرفة وفقا لآخر أسعار وصلت بها أصناف المواد وبالتالي يتم التسعير وفقا لأحدث أسعار الشراء ، ومن ثم فإن تكلفة المواد المستخدمة تكون متقاربة مع أسعار المواد السائدة فى السوق .

فإذا كانت الكميات المشتراه من أحد أصناف المواد خلال الأسبوع الأول من شهر يناير كالاتى :

١/١ - ٤٠٠ وحدة بسعر ٤ جنيه .

١/٣ - ٣٠٠ وحدة بسعر ٣,٥ جنيه .

١/٥ - ٢٥٠ وحدة بسعر ٣,٧٥ جنيه .

فإذا صرفت ٢٠٠ وحدة يوم ١/٢ فأن سعر الوحدة هو ٤ جنيهات وإذا صرفت ٢٥٠ وحدة يوم ١/٤ فأن سعر الوحدة هو ٣,٥ جنيه .

وإذا صرفت ٣٥٠ وحدة يوم ١/٦ فإن تسعير هذه المواد يكون كالاتى :

٢٥٠ وحدة بسعر ٣,٧٥ جنيه (الكمية الواردة يوم ١/٥) .

٥٠ وحدة بسعر ٣,٥ جنيه (الباقي من الكمية الواردة يوم ١/٣) .

٥٠ وحدة بسعر ٤ جنيها (من أصل الكمية الواردة يوم ١/١) .

وتمتاز هذه الطريقة بأن المخزون من المواد فى نهاية الفترة سوف يكون بأقدم أسعار الشراء فإذا كان الاتجاه العام لأسعار المواد للارتفاع معنى ذلك أن المخزون سوف يتم تقييمه على أساس أقل الأسعار بالإضافة إلى تحميل الإنتاج بأسعار المواد المرتفعة .

٣ - سياسة المتوسط المتحرك (المرجح) :

(١٢٠)

وفقا لهذه السياسة يتم استخراج متوسط تكلفة الوحدة من الأصناف الواردة ويعتبر أساسا لتسعير المواد المنصرفة وفى حالة ورود كمية جديدة إلى المخازن يتم استخراج متوسط تكلفة جديد يستخدم فى التسعير عند الصرف وهكذا يتحرك متوسط تكلفة الوحدة مع كل عملية استلام كميات جديدة وبأسعار مختلفة ويتم استخراج متوسط التكلفة وفقا للمعادلة الآتية :

متوسط تكلفة الوحدة = قيمة الرصيد من الصنف + قيمة الكمية المستلمة

كمية الرصيد +

كمية المواد المستلمة

فعلى سبيل المثال إذا كانت حركة الصنف (أ) خلال الأسبوع الأول من شهر يناير كالاتى :-

رصيد فى ١/١ - ٣٠٠ وحدة متوسط سعر الوحدة ٣ جنيه .

ووردت فى ١/١ - ٢٠٠ وحدة بسعر ٢,٧٥

وفى ١/٣ - وردت ١٠٠ وحدة بسعر ٣,٢٥

وفى ١/٥ - وردت ٢٠٠ وحدة بسعر ٣,٠ جنيه

فإذا صرفت ٢٠٠ وحدة يوم ١/٢ يتم تسعيرها بناء على متوسط السعر كالاتى :

قيمة الرصيد = ٣٠٠ × ٣ = ٩٠٠ جنيه

قيمة الكمية الواردة = ٢٠٠ × ٢,٧٥ = ٥٥٠ جنيه

متوسط السعر = ٥٥٠ + ٩٠٠ = ٢,٩ جنيه

٢٠٠ + ٣٠٠

(١٢١)

معنى ذلك إن الكمية المنصرفة يوم ١/٢ يتم تسعيرها على أساس ٢,٩ جنيها للوحدة .

فإذا صرفت ٣٠٠ وحدة يوم ١/٤ يتم تسعيرها كالاتى :-

قيمة الرصيد يوم ١/٣ = ١/٣ × ٣٠٠ = ٢,٩ × ٨٧٠ = ٨٧٠ جنيها

قيمة الكمية الواردة = ١٠٠ × ٣,٢٥ = ٣٢٥ جنيها

متوسط السعر = $\frac{٨٧٠ + ٣٢٥}{١٠٠ + ٣٠٠}$ = ٢,٩٨ جنيها

$$١٠٠ + ٣٠٠$$

معنى ذلك إن الكمية المنصرفة يوم ١/٤ يتم تسعيرها على أساس ٢,٩٨ جنيها للوحدة وهكذا .

وتتماز سياسة تسعير المواد المنصرفة وفقا للمتوسط المتحرك بأنها تعمل على تقارب أسعار المواد المنصرفة للإنتاج بالإضافة إلى سهولة التطبيق وقلة العمليات الحسابية .

٤ - سياسة ما يرد بأعلى الأسعار يصرف أولا :

وفقا لهذه الطريقة يتم تسعير المواد المنصرفة وفقا لأعلى سعر وصلت به المواد إلى المخازن فإذا ما انتهت الكمية التى وصلت بهذا السعر بدء الصرف بالكمية التى تليها من حيث ارتفاع السعر وهكذا وبناءا عليه يتم التخلص من الكميات التى وصلت بأسعار مرتفعة أولا والاحتفاظ بالمخزون بأقل الأسعار وقد لا تختلف كثيرا سياسة ما يرد بأعلى الأسعار يصرف أولا عن سياسة ما يرد أخيرا يصرف أولا فى حالة ما إذا كان الاتجاه العام للأسعار يميل للارتفاع لأن الكميات التى سوف تصل أخيرا سوف تكون بأعلى الأسعار ومن ثم سوف تصرف أولا .

٥ - سياسة التكلفة الفعلية :

(١٢٢)

ووفقا لهذه السياسة يتم تسعير المواد المنصرفة بتكلفتها الفعلية وفى هذه الحالة يستلزم الأمر تتبع أصناف المواد المشتراه وكمياتها وجهات الاستخدام حتى يتم تحميل جهات الاستخدام بالتكلفة الفعلية للمواد التى تستخدمها وعادة ما تطبق هذه السياسة فى حالة شراء أصناف المواد وتسليمها لجهات الاستخدام مباشرة .

٦ - سياسة التكلفة المعيارية :

وتستخدم هذه السياسة عادة فى حالة تطبيق الوحدة الاقتصادية لنظام التكاليف المعيارية وفى هذه الحالة تحدد تكلفة معيارية للوحدة من كل صنف من أصناف المواد وتعتبر هذه التكلفة بمثابة ما يجب أن تكون عليه تكلفة الوحدة من الصنف وتتخذ أساسا فى تسعير المواد المنصرفة للاستخدام ومن ثم يتم تحميل الوحدات المنتجة بالتكلفة المعيارية للمواد المستخدمة . هذا بالإضافة إلى أظهار الفروق بين التكلفة المعيارية والتكلفة الفعلية .

وتمتاز سياسة التكلفة المعيارية فى تسعير المواد المنصرفة إن الإنتاج يتم تحميله بما يجب أن تكون عليه تكلفة المواد المستخدمة كذلك فإن أظهار الفروق بين التكلفة الفعلية والمعيارية يساعد على تطبيق أساليب الرقابة على عمليات الشراء وتكلفة الشراء وبالتالي المساءلة المحاسبية عن أسباب هذه الفروق أو الاختلافات .

ثالثا : القيد فى دفاتر التكاليف :

تحقيقا للرقابة على استخدام المواد وقياس تكلفة المواد المستخدمة وتحليلها على جهات الاستخدام المختلفة فإن الأمر يستلزم إثبات حركة أصناف المواد المختلفة سواء عند الاستلام أو الصرف لمراكز التكلفة ، لذلك تقوم إدارة التكاليف بإمسك دفتر يتم من خلاله تسجيل حركة المواد ويطلق على هذا الدفتر دفتر أستاذ المخازن .

(١٢٣)

ويتم إثبات حركة أصناف المواد فى دفتر أستاذ المخازن
بكمية هذه المواد وقيمتها حيث يتم تسعير المواد الواردة وتحديد
سياسة لتسعير المواد المنصرفة ويخصص فى دفتر أستاذ المخازن
لكل صنف من أصناف المواد صفحة أو عدة صفحات على النحو
التالى :

اسم الصنف رقم الصنف الحد الأعلى :		
ملاحظات	الرصد	
	التكلفة	تكلفة الوحدة

٣ (١٢٤)

	منصرف	لا كمية	
		التكلفة	
		تكلفة الوحدة	
		كمية	
	وارد	التكلفة	
		تكلفة الوحدة	
		كمية	
	المستند والتاريخ		

هذا ويختلف دفتر أستاذ المخازن عن بطاقة الصنف التي يتم التسجيل فيها بمعرفة أمين المخزن بكميات المواد الواردة والمنصرفة فقط . أما دفتر أستاذ المخازن فيمسك في إدارة التكاليف ويتم الإثبات فيه بكمية المواد وقيمتها سواء عند الورود أو الصرف ومن ثم يمكن الوقوف على تكلفة المواد المستخدمة من كل صنف على حدة وجهة الاستخدام .

المبحث الثالث

مشكلات قياس تكلفة عنصر المواد

لعله من العرض السابق يتضح كيف يمكن تحقيق الرقابة على عنصر المواد سواء عند الشراء أو الاستلام أو الصرف كذلك

(١٢٦)

فإن إدارة التكاليف تقوم بتسعير المواد الواردة وتحديد سياسة لتسعير المواد المنصرفة ومن خلال الإثبات في دفتر أستاذ المخازن يمكن حصر وقياس تكلفة المواد المستخدمة في مراكز التكلفة المختلفة .

وفى كثير من الأحوال ما تواجه محاسب التكاليف بعض المشكلات التى ترتبط بعملية شراء أو استخدام المواد والتى بدورها تتطلب معالجتها وصولاً إلى التكلفة الفعلية للمواد المستخدمة سواء صناعية أو تسويقية أو إدارية وسواء أكانت مواداً مباشرة أو غير مباشرة ويمكن حصر هذه المشكلات فى النقاط التالية :

- ١ - ارتجاع المواد إلى المخازن .
 - ٢ - فوائد تمويل شراء المواد .
 - ٣ - تكاليف إدارتى المشتريات والمخازن .
 - ٤ - الزيادة والفقد المخزنى .
 - ٥ - التلف المخزنى .
- وسوف نتناول هذه النقاط بشيء من التفصيل .

١ - ارتجاع المواد إلى المخازن :

قد تزيد الكميات المنصرفة من بعض أصناف المواد عن حاجات جهات الاستخدام وبالتالي تقوم بارتجاعها ثانياً إلى المخازن وهذا بدوره يتم بناءً على مذكرة ارتجاع مواد تحرر بمعرفة الجهة التى سبق لها وصرفت هذه المواد ويقوم أمين المخزن باستلام المواد المرتجعة وإيداعها المخازن وإثباتها فى دفتر الصنف بأحدى طريقتين :

١. تثبت فى خانة الوارد كما لو كانت عملية ورود مواد مشتراه وتضاف إلى الرصيد .

(١٢٧)

٢. تثبت فى خانة المنصرف ولكن بالمداد الأحمر وتوضع قاب قوسين على أن تضاف إلى الرصيد .

أما فى إدارة التكاليف فيتم أخطارها بصورة من مذكرة الارتجاع حيث يتم إثبات الكمية المرتجعة فى دفتر أستاذ المخازن بنفس الكيفية كما فى حالة دفتر الصنف ولكن يستلزم الأمر تسعير هذه الكمية حتى يتم إثبات قيمتها .

وقد لا تثار مشكلة لتسعير المواد المرتجعة إذا كانت الوحدة الاقتصادية تتبع سياسة المتوسط المتحرك أو إن الكمية المنصرفة صرفت على أساس سعر موحد للكمية بالكامل .

أما إذا كانت أصل الكمية المنصرفة للاستخدام صرفت على أساس أكثر من سعر للوحدة وارتجع جزء من هذه الكمية فعلى سبيل المثال إذا صرفت إحدى جهات الاستخدام ٤٠٠ وحدة من أحد الأصناف وكان رصيد المواد بيانه كالآتى :

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{الرصيد } ٦٠٠ \text{ وحدة } ٢٠٠ \text{ بسعر } ١,٥ \text{ جنيها} \\ ٢٠٠ \text{ بسعر } ١,٢٥ \text{ جنيها} \\ ٢٠٠ \text{ بسعر } ١,٣٥ \text{ جنيها} \end{array} \right.$$

فإذا كانت الوحدة تطبق سياسة ما يرد أولاً فإن تسعير المواد المنصرفة سوف يكون كالآتى :

$$\left. \begin{array}{l} ٢٠٠ \text{ بسعر } ١,٥ \text{ جنيها} \\ ٢٠٠ \text{ بسعر } ١,٢٥ \text{ جنيها} \end{array} \right)$$

وإذا ما ارتجعت جهة الاستخدام ٣٠٠ وحدة من الكمية المنصرفة فأنها تسعر على أساس تطبيق سياسة التسعير على المنصرف الفعلى أى ١٠٠ وحدة بسعر ١,٥ جنيها والكمية المرتجعة تسعر على أساس :::

(١٢٨)

١٠٠ بسعر ١,٥ جنيها
٢٠٠ بسعر ١,٢٥ جنيها

وهكذا فقد اعتبر المنصرف أولا يستخدم أولا .

أما إذا كانت الوحدة الاقتصادية تطبق سياسة ما يرد أخيرا
يصرف أولا فإن تسعير الكمية المنصرفة سيكون كالآتي :-

٢٠٠ بسعر ١,٢٥ جنيها
٢٠٠ بسعر ١,٢٥ جنيها

فإذا ما ارتجعت جهة الاستخدام ٣٠٠ وحدة لزيادتها عن
حاجة الإنتاج فإن تسعير المستخدم فعلا في الإنتاج سوف يكون ١٠٠
وحدة بسعر ١,٢٥ جنيها وفقا لسياسة التسعير ويتم تسعير الكمية
المرتجعة كالآتي :-

١٠٠ بسعر ١,٢٥ جنيها
١٠٠ بسعر ١,٣٥ جنيها

وبهذه الكيفية فقد اعتبر المنصرف أخيرا يستخدم أولا تمشيا
مع سياسة التسعير المستخدمة .

٢ - فوائد تمويل شراء المواد :

قد تتحمل الوحدة الاقتصادية ببعض الأعباء المالية وهي
بصدد شراء المواد متمثلة في فوائد القروض التي تحصل عليها
لتمويل عمليات الشراء أو التسهيلات الائتمانية التي تتحملها الوحدة
الاقتصادية ومن ثم فقد تثار مشكلة هذه الأعباء وهل يتم تحميلها على
تكلفة المواد المشتراه باعتبار أن هذه الأعباء تتحملها الوحدة
الاقتصادية في سبيل توفير هذه المواد . ويرى البعض الآخر أن
الأعباء المالية التي تتحملها الوحدة الاقتصادية لتمويل عمليات
الشراء إنما ترتبط بالسياسة المالية للوحدة الاقتصادية وطريقة

الشراء فقد ترى بعض الوحدات أتباع سياسة الشراء النقدي أو الحرص على الحصول على الخصم النقدي وترى بعض الوحدات الأخرى أتباع سياسة الشراء الآجل وعدم التحمل بأعباء تمويلية لعمليات الشراء ومن ثم فإن مثل هذه الأعباء لا تدخل ضمن تكلفة المواد المشتراه .

هذا وقد اعتبر النظام المحاسبى الموحد مثل هذه الأعباء أعباء تمويلية لا تدخل ضمن تكلفة المستلزمات السلعية .

٣ - تكاليف إدارتى المشتريات والمخازن :

تشارك إدارتى المشتريات والمخازن فى عمليات شراء وتخزين وصرف أصناف المواد المختلفة لجهات الاستخدام . لذلك فقد يرى البعض تحميل أصناف المواد المختلفة بنصيب من تكاليف إدارتى المشتريات والمخازن بحيث يتضمن سعر الوحدة من المواد المنصرفة نصيبها من تكاليف إدارتى المشتريات والمخازن وهذا بدوره يؤدى إلى توزيع تكاليف هاتين الإدارتين على تكلفة المواد المباشرة وغير المباشرة .

هذا ويمكن اعتبار كل من إدارتى المشتريات والمخازن بمثابة مراكز تكلفة خدمات إنتاجية إذا كانت عمليات الشراء والتخزين مقتصرة على أصناف المواد التى تستخدم فى النشاط الإنتاجى (أو تقيد مراكز تكلفة خدمات تخدم كل من النشاط الإنتاجى والتسويق والإدارى) وفى هذه الحالة تعتبر تكاليف إدارتى المشتريات والمخازن بمثابة تكاليف غير مباشرة فيتم توزيعها على أوجه النشاط المختلفة ومراكز التكلفة تمهيدا لتوزيعها على وحدات المنتج .

٤ - الزيادة والفقد المخزنى :

يعتبر الجرد المفاجئ للمخازن أحد أساليب الرقابة على أصناف المواد المختلفة سواء أكان الجرد دوريا وبصفة مستمرة أو

(١٣٠)

الجرد السنوى والذى يتم أجرأه فى نهاية السنة المالية للتحقق من مطابقة الأرصدة الدفترية على ما هو موجودا فعلا بالمخازن .

وعند إجراء المطابقة بين الأرصدة الدفترية والأرصدة الفعلية يجب التأكد أولا من إثبات جميع عمليات استلام وصرف المواد سواء فى بطاقة الصنف وسجل تدفق المواد ودفتر أستاذ المخازن حتى يظهر الرصيد النقدى لأصناف المواد ما يجب أن يكون فعلا فى المخازن كذلك فإن الأمر يستلزم التحرى عن حقيقة الاستلام والصرف الفعلى للأصناف المثبتة فى الدفاتر حتى لا يحدث تلاعب فى عملية تسجيل أصناف مستلمة لم تصل بعد للمخازن أو دخول أصناف بالمخازن بدون وإثباتها فى الدفاتر والسجلات وبنفس الكيفية فى دقة تسجيل الكميات المنصرفة من المخازن وبالتالي فإن صحة التسجيل والإثبات فى الدفاتر يؤدى إلى مطابقة الأرصدة الدفترية للأصناف الموجودة بالمخازن مع الأرصدة الفعلية التى يظهرها الجرد الفعلى .

ولكن وعلى الرغم من دقة التسجيل فى الدفاتر سواء عند الاستلام أو الصرف قد يظهر الجرد الفعلى اختلافا فى الأرصدة الفعلية عن الأرصدة النقدية ويمكن أن تتخذ هذه الاختلافات إحدى صورتين :

١ - زيادة الأرصدة الفعلية عن الأرصدة الدفترية وتظهر هذه الزيادة بعد التحرى من دقة عمليات التسجيل الخاصة بالاستلام والصرف كنتيجة لاستلام أصناف المواد بكميات كبيرة والصرف منها إلى جهات الاستخدام بكميات صغيرة مع حرص أمين المخزن أثناء عمليتي الاستلام والصرف مما قد يؤدى إلى ظهور مثل هذه الزيادة ويتم معالجة هذه الزيادة عن طريقة إثباتها فى بطاقة الصنف وسجل تدفق المواد بالكمية فى خانة المنصرف ولكن بلون مغاير للتسجيل على أن توضع قاب قوسين وتضاف إل الرصيد حتى يتساوى الرصيد الفعلى مع الرصيد الدفترى . كذلك يتم إثبات

(١٣١)

الزيادة المخزنية فى دفتر أستاذ المخازن بالكمية والقيمة على أن تسعر وفقا لسياسة التسعير المتبعة . كذلك يتم معالجة قيمة الزيادة المخزنية تكاليفيا بأحدى طريقتين :

أ - تخفيض تكلفة المواد المنصرفة إلى جهات الاستخدام (المواد المباشرة وغير المباشرة) بقيمة الزيادة المخزنية وذلك عن طريق تخفيض متوسط تكلفة الوحدة من المواد المنصرفة بقيمة الزيادة المخزنية ويتصف هذا الإجراء بالدقة فى قياس تكلفة كل من المواد المباشرة وغير المباشرة إلا أنه يعاب على هذه الطريقة كثرة العمليات الحسابية خاصة أن قيمة الزيادة المخزنية عادة ما تكون ضئيلة لذلك يفضل الإجراء الثانى .

ب - تخفيض تكلفة المواد الغير مباشرة بقيمة الزيادة المخزنية .

٢ - زيادة الأرصدة الدفترية عن الأرصدة الفعلية وفى هذه الحالة يعكس الجرد الفعلى فقدا فى أصناف المواد وقد يحدث هذا الفقد كنتيجة لقابلية الصنف للبخار والتطاير كما فى حالة أصناف المواد السائلة ، أو كنتيجة لاستلام المواد بكميات كبيرة والصرف بكميات صغيرة ، أو فقد بعض الكميات أثناء عملية تداول المواد بالمخازن وكل هذه الأسباب تعتبر عادية لحدوث فقد فى كمية المواد ومن ثم فأن الفقد الذى يحدث نتيجة لواحدة أو أكثر من هذه الأسباب يعتبر فقد عاديا وعادة ما تحدد الوحدة الاقتصادية معدلات لحدوث هذا الفقد تسمى معدلات الفقد العادى . ويحدد معدل الفقد العادى كنسبة سواء من المواد المشتراه أو المنصرفة خلال الفترة أو رصيد المواد فى أول أو آخر الفترة .

هذا وقد يحدث فقد المواد كنتيجة لأسباب بخلاف تلك الخاصة بالفقد العادى مثال ذلك الإهمال والسرقة والضياع وفى هذه الحالة غالبا ما يزيد معدل فقد المواد عن المعدل المسموح به ويعتبر هذا الفقد فقدا غير عاديا .

(١٣٢)

ويتم معالجة الفقد المخزنى بإثبات الكمية المفقودة سواء أكانت فقدا عاديا أو غير عاديا فى بطاقة الصنف وسجل تكلفة المواد بكمية هذه المواد بخانة المنصرف ويخفض رصيد المواد بكمية هذا الفقد حتى يتطابق الرصيد الدفترى مع الرصيد الفعلى . كذلك يتم إثبات الفقد فى المواد فى دفتر أستاذ المخازن بكمية هذا الفقد وقيمتة (وفقا لسياسة التسعير المتبعة) .

هذا ويتم معالجة الفقد المخزنى تكاليفيا كالآتى :

أ - الفقد المخزنى العادى :

نظرا لأن حدوث هذا الفقد فى المواد يعتبر عملية ملازمة لاستخدام عنصر المواد لذلك فأن تكلفة الفقد المخزنى العادى تتحملها الوحدة الاقتصادية مقابل استخدام المواد وبالتالي فهو يعتبر ضمن تكلفة عنصر المواد ويمكن معالجة قيمة الفقد المخزنى العادى كأحد مكونات تكلفة عنصر المواد بأحدى طريقتين .

• توزيع قيمة الفقد المخزنى العادى على تكلفة المواد المنصرفة (مباشرة أو غير مباشرة) مما يؤدى إلى تضخم متوسط الوحدة من المواد المنصرفة بقيمة الفقد المخزنى العادى وتمتاز هذه الطريقة بالدقة فى قياس تكلفة المواد المنصرفة سواء أكانت مواد مباشرة أو غير مباشرة إلا أنه يعاب عليها كثرة العمليات الحسابية مما يؤدى إلى احتمال حدوث الأخطاء خاصة أن قيمة الفقد المخزنى العادى غالبا ما تكون ضئيلة قياسا بتكلفة المواد المنصرفة

• اعتبار قيمة الفقد المخزنى العادى كأحد بنود عنصر تكلفة المواد الغير مباشرة وتحمل على تكلفة المواد الغير مباشرة حيث يعاد توزيعها على مراكز التكلفة وتحمل على الوحدات المنتجة .

ب - الفقد المخزنى الغير عادى :

يحدث الفقد المخزنى الغير عادى لأسباب غير عادية ويمكن تلافيها وبالتالي فأن قيمة مثل هذا الفقد لا ترتبط باستخدام المواد ومن

(١٣٣)

ثم فإن الأمر يستلزم التحرى عن أسباب هذا الفقد فإذا حدث الفقد المخزنى الغير عادى نتيجة إهمال أمين المخزن بتحمل المسئول بقيمة هذا الفقد . وإلا فإن الوحدة الاقتصادية تتحمل بقيمة الفقد المخزنى غير العادى كخسارة تتحملها بدون الحصول على منفعة ومن ثم يتم ترحيلها إلى قائمة نتائج الأعمال .

٥ - التلف المخزنى :

قد تتطابق أرصدة الأصناف النقدية مع الأرصدة الفعلية نتيجة للجرد الفعلى لهذه الأصناف ولكن لا تقتصر عملية الجرد الفعلى للأصناف المخزنية على مجرد التحقق من صحة الأرصدة النقدية ولكن تمتد إلى التعرف على مدى صلاحية الأصناف الموجودة بالمخازن للاستخدام وفقا للغرض الذى اشترت من أجله لذلك فقد يسفر الجرد الفعلى لأصناف المواد عن وجود بعض الكميات التى أصابها التلف فى المواد المخزنية سواء كنتيجة لطول فترة التخزين أو عدم قابلية المادة للتخزين لمدة معينة ، أو كنتيجة للعوامل الطبيعية مثل تعرض أصناف المواد لأشعة الشمس أو الأمطار . كذلك فقد يتسبب إهمال المسئولين عن عملية تخزين المواد فى إصابتها بالتلف .

هذا ويختلف التلف المخزنى عن الفقد فى أنه فى الحالة الأولى تكون أصناف المواد التالفة موجودة بالمخازن ولكن غير صالحة للاستخدام للغرض الذى اشترت من أجله وقد تصلح للاستخدام لغرض آخر كما فى حالة لو تم خلط البنزين على الكيروسين أو الزيت فى هذه الحالة لن يصلح البنزين للاستخدام كوقود للسيارات ولكن يمكن استخدامه فى تنظيف الماكينات والآلات ، أما فى حالة الفقد المخزنى فلا يوجد أثر لكميات المواد المفقودة فى المخازن .

(١٣٤)

ويمكن القول أن صلاحية الأصناف التالفة للاستخدام فى أغراض أخرى بخلاف الغرض الذى اشتريت من أجله يجعل لهذه المواد قيمة بيعيه تتمثل فى قيمة المواد التى يمكن استخدام الأصناف التالفة بدلا منها سواء بمعرفة الوحدة الاقتصادية أو تم بيعها للغير .

وتلف بعض كميات الأصناف الموجودة بالمخازن يترتب عليه خسارة تتمثل فى الفرق بين تكلفة شراء هذه المواد وقيمتها البيعية وبالطبع فأن الأمر يستلزم معالجة خسارة هذا التلف من وجهة نظر محاسبة التكاليف أو بمعنى آخر هل تمثل خسارة التلف فى بعض كميات المواد الموجودة بالمخازن أحد مكونات تكلفة عنصر المواد أم لا ؟.

وحتى يمكن الوقوف على كيفية معالجة خسارة الوحدات التالفة عند قياس تكلفة عنصر المواد فأن الأمر يستلزم الوقوف على حتمية حدوث هذا التلف من عدمه ، ففى بعض الأحوال يعتبر تلف بعض الكميات من الأمور التى تحتتمها طبيعة الأصناف المخزنية أو عملية التخزين نفسها وبالتالي فأن مثل هذه الأسباب والتى بدورها تؤدى إلى تلف بعض الكميات تخرج عن إرادة الوحدة الاقتصادية وبالتالي فأن التلف الناشئ عن هذه الأسباب يعتبر تلفاً عادياً أما التلف الذى يحدث نتيجة لأسباب يمكن تلافيها كما فى حالة الإهمال فى التخزين وإعداد وتنظيم المخازن ففى هذه الحالة يعتبر تلفاً غير عادياً يمكن تفاديه فى حالة تنظيم المخازن وتوفير الرقابة على القائمين على عملية التخزين .

ونظراً لتلازم حدوث التلف المخزنى العادى لعملية تخزين المواد واستخدامها لذلك فأن استخدام الوحدة الاقتصادية لبعض الأصناف التى يواكبها التلف المخزنى العادى يستوجب أن تتحمل الوحدة الاقتصادية بهذا التلف ومن ثم يعتبر التلف المخزنى العادى أحد بنود مكونات تكلفة عنصر المواد وتقوم الوحدة الاقتصادية بتحديد نسبة معينة يسمح بها كتلف عادى ويتم تحديد هذه النسبة فى

ضوء مدى قابلية المادة للتخزين وكمية المواد المخزنة وطول فترة التخزين ، هذا وتتمثل خسارة التلف العادى فى قيمة الوحدات التالفة وفقا لسياسة التسعير التى تنتهجها الوحدة الاقتصادية مستنزلا منها القيمة البيعية لهذه الوحدات إذا كان لها قيمة بيعيه أو صالحة للاستخدام فى أغراض أخرى .

ويتم معالجة خسارة التلف العادى تكاليفيا بأحدى طريقتين :

- يتم توزيع خسارة التلف العادى على جميع الوحدات المنصرفه لجهات الاستخدام مما يؤدى إلى تضخيم متوسط تكلفة الوحدة من المواد المنصرفه بخسارة التلف العادى وبالتالي تتحمل المواد المباشرة والغير مباشرة بنصيب من خسارة التلف العادى . وتمتاز هذه الطريقة بالدقة فى قياس تكلفة المواد المباشرة والغير مباشرة إلا أنه يعاب عليها كثرة العمليات الحسابية واحتمال حدوث الأخطاء أضف إلى ذلك صعوبة تحميل المواد المباشرة بالتلف العادى خاصة إذا كانت الوحدة الاقتصادية انتهت من تصنيع بعض وحدات التكلفة وتم تسليمها إلى العملاء .

- تعتبر خسارة التلف العادى إحدى مكونات المواد الغير مباشرة ويتم تحميلها على المواد الغير مباشرة تمهيدا لتوزيعها على مراكز التكلفة وتحميلها بعد ذلك على وحدات المنتج .

- أما التلف الغير عادى فنظرا لأنه يحدث لأسباب غير عادية ويمكن تلافيها لذلك فأن خسارة التلف الغير عادى متمثلة فى الفرق بين تكلفة الوحدات التالفة لأسباب غير عادية والقيمة البيعية لهذه الوحدات لا تمثل أحد مكونات عنصر تكلفة المواد ويتم تحميلها على المتسبب فى حدوث التلف أو على قائمة نتائج الأعمال فى حالة عدم إمكانية تحديد المتسبب .

تحليل المواد المستخدمة :

(١٣٦)

يلى عملية حصر كمية وقيمة الأصناف المستخدمة من عناصر المواد المستخدمة بمعرفة مراكز التكلفة المختلفة ضرورة تحليل هذه المواد وفقا لعلاقتها بوحدة التكلفة إلى مواد مباشرة وغير مباشرة بالإضافة إلى علاقتها بأوجه النشاط المختلفة صناعية وتسويقية وإدارية .

وتتولى إدارة التكاليف مسئولية تحليل المواد المستخدمة بناءا على بيانات دفتر أستاذ المخازن وأذونات صرف وارتجاع المواد بالإضافة إلى مذكرات التسويات المخزنية الخاصة بالزيادة والعجز والتلف المخزنى .

هذا ويتم تحليل المواد المنصرفة أولا بأول وفى نهاية كل فترة زمنية (أسبوعيا أو كل أسبوعين أو شهريا) فى دفتر المواد المنصرفة أو كشوف تعد خصيصا لهذا الغرض ويطلق عليها كشوف تحليل المواد المنصرفة .

ويمكن تصميم كشوف تحليل المواد المنصرفة وفقا للشكل التالى :

كشف تحليل المواد المنصرفة عن شهر

[illegible]

(١٣٨)

تاريخ	
-------	--

حالة تطبيقية عامة على المواد :

تستخدم شركة العربي المواد الأولية أ ، ب ، ج وقد وصلت إلى الشركة خلال شهر يناير ٢٠٠٨ ثلاثة إرساليات من مشتريات المواد بيانها كالاتى :

فى ١/٥ - ٢٠٠ وحدة من المادة (أ) بسعر (٥) جنيها للوحدة وبخصم ١٠% ، ٣٥٠ وحدة من المادة (ب) بسعر (٤) جنيها للوحدة وبخصم ٥% ، ١٥٠ وحدة من المادة (ج) بسعر (٤) جنيها للوحدة . وبلغت مصروفات النقل ٢٠٠ جنيها والتأمين ١٥٠ جنيها وعمولة الشراء ٢٣٦ جنيها .

فى ١/١ - ٣٠٠ وحدة من المادة (أ) بسعر (٥) جنيها للوحدة ، ٤٠٠ وحدة من المادة (ب) بسعر (٥) جنيها للوحدة وبخصم ١٠% ، ٢٠٠ وحدة من المادة (ج) بسعر (٣,٥) جنيها للوحدة . وقد بلغت مصروفات النقل ٣٥٠ جنيها ومصروفات التأمين ٢٥٠ جنيها وعمولة الشراء ٢٠٠ جنيها .

فى ١/٧ - ٥٠٠ وحدة من المادة (أ) بسعر (٥) جنيها للوحدة وبخصم ٢٠% ، ٣٠٠ وحدة من المادة (ب) بسعر (٥) جنيها للوحدة وبخصم ١٠% ، ٥٠٠ وحدة من المادة (ج) بسعر (٤,٥) جنيها للوحدة . وقد بلغت مصروفات الشراء ٩٥٠ جنيها .

فإذا علمت :

(١) إن حركة الصنف (أ) خلال شهر يناير ٢٠٠٨ كالاتى :

(١٣٩)

- فى ١/٣ صرفت ٨٠ وحدة لأمر التشغيل رقم (٥)
فى ١/٧ صرفت ٣٠ وحدة لأمر التشغيل رقم (٦)
فى ١/٩ صرفت ٩٠ وحدة لأمر التشغيل رقم (٥)
فى ١/١٢ صرفت ١٢٠ وحدة لأمر التشغيل رقم (٥)
فى ١/١٥ صرفت ٨٠ وحدة لأمر التشغيل رقم (٧)
فى ١/١٩ صرفت ٢٥٠ وحدة لأمر التشغيل رقم (٨)
فى ١/٢١ صرفت ١٥٠ وحدة لأمر التشغيل رقم (٥)
فى ١/٢٣ صرفت ١٠٠ وحدة لأمر التشغيل رقم (٦)
فى ١/٢٥ ارتفعت ٥٠ وحدة من أصل الكمية المنصرفة فى

١/٩

- (٢) اثبت الجرد الفعلى للصنف (أ) وجود ٢٣٠ وحدة ونسبة العجز المسموح به ١٠% من رصيد أو الشهر :
(رصيد أو الشهر ١٠٠ وحدة وقيمتها ٥٤٠ جنيها) .
(٣) إن الشركة تنتهج سياسة المتوسط المتحرك فى تسعير المواد المنصرفة من المخازن .
المطلوب :

- ١ - تصوير صفحة الصنف (أ) بدفتر أستاذ المخازن .
- ٢ - مناقشة معالجة كل من الخصم التجارى والخصم النقدى عند تسعير المواد الواردة فى المخازن .

تمهيد :

حتى يمكن تصوير صفحة الصنف (أ) بدفتر أستاذ المخازن
فأن الأمر يستلزم توزيع مصروفات الشراء الخاصة بإرساليات

(١٤٠)

المواد الثلاثة (أ ، ب ، جـ) خلال الشهر حتى يمكن تسعير الكميات الواردة من الصنف (أ) .

الإرسالية الأولى :

سعر الشراء المادة (أ)

$$= 200 \times 5 = 1000 \text{ جنيه}$$

الخصم التجارى

$$= 1000 \times 10\% = 100$$

$$900 \text{ قيمة الشراء}$$

سعر شراء المادة (ب)

$$= 350 \times 4 = 1400 \text{ جنيه}$$

الخصم التجارى

$$= 1400 \times 5\% = 70$$

$$1330 \text{ قيمة الشراء}$$

سعر شراء المادة (جـ)

$$= 150 \times 4 = 600 \text{ جنيه}$$

توزيع مصروفات الشراء :

مصروفات النقل ٢٠٠ جنيهها ويفضل إن توزع على أساس الوزن خاصة إذا كانت أصناف المواد بالإرسالية ذات وحدات أوزان متجانسة ونظرا لعدم توافر بيانات الوزن فيتم توزيعها على أساس القيمة .

مصروفات التأمين ١٥٠ جنيهها وتوزع على أساس القيمة .

عمولات الشراء ٢٣٦ جنيهها وتدفع على أساس قيمة الإرسالية وبالتالي يتم توزيعها على القيمة .

(١٤١)

إجمالي مصروفات الشراء الخاصة بالإرسالية

$$= 200 + 150 + 236 = 586 \text{ جنيها}$$

إجمالي قيمة الإرسالية

$$= 900 + 1330 + 600 = 2830 \text{ جنيها}$$

نصيب المادة (أ) من مصروفات الشراء

$$= 586 + 900 = 1486 \text{ جنيها}$$

$$2830$$

تكلفة شراء المادة (أ)

$$= 900 + 1486 = 2386 \text{ جنيها}$$

متوسط تكلفة الوحدة

$$= 200 \div 2386 = 0,084 \text{ جنيها}$$

الإرسالية الثانية :

سعر شراء المادة (أ)

$$= 300 \times 5 = 1500 \text{ جنيها}$$

سعر شراء المادة (ب)

$$= 400 \times 5 = 2000 \text{ جنيها}$$

الخصم التجاري

$$= 2000 \times 10\% = 200$$

$$1800$$

قيمة الشراء

سعر شراء المادة (ج)

(١٤٢)

$$= 200 \times 3,5 = 700 \text{ جنيها}$$

$$\text{قيمة الإرسالية} = 1500 + 1800 + 700 = 4000 \text{ جنيها}$$

مصرفات الشراء الخاصة بالإرسالية

$$= 250 + 250 + 700 \text{ جنيها}$$

نصيب المادة أ من مصرفات الشراء

$$= 1500 \times \underline{800}$$

$$4000$$

تكلفة شراء المادة (أ)

$$= 1500 + 300 = 1800 \text{ جنيها}$$

متوسط تكلفة الوحدة

$$= 1800 \div 300 = 6 \text{ جنيه}$$

الإرسالية الثالثة :

$$\text{سعر شراء المادة (أ)} = 500 \times 5 = 2500 \text{ جنيه}$$

$$\text{الخصم التجاري} = 2500 \times 20\% = 500 \text{ جنيه}$$

$$\text{قيمة الشراء} = 2000$$

جنيه

سعر شراء المادة (ب)

$$= 300 \times 5 = 1500 \text{ جنيه}$$

الخصم التجاري

$$= 1500 \times 10\% = \underline{150} \text{ جنيه}$$

(١٤٣)

قيمة الشراء ١٣٥٠ جنيه

سعر شراء المادة (ج)

$$= ٥٠٠ \times ٤,٥ = ٢٢٥٠ \text{ جنيه}$$

قيمة الإرسالية

$$= ٢٠٠ + ١٣٥٠ + ٢٢٥٠ = ٥٦٠٠ \text{ جنيه}$$

نصيب المادة أ من مصروفات الشراء

$$= ٢٠٠ \times \underline{٩٥٠} = ٣٣٩ \text{ جنيه}$$

$$٥٦٠٠$$

تكلفة شراء المادة (أ)

$$= ٢٠٠٠ + ٣٣٩ = ٢٣٣٩ \text{ جنيه}$$

ومتوسط تكلفة الوحدة

$$= ٢٣٣٩ \div ٥٠٠ = ٤,٦٨ \text{ جنيه}$$

ويمكن تصوير صفحة الصنف (أ) بدفتر أستاذ المخازن

كالآتي :-

سياسة المتوسط

صفحة الصنف (أ)

المتحرك

(١٤٤)

الحد الأقصى

الحد الأدنى

وحدة الصنف / (الوحدة) حد الطلب

رصيد			منصرف			وارد			المستند والتاريخ
التكلفة	تكلفة الوحدة	كمية	التكلفة	تكلفة الوحدة	كمية	التكلفة	تكلفة الوحدة	كمية	
٥٤٠	٥,٤	١٠	—	—	—	٥٤٠	٥,٤	١٠	رصيد ١/١
١٠٨	٥,٤	٠	٤٤٢	٥,٤	٨٠	—	—	٠	١/٢
١١٩	٥,٤	٢٠	—	—	—	١٠٨	٥,٤٣	—	١/٥
٤	٣	٢٢	١٦٢	٥,٤	٣٠	٦	—	٢٠	١/٧
١٠٣	٥,٤	٠	,٩	٢	٩٠	—	—	٠	١/٩
١,٧	٣	١٩	٤٨٨	٥,٤	—	—	٦	—	١/١٠
٥٤٣	٥,٤	٠	,٧	٣	١٢	١٨٠	—	—	١/١٢
٢٣٤	٣	١٠	—	—	٠	٠	—	٣٠	١/١٥
٣	٥,٨	٠	٧٠٣	٥,٨	٨٠	—	—	٠	١/١٧
١٦٤	٦	٤٠	,٢	٦	٨٠	—	٤,٦٨	—	١/١٩
٠,٨	٥,٨	٠	٤٦٨	٥,٨	—	٢٣٣	—	—	١/٢١
١١٧	٦	٢٨	,٨	٦	٢٥	٩	—	٥٠	١/٢٣
٢	٥,٨	٠	—	—	١٥	—	—	٠	١/٢٥
٣٥١	٦	٢٠	١٢٥	٥,٠	٠	—	٥,٤٣	—	١/٣١
١	٥,٠	٠	٥	٢	١٠	—	—	—	
٢٢٥	٢	٧٠	٧٥٣	٥,٠	٠	—	—	—	
٩	٥,٠	٠	٥,٠	٢	٠	٢٧١	—	—	
١٥٠	٢	٤٥	٥,٠	٢	—	,٥	—	٥٠	
	٥,٠	٠		٥,٠					

(١٤٥)

٦	٢	٣٠	—	٢	٢٠	—		٠	
١٠٠	٥,٠	٠	١٠٢	—				—	
٤	٢	٢٠		٥,١					
١٢٧	٥,١	٠							
٥,٥	٠	٢٥							
١١٧	٥,١	٠							
٣	٠	٢٣							
		٠							

ثالثا : عنصر تكلفة المصروفات

يعتبر توافر عنصرى العمل البشرى والمواد من الأهمية بمكان حتى تستطيع الوحدة الاقتصادية تأدية أوجه النشاط المختلفة والتي تتطلب إليها من إنتاج وتسويق وإدارة . إلا إن تفاعل عنصرى العمل البشرى والمواد تحقيقا لهذه الأنشطة يستلزم توفير مجموعة من الخدمات والتي بدورها تعتبر ضرورية بل ولا تقل أهمية عن عنصر العمل والمواد ومن أمثلة هذه الخدمات :

- ١ - توفير المكان الملائم لأوجه النشاط متمثلا فى مبنى المصنع ومعارض البيع ومبنى الإدارة .
- ٢ - توفير الخدمات اللازمة لهذه المباني مثل الإنارة والمياه والتدفئة والتبريد والتليفون الخ .
- ٣ - توفير الآلات والمعدات والعدد الصغيرة اللازمة لمزاولة النشاط .
- ٤ - إجراء الصيانة الدورية للمباني والآلات والمعدات للمحافظة على إنتاجيتها وتحقيق انسياب العمليات الإنتاجية .

٥ - إصلاح الأعطال التى تواكب استخدام الآلات والمعدات

٦ - التأمين على الممتلكات ضد الأخطار السارية للمحافظة على ممتلكات الوحدة الاقتصادية .

٧ - توفير القوى المحركة اللازمة لتشغيل الآلات والمعدات

وبالطبع فإن توفير الوحدة الاقتصادية لهذه الخدمات يؤدى إلى تحملها بمقابل نقدى والذى بدوره يمثل عنصر تكلفة المصروفات . ويمكن القول بأن عنصر تكلفة المصروفات يمثل كافة الأعباء التى تتحملها الوحدة الاقتصادية فى سبيل مزاولة نشاطها بخلاف عنصرى الأجور والمواد .

ويمكن تبويب عنصر تكلفة المصروفات إلى مصروفات صناعية وتسويقية وإدارية وفقا لطبيعة الخدمات التى تؤدى إلى الوظائف المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية , كذلك فإنه يمكن تبويب عنصر تكلفة المصروفات ووفقا لعلاقتها بوحدة التكلفة إلى مصروفات مباشرة وغير مباشرة إلا إنه فى الحياة العملية يصعب تخصيص عنصر المصروفات لوحدة التكلفة نظرا لأن المصروفات الصناعية تتحملها الوحدة الاقتصادية مقابل خدمات تؤدى للعملية الإنتاجية ككل . فإذا كانت الخدمات مؤداه لوحدة منتج بعينها (كما فى حالة مقاولات المباني) ففي هذه الحالة يمكن تخصيص عنصر المصروفات لوحدة التكلفة . ويحظى عنصر تكلفة المصروفات باهتمام محاسبة التكاليف نظرا لتعدد مكونات هذا العنصر وتباين طبيعة هذه المكونات سواء من حيث كيفية الحصول عليها أو علاقتها بحجم الإنتاج ووحدة المنتج وحتى يمكن ضبط عنصر تكلفة المصروفات فإنه يمكن تقسيم بنود المصروفات إلى مجموعتين رئيسية :

١ - مصروفات مدفوعة :

وهى تلك المصروفات التى تدفعها الوحدة الاقتصادية مقابل الحصول على خدمات من الغير مثال ذلك إيجار المباني ، إيجار آلات ومعدات ، أقساط التأمين على المبنى ، أقساط التأمين على الآلات والمعدات ، فواتير المياه والإضاءة والتليفون ، فواتير إصلاح الآلات والمعدات ... الخ .

ويجب إن تخضع هذه المدفوعات لنظام سليم للمراقبة الداخلية بحيث لا يتم دفع أى مبالغ مقابل خدمات لم تؤدى للوحدة الاقتصادية . وهذا بالإضافة إلى تناسب تكلفة الحصول على هذه الخدمات مع نوعيتها والكيفية التى تؤدى بها . وتحقيقا لهذا فإن الأمر يستلزم وضع تقديرات مسبقة لكل عنصر من عناصر المصروفات فى ضوء مصروفات الفترات السابقة والوحدات الاقتصادية المماثلة بحيث تمثل هذه التقديرات محددات للصنف على عنصر المصروفات وفى حالة تجاوز المصروفات الفعلية عن التقديرات المحددة مسبقا فإن الأمر يستلزم الوقوف على أسباب هذه التجاوزات ضمنا لتناسب الخدمة التى تم الحصول عليها مع تكلفتها .

ويجب أن يشتمل نظام المراقبة الداخلية الخاصة بالمصروفات على مجموعة مستنديه تؤيد الحصول على الخدمات المختلفة وعمليات الصرف المرتبطة بهذه الخدمات ومن خلال نظام المراقبة الداخلية يمكن تحقيق ضبط المصروفات بحيث يتحقق الآتى :-

١ - عدم سداد أى مبالغ تتعلق بمصروفات مقابل خدمات لم تحصل عليها الوحدة الاقتصادية .

٢ - إمكانية تجميع عنصر تكلفة المصروفات وتبويبها سواء وفقا لعلاقتها بوحدة المنتج أو بمراكز التكلفة المختلفة .

٣ - الوقوف على مناصب الإسراف فى بنود عنصر تكلفة المصروفات بحيث يتم استبعاد أى إسراف فى عنصر تكلفة المصروفات باعتباره تكلفة غير عادية يجب استبعادها من عناصر التكاليف .

٢ - المصروفات المحسوبة :

وهذا النوع من المصروفات يتم احتسابها مقابل الحصول على خدمات عناصر الإنتاج المختلفة والتي توفرها الوحدة الاقتصادية لفترة زمنية طويلة ممثلة فى عناصر الأصول الثابتة والمتداولة والتي تستخدم فى مزاوله النشاط مقابل النقص التدريجى فى قيمتها .

ويمكن القول إن قيمة الأصول الثابتة والتي تتحملها الوحدة الاقتصادية إنما هى مقابل الحصول على خدمات هذا الأصل خلال فترة حياته الإنتاجية ومن ثم فأن القياس المحاسبى لتكلفة أوجه النشاط للوحدة الاقتصادية إنما يستلزم قياس تكلفة استفادة هذه الأنشطة من خدمات الأصول المختلفة ويتم قياس تكلفة هذه الاستفادة من خلال توزيع تكلفة الأصل المستخدم على السنوات المالية المختلفة التى استفادت من خدمات هذه الأصول وتوزيعها على أوجه النشاط المختلفة وفقا لمدى استفادة هذه الأنشطة من خدمات تلك الأصول ويتم ذلك عن طريق احتساب اقسطا الاستهلاك الخاصة بهذه الأصول .

فإذا قامت الوحدة الاقتصادية بتوفير المباني والآلات والمعدات اللازمة لمزاوله النشاط عن طريق الإيجار فأن إيجار هذه الأصول يعتبر عنصر تكلفة مصروفات مدفوعة . أما إذا كانت هذه الأصول مملوكة للوحدة الاقتصادية فيتم احتساب الاستهلاك الذى يواكب هذه الأصول مقابل استخدامها فى مزاوله النشاط .

ونظرا لأن استهلاك الأصول الثابتة يمثل أحد عناصر المصروفات لذلك فإن عدم الدقة في احتساب استهلاك هذه الأصول سوف ينعكس أثره على تكلفة أوجه النشاط المختلفة ومن ثم فإن الأمر يستلزم مراعاة الآتي عند احتساب استهلاك الأصول الثابتة .

١ - إن يتم تحديد تكلفة الأصول الثابتة المراد أهلاكها ويثار في هذا المقام الكثير من الجدل في تحديد هذه التكلفة . فهل يتم احتساب الاستهلاك على أساس التكلفة التاريخية أو تلك التكلفة التي تحملتها الوحدة الاقتصادية مقابل الحصول على هذه الأصول , أم يتم على أساس التكلفة الاستبدالية أو تلك التكلفة التي قد تتحملها الوحدة الاقتصادية في حالة استبدال هذه الأصول فإذا ما أخذ في الاعتبار إن تكلفة الحصول على الخدمة أو المنفعة إنما يتمثل في ما تحملته الوحدة الاقتصادية فعلا مقابل الحصول على هذه الخدمة أو المنفعة فإن هذا يعنى وجوب احتساب إهلاك الأصول الثابتة على أساس التكلفة التاريخية والتي تتضمن ثمن الشراء بالإضافة إلى كافة مصروفات الشراء المختلفة , ومصروفات الشحن , ومصروفات التركيب .

أما تكاليف تمويل شراء الأصول الثابتة فأنها تمثل أعباء مالية تتحملها الوحدة الاقتصادية مقابل تمويل عملية الشراء ومن ثم فأنها لا تدخل ضمن تكلفة الأصول الثابتة .

٢ - أن يتم تقدير العمر الإنتاجي للأصل متمثلا في المدة التي سوف تستفيد الوحدة الاقتصادية خلالها من خدمات هذا الأصل ويجب مراعاة ظروف التشغيل الخاصة بالأصل المستخدم والتي تتمثل في مدى تشغيل الأصل وتوافر الصيانة الدورية اللازمة له بالإضافة إلى مراعاة الظروف الخارجية والتي تؤثر على قيمة الأصل مثل ظهور الاختراعات الحديثة والتقدم المعنوي للأصل .

٣ - تقدير مقدار النفاية للأصل في نهاية عمره الانتاجي والتي تتمثل في القيمة البيعية للأصل المستخدم في نهاية عمره

(١٥٠)

الإنتاجى والتى من خلالها يمكن الوصول إلى القيمة التى سوف يتم إهلاكها متمثلة فى تكلفة الحصول على الأصل مستنزلا منها قيمة النفاية أو القيمة البيعية للأصل فى نهاية عمره الإنتاجى .

٤ - فى ضوء تقدير القيمة التى سوف يتم إهلاكها والعمر الإنتاجى للأصل يمكن توزيع هذه القيمة على العمر الإنتاجى للأصل والوصول على قسط استهلاك الأصل وفقا للطرق المتعارف عليها لحساب قسط الاستهلاك سواء على أساس القسط الثابت أو القسط المتناقص أو معدل الساعة الخ .

وحتى يمكن تحقيق الرقابة على استخدام واستهلاك الأصول المختلفة التى تملكها الوحدة الاقتصادية فأن الأمر يستلزم إعداد سجل للأصول الثابتة تسجل فيه هذه الأصول وساعات تشغيلها واستهلاكها أولا بأول .

وتحقيقا للدقة فى توزيع عناصر المصروفات المحسوبة فإنه يمكن اعتبار كل عنصر من عناصر الأصول الثابتة بمثابة مركز تكلفة اقتراض وتجميع كافة المصروفات الخاصة به ثم يعاد توزيعها على أوجه النشاط المختلفة وفقا لمدى الاستفادة من خدمات هذه الأصول وفى سبيل المثال يمكن اعتبار مبنى المصنع بمثابة مركز تكلفة وتجمع ضمن تكاليف هذا المركز استهلاك المبنى ومصروفات الصيانة الخاصة به ومصروفات إضاءة المبنى والعوائد والرسوم العقارية ثم يعاد توزيعها على مراكز التكلفة التى تشغل هذا المبنى .

هذا ويستلزم الأمر تجميع كل من المصروفات المدفوعة والمحسوبة فى نهاية كل فترة زمنية وتوزيعها على أوجه النشاط ومراكز التكلفة وفقا لاستفادة هذه المراكز من خدمات هذه الأصول وسوف يتم تناول الكيفية التى يتم بها توزيع هذه المصروفات عند دراسة التكاليف الصناعية غير المباشرة والكيفية التى سوف يتم بها تحميل هذه التكاليف على وحدات المنتج .

الوحدة الثالثة

نظريات قياس التكلفة

(المدخل لقياس التكلفة)

(۱۵۲)

الوحدة الثالثة

نظريات قياس التكلفة

(المدخل لقياس التكلفة)

حتى يمكن تحقيق القياس المحاسبى للتكلفة عن مدة تكاليفية معينة فإن الأمر يتطلب حصر كمية الوحدات المنتجة والمباعة خلال هذه المدة بالإضافة إلى تجميع عناصر التكاليف الخاصة بهذه المدة مبوبة وفقا لأوجه النشاط المختلفة ومن ثم يمكن التوصل إلى تكلفة وحدة المنتج وتكلفة الوحدات المباعة بالإضافة إلى تكلفة الأنشطة المختلفة للوحدة .

ويعتمد قياس التكلفة عن المدة التكاليفية على نوعين من التقارير :

١ - تقارير الإنتاج :

من خلال هذه التقارير يتم توفير البيانات الخاصة بكمية الإنتاج المحققة خلال المدة التكاليفية , ويتم إعداد تقارير الإنتاج كالاتى :

(١٥٤)

أ - تقارير الإنتاج الفعلى :

وهذه التقارير تمثل حصراً فعليا لعدد الوحدات التى تم إنتاجها خلال الفترة التكاليفية سواء أكانت وحدات تامة الصنع أو ما زالت تحت التشغيل فى نهاية المدة ، كذلك يتم من خلال هذه التقارير توضيح المستوى الذى وصلت إليه الوحدات غير تامة فى عملية التشغيل (مستوى الإتمام أو التشغيل) .

ويقصد بمستوى الإتمام أو التشغيل المستوى الذى وصلت إليه الوحدات تحت التشغيل فى عملية الإنتاج ، فمن المعروف أن الوحدات التامة هى تلك الوحدات التى وصلت إلى مستوى تشغيل يمثل ١٠٠% من عمليات الإنتاج ، ومن ثم فإن الوحدات تحت التشغيل مستوى الإتمام الخاص بها ينحصر بين (١) إلى أقل من ٩٩% من عمليات التشغيل ، ويتم تحديد مستوى الإتمام الخاص بالوحدات تحت التشغيل بمعرفة الفنيين وفى ضوء العمليات الإنتاجية التى أجريت على الوحدات تحت التشغيل .

(ب) تقارير الإنتاج المتجانس :

فى المشروعات التى تتميز عملياتها الإنتاجية بعدم وجود وحدات تحت التشغيل فى نهاية المدة التكاليفية كما هو الحال بالنسبة لصناعة البلاستيك حيث يتعين الانتهاء من تشغيل مادة البلاستيك الخام فى نهاية اليوم وإلا سوف تصبح غير صالحة للتشغيل فى اليوم التالى بل وقد تؤدى إلى تعطيل معدات الإنتاج نجد أن جميع الوحدات المنتجة فى نهاية اليوم هى بمثابة وحدات تامة واستفادة جميع الوحدات المنتجة من عناصر التكاليف تعتبر استفادة متساوية ومن ثم يمكن تحقيق القياس المحاسبى للتكلفة بقسمة إجمالى تكلفة عناصر التكاليف على عدد الوحدات المنتجة .

(١٥٥)

أما فى المشروعات التى يترتب على عملياتها الإنتاجية وجود وحدات تحت التشغيل فى نهاية المدة التكاليفية سوف تتباين استفادة الوحدات تحت التشغيل فى نهاية المدة التكاليفية عن استفادة الوحدات التامة وهذا مرجعه إلى تباين مستوى الإتمام الذى وصلت إليه الوحدات التامة (١٠٠%) عن الوحدات تحت التشغيل (من ١) إلى أقل من ١٠٠% .

وحتى يمكن قياس تكلفة وحدة المنتج فإن الأمر يستلزم تحويل الوحدات غير تامة الصنع إلى وحدات تامة حتى يسهل التعرف على تكلفتها وبالطبع فإن عملية التحويل هذه عبارة عن إجراء حسابى الغرض منه التوصل إلى عدد الوحدات التامة المتجانسة (الوحدات التامة الفعلية + ما يعادل الوحدات تحت التشغيل من وحدات تامة) فعلى سبيل المثال إذا كانت كمية الإنتاج الفعلى من واقع تقرير الإنتاج عبارة عن ١٠٠٠ وحدة تامة بالإضافة إلى ١٠٠٠ وحدة تحت التشغيل وصلت إلى مستوى ٤٠% .

معنى ذلك أن كمية الإنتاج المتجانس تعادل ١٤٠٠ وحدة (١٠٠٠ وحدة تامة + ١٠٠٠ وحدة تحت التشغيل $\times ٤٠\%$) .

ويجب إلا يتبادر إلى الذهن أن الإنتاج الفعلى تم تعديله ليصبح ١٤٠٠ وحدة ولكن يظل الإنتاج الفعلى قدره ٢٠٠٠ وحدة عبارة عن ١٠٠٠ وحدة تامة و ١٠٠٠ وحدة تحت التشغيل وهذا القدر يعادل ١٤٠٠ وحدة تامة متجانسة .

هذا ويتم إعداد تقرير الإنتاج المتجانس وفقا لإحدى طريقتين :

الطريقة الأولى : طريقة التدفق الطبيعى :

(١٥٦)

تعتمد هذه الطريقة ووفقا لما يتضح من مسماها إلى أن التدفق الطبيعي للعملية الإنتاجية يتطلب الانتهاء من إتمام الوحدات تحت التشغيل في بداية المدة التكاليفية (استكمال مستوى الإتمام إلى ١٠٠%) ثم البدء في إنتاج وحدات جديدة والانتهاء من تصنيعها بنسبة ١٠٠% (وحدات تامة) ثم البدء في إنتاج وحدات جديدة ولكن لن تصل إلى مستوى الإتمام النهائي (١٠٠%) في نهاية المدة التكاليفية

وبناء على ما تقدم يتم إعداد تقارير الإنتاج المتجانس وفقا للتدفق الطبيعي للوحدات المنتجة ، بمعنى أن العمليات الإنتاجية تتم من خلال استكمال الوحدات تحت التشغيل في بداية الفترة قبل البدء في إنتاج وحدات جديدة ، ثم البدء في إنتاج الوحدات الجديدة التي قد يتم تصنيعها بالكامل خلال المدة التكاليفية أو يظل بعضها تحت التشغيل في نهاية الفترة التكاليفية

وهذا بدورة يعنى أن الوحدات غير تامة الصنع في نهاية المدة هي من الوحدات التي بدء تشغيلها خلال المدة التكاليفية ، هذا من جهة ، و من جهة أخرى أن التكاليف التي استخدمت خلال المدة التكاليفية تمثل تكلفة استكمال الوحدات التي كانت تحت التشغيل في بداية المدة بالإضافة إلى تكلفة الوحدات التي انتهت خلال الفترة والمنتجات تحت التشغيل خلال الفترة .

فعلى سبيل المثال : أظهر تقرير الإنتاج الفعلى لمصنع العروبة عن شهر يناير أن الوحدات تامة خلال الشهر بلغت ٤٠٠٠ وحدة وأن الوحدات غير تامة في أول الشهر كانت ١٠٠٠ وحدة مستوى إتمامها ٦٠% الوحدات تحت التشغيل في نهاية الشهر : ٩٠٠ وحدة مستوى إتمامها ٥٠% .

في هذه الحالة يمكن إعداد تقرير الإنتاج المتجانس عن شهر يناير وفقا لطريقة التدفق الطبيعي كالاتى :

(١٥٧)

كمية الإنتاج التام = ٤٠٠٠ وحدة تحليلها كالآتى :
١٠٠٠ وحدة تحت التشغيل أول الشهر تم استكمالها
وتعادل (١٠٠٠ × ٤٠ %)
= ٤٠٠ وحدة

٣٠٠٠ وحدة تم إنتاجها خلال الشهر وتعادل = ٣٠٠٠ وحدة

إجمالى الوحدات التامة المتجانسة = ٣٤٠٠ وحدة
الوحدات تحت التشغيل فى نهاية الشهر ٩٠٠ وحدة وتعادل

(٩٠٠ × ٥٠ %) = ٤٥٠ وحدة

كمية الإنتاج المتجانس = ٣٤٠٠ + ٤٥٠ = ٣٨٥٠ وحدة

وبالطبع فإن تكلفة المواد والأجور والمصروفات التى استخدمت خلال شهر يناير أدت إلى إنتاج ٣٨٥٠ وحدة (لم يأخذ فى الاعتبار تكلفة المنتجات تحت التشغيل أول المدة) .

وتمتاز طريقة التدفق الطبيعى أنها تحقق مبدأ استقلال المدد التكاليفية نظرا لأنها تستبعد تكلفة الوحدات تحت التشغيل أول المدة وتقتصر تكلفة القياس على تكلفة استكمال هذه الوحدات ومن ثم لا تتأثر تكلفة الوحدة المنتجة خلال المدة بتكلفة الوحدات المنتجة من مدة سابقة , إلا أنه لكى تستخدم هذه الطريقة فإن الأمر يستلزم الوقوف على مستوى إتمام الوحدات تحت التشغيل فى بداية المدة التكاليفية بالإضافة إلى كثرة العمليات الحسابية الناتجة عن فصل تكلفة الوحدات تحت التشغيل فى بداية المدة إلى تكلفة عن فترة سابقة وتكلفة استكمال خلال الفترة .

الطريقة الثانية : (طريقة متوسط التكلفة) :

(١٥٨)

ووفقا لهذه الطريقة يتم إعداد تقرير الإنتاج المتجانس على أساس الوحدات التامة التى تم إنتاجها خلال الفترة بالإضافة إلى الوحدات غير تامة فى نهاية الفترة بعد تحويلها إلى وحدات تامة وفقا لمستوى التشغيل الذى وصلت إليه .

ففى المثال السابق نجد أن كمية الوحدات التامة المتجانسة عبارة عن :

$$4000 \text{ وحدة تامة} + 450 \text{ وحدة تحت التشغيل} (900 \text{ وحدة مستوى إتمامها } 50\%) = 4450 \text{ وحدة}$$

وبهذه الكيفية سوف نجد أن تكلفة الوحدات التامة المتجانسة خلال المدة التكاليفية تتضمن تكلفة عناصر الإنتاج المستخدمة خلال الفترة بالإضافة إلى تكلفة الوحدات تحت التشغيل فى بداية الفترة وتمتاز هذه الطريقة بالبساطة فى العمليات الحسابية وإن كانت لا تحقق مبدأ استقلال المدد التكاليفية .

٢ - تقارير التكاليف :

ويتم إعداد هذه التقارير من واقع سجلات حصر وتسجيل عناصر التكاليف التى تم إعدادها بواسطة محاسب التكاليف بالمنشأة ، وتمثل تقارير التكاليف مصدر البيانات الخاصة بكل عنصر من عناصر التكلفة : المواد ، الأجور ، المصروفات مبنية وفقا لأوجه النشاط المختلفة (صناعية ، تسويقية ، إدارية) ، بالإضافة إلى تبويب هذه العناصر وفقا لعلاقتها بوحدة التكلفة (التكاليف المباشرة ، التكاليف غير المباشرة) ، كذلك يتم تبويبها وفقا بعلاقتها بحجم الإنتاج إلى تكاليف متغيرة وتكاليف ثابتة .

وفى ضوء البيانات التى توفرها تقارير الإنتاج المتجانس وتقارير التكاليف يمكن إجراء قياس تكلفة الوحدات المنتجة وأوجه النشاط المختلفة وفقا لنظريات التكاليف المختلفة من خلال إعداد قوائم التكاليف على النحو التالى :

(١٥٩)

- ١ - نظرية التكاليف الكلية (الإجمالية) .
- ٢ - نظرية التكاليف المباشرة .
- ٣ - نظرية التكاليف المتغيرة (الحدية) .
- ٤ - نظرية تكاليف الطاقة المستغلة .

نظرية التكاليف الإجمالية (الكلية)

وفقا لهذه النظرية يتم قياس تكلفة الوحدات المنتجة سواء
أكانت وحدات تامة أو تحت التشغيل على أساس جميع عناصر
التكاليف الصناعية التي تحملتها الوحدة الاقتصادية خلال المدة
التكاليفية وسواء أكانت تلك العناصر مباشرة أو غير مباشرة كذلك

(١٦٠)

يتم قياس تكلفة الوحدات التامة على أساس التكلفة الصناعية الكلية لهذه الوحدات مضافا إليها التكاليف التسويقية الكلية التي تحملتها الوحدة الاقتصادية في سبيل تصريف وبيع هذه المنتجات

وبهذه الكيفية يمكن التوصل إلى تكلفة الوحدة المنتجة على أساس كلى متضمنة التكلفة المباشرة لهذه الوحدة بالإضافة إلى نصيبها من التكاليف غير المباشرة ، كذلك فإن الوحدات غير التامة في نهاية المدة التكاليفية يتم قياسها على أساس التكلفة المباشرة لهذه الوحدات بالإضافة إلى نصيبها من التكاليف غير المباشرة .

ويحقق القياس المحاسبى للتكاليف وفقا لنظرية التكاليف الكلية الأهداف الآتية :

١ - الوقوف على تكلفة أوجه النشاط المختلفة التى يزاولها المشروع من إنتاج وتسويق وإدارة على أساس التكلفة الكلية لهذه الأنشطة ، بالإضافة إلى تكلفة عناصر الإنتاج من مواد وأجور ومصروفات وصولا إلى التكلفة الكلية للوحدات المنتجة والمباعة .

٢ - تقييم المخزون من الإنتاج التام وغير التام فى نهاية المدة التكاليفية على أساس التكلفة الكلية يحقق مبدأ استقلال المدد التكاليفية حيث يتم تحميل المدة التكاليفية بتكلفة جميع عناصر التكاليف الخاصة بها .

٣ - قياس تكلفة الوحدات المنتجة على أساس التكلفة الكلية يؤدي إلى تحديد المستويات السعريه لهذه المنتجات على المدى البعيد وبحيث يحقق إيراد بيع هذه المنتجات تغطية التكاليف الكلية بالإضافة إلى العائد المناسب أو المستهدف من مزاوله النشاط

ويمكن تجميع عناصر التكاليف وإجراء القياس المحاسبى للتكلفة وفقا لنظرية التكاليف الكلية فى صورة قائمة للتكاليف كالاتى :

(١٦١)

		التكاليف الصناعية
	xxx	مواد مباشرة
	xxx	أجور مباشرة
	xxx	مصروفات مباشرة
xxx		التكلفة الأولية المباشرة
xxx		(+) تكاليف صناعية غير مباشرة
xxx		التكلفة الصناعية للإنتاج
xxx		(+) تكلفة وحدات تحت التشغيل أول الفترة
xxx		(-) تكلفة وحدات تحت التشغيل آخر لفترة
xxx		التكلفة الصناعية للإنتاج التام
xxx		(+) تكلفة إنتاج تام أول الفترة
xxx		(-) تكلفة إنتاج تام آخر الفترة
xxx		التكلفة الصناعية للإنتاج التام والمباع
xxx		(+) تكاليف تسويقية
xxx		تكلفة المبيعات

ويمكن استخدام بيانات التكاليف وفقا لنظرية التكاليف الكلية
التوصل إلى نتائج الأعمال من خلال إعداد قائمة نتائج الأعمال
كالآتي :

xxx	إيراد المبيعات
xxx	تكلفة المبيعات
xxx	مجمل الربح
xxx	(-) تكاليف إدارية
xxx	صافى الربح

مثال :

البيانات التالية خاصة بمصنع الشركة الهندسية عن شهر
يناير ٢٠٠٧م.

١ - تقرير الإنتاج عن شهر يناير ٢٠٠٧م.

الوحدات تحت التشغيل أول الشهر ٦٠٠ وحدة
وحدات تامة فى نهاية الشهر أول الشهر ٢٠٠٠ وحدة
وحدات تحت التشغيل فى نهاية الشهر ٨٠٠ مستوى إتمامها
٦٠%

وحدات تامة أول الشهر ٥٠٠ وحدة

وحدات تامة آخر الشهر ٣٠٠ وحدة

٢ - تقرير التكاليف عن شهر يناير ٢٠٠٧م :

التكاليف الصناعية :

تكلفة وحدات تحت التشغيل أول المدة ٣٢٠٠ ج , تكلفة
وحدات تامة أول المدة ٨٧٥٠ ج .

تكلفة المواد المستخدمة خلال الشهر ١٢٠٠٠ ج مباشرة ,
٣٠٠٠ ج غير مباشرة .

تكلفة الأجور عن الشهر ١٤٠٠٠ ج مباشرة ٢٠٠٠ ج غير
مباشرة

المصروفات الصناعية غير المباشرة ٣٠٠٠ ج .

التكاليف التسويقية :

٨٥٠٠ ج منها ٢٥٠٠ ج تكاليف غير مباشرة

(١٦٣)

التكاليف الإدارية : ٤٥٠٠ ج .

فإذا علمت أن سعر بيع الوحدة خلال الشهر ٢٥ ج والمطلوب إعداد قائمة التكاليف ونتائج الأعمال وفقا لنظرة التكاليف الكلية .

تمهيد :

الوحدات التامة المنتجة خلال الشهر = ٢٠٠٠ وحدة

(+) الوحدات التامة أول الشهر = ٥٠٠ وحدة

وحدات تامة متاحة للبيع = ٢٥٠٠ وحدة

(-) وحدات تامة آخر الشهر = ٣٠٠ وحدة

وحدات تامة مباعة = ٢٢٠٠ وحدة

إيراد المبيعات عن شهر يناير = ٢٥ × ٢٢٠٠ = ٥٥٠٠٠ ج

تقرير الإنتاج المتجانس :

نظرا لعدم توافر مستوى إتمام الوحدات تحت التشغيل فى بداية الشهر معنى ذلك إنه لن نستطيع إعداد تقرير الإنتاج المتجانس وفقا للتدفق الطبيعى للإنتاج ومن ثم يعد تقرير الإنتاج المتجانس وفقا لطريقة متوسط التكلفة كالآتى :

وحدات تامة خلال الشهر = ٢٠٠٠ وحدة تامة

(+) وحدات تحت التشغيل آخر الشهر

٨٠٠ وحدة مستوى إتمامها ٦٠% = ٤٨٠ وحدة تامة

الإنتاج التام المتجانس خلال الشهر = ٢٤٨٠ وحدة

ويمكن تصوير تقرير الإنتاج المتجانس على النحو التالى :

تقرير الإنتاج المتجانس وفقا لطريقة متوسط التكلفة

(١٦٤)

إنتاج متجانس		إنتاج فعلى		بيان
وحدات	%	%	وحدات	
٢٠٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٠٠٠	١ - إنتاج تام
<u>٤٨٠</u>	٦٠	٦٠	<u>٨٠٠</u>	٢ - تحت التشغيل
٢٤٨٠			٢٨٠٠	

تجميع التكاليف :

(التكلفة الأولية المباشرة = (مواد مباشرة + أجور مباشرة)

$$+ ١٢٠٠٠ =$$

$$١٤٠٠٠ = ٢٦٠٠٠ ج$$

التكاليف الصناعية غير المباشرة = (مواد غير مباشرة + أجور غير مباشرة + مصروفات غير مباشرة)

$$٣٠٠٠ + ٢٠٠٠ + ٣٠٠٠ =$$

$$= ٨٠٠٠ ج$$

* التكلفة الصناعية خلال الشهر =

$$٣٤٠٠٠ = ٨٠٠٠ + ٢٦٠٠٠ ج$$

وحتى يمكن التوصل إلى التكلفة الصناعية للإنتاج يضاف إلى التكلفة الصناعية خلال الشهر تكلفة الوحدات تحت التشغيل

$$+ ٣٤٠٠٠ =$$

$$٣٧٢٠٠ = ٣٢٠٠٠ ج$$

(١٦٥)

● متوسط تكلفة الوحدة المنتجة خلال الشهر =

$$\text{ج } ١٥ = ٣٧٢٠٠ \div ٢٣٨٠$$

● تكلفة الإنتاج التام = $٢٠٠٠ \times ١٥ =$

ج ٣٠٠٠٠

تكلفة الوحدات غير التامة آخر الشهر =

$$= ٨٠٠ \times ١٥ \times ٦٠\%$$

٧٢٠٠ وحدة

وحتى يمكن قياس التكلفة الصناعية للوحدات التامة والمباعة
يضاف إلى التكلفة الصناعية للإنتاج التام تكلفة الوحدات التامة أول
الشهر ($٣٠٠٠٠ + ٨٧٥٠ = ٣٨٧٥٠$ ج) .

● متوسط التكلفة الصناعية للوحدة التامة والمباعة

$$= ٣٨٧٥٠ \div ٢٥٠٠ =$$

ج ١٥,٥

● تكلفة المخزون من الإنتاج التام في نهاية الشهر

$$= ٣٠٠ \times ١٥,٥ =$$

ج ٤٦٥٠

التكلفة الصناعية للإنتاج التام والمباع

$$= ٣٨٧٥٠ - ٤٦٥٠ =$$

ج ٣٤١٠٠

تكلفة المبيعات = $٣٤١٠٠ + ٨٥٠٠ =$

ج ٤٢٦٠٠

وتجدر الإشارة إلى أنه طالما تم إعداد تقرير الإنتاج
المتجانس وفقا لطريقة متوسط التكلفة فإن الأمر يستلزم استخدام
متوسط التكلفة سواء عند قياس تكلفة الوحدات التامة (بإضافة تكلفة

(١٦٦)

الوحدات تحت التشغيل أول الفترة) أو عند قياس تكلفة الوحدات التامة المباعة (بإضافة تكلفة الوحدات التامة فى أول الفترة) وهذا بدوره أدى إلى تغير متوسط التكلفة الصناعية للوحدة المنتجة خلال الشهر من (١٥) جنيها للوحدة إلى (١٥,٥) جنيها للوحدة التامة المباعة .

ويمكن إعداد قائمة التكاليف ونتائج الأعمال كالآتى :

قائمة التكاليف عن شهر يناير ٢٠٠٧م
وفقا لنظرية التكاليف الإجمالية

(١٦٧)

التكاليف الصناعية	
١٢٠٠٠	مواد مباشرة
١٤٠٠٠	أجور مباشرة
٢٦٠٠٠	التكلفة الأولية المباشرة
	(+) تكاليف صناعية غير مباشرة
٣٠٠٠	مواد
٢٠٠٠	أجور
٨٠٠٠	مصرفات
٣٤٠٠٠	التكلفة الصناعية للإنتاج خلال الشهر
٣٢٠٠	(+) تكلفة وحدات تحت التشغيل أول الشهر
٣٧٢٠٠	
٧٢٠٠	(-) تكلفة وحدات تحت التشغيل آخر الشهر
٣٠٠٠٠	التكلفة الصناعية للإنتاج التام
٨٧٥٠	(+) تكلفة إنتاج تام أول الشهر
٣٨٧٥٠	
٤٦٥٠	(-) تكلفة إنتاج تام آخر الشهر
٣٤١٠٠	التكلفة الصناعية للإنتاج التام والمباع
٨٥٠٠	(+) التكاليف التسويقية
٤٢٦٠٠	تكلفة المبيعات

قائمة نتائج الأعمال عن شهر يناير ٢٠٠٧م
وفقا لنظرية التكاليف الإجمالية

٥٥٠٠٠	إيراد المبيعات
٤٢٦٠٠	(-) تكلفة المبيعات
١٤٤٠٠	مجمل الربح
٤٥٠٠	(-) تكاليف إدارية
٩٩٠٠	صافي الربح

(١٦٨)

هذا وقد يتم إعداد قائمة التكاليف ونتائج الأعمال وفقا لنظرية التكاليف الإجمالية في بداية المدة التكاليفية وفي هذه الحالة فإن الأمر يستلزم تقدير بيانات التكاليف المنتظرة خلال المدة بالإضافة إلى كمية الإنتاج المخططة عن هذه الفترة ومن ثم فإن قائمة التكاليف في هذه الحالة قد تكون معيارية أو مخططة .

وحتى يمكن إعداد قائمة للتكاليف ونتائج الأعمال وفقا لنظرية التكاليف الإجمالية على أساس فعلى (تكاليف فعلية) فإن الأمر يتطلب الانتظار إلى نهاية المدة التكاليفية حتى يتم حصر وتجميع التكاليف غير المباشرة الخاصة بهذه المدة .

مثال (٢)

في المثال السابق إذا علمت أن مستوى إتمام الوحدات تحت التشغيل أول كان ٦٥% والمطلوب إعداد تقرير الإنتاج المتجانس وقائمة التكاليف ونتائج الأعمال وفقا لطريقة التدفق الطبيعي .

تقرير الإنتاج المتجانس وفقا لطريقة التدفق الطبيعي

إنتاج متجانس		إنتاج فعلى		بيان
وحدات	%	وحدات	%	
٢١٠	٣٥	٦٠٠	٦٥	
١٤٠٠	١٠٠	١٤٠٠	١٠٠	١ - الإنتاج تام خلال الشهر : وحدات تحت التشغيل أول الشهر
٤٨٠	٦٠	٨٠٠	٦٠	وحدات جديدة
٢٠٩٠		٢٨٠٠		٢ - تحت التشغيل آخر الشهر

(١٦٩)

متوسط تكلفة الوحدة المنتجة خلال الشهر

=

$$\text{ج } ١٦,٢٧ = ٢٠٩٠ \div ٣٤٠٠٠$$

تكلفة الإنتاج التام خلال الشهر

$$\times ١٦,٢٧ =$$

$$\text{ج } ٢٦١٩٤,٧٠ = (٢١٠ + ١٤٠٠)$$

$$\text{ج } ٢٩٣٩٤,٧ = \text{تكلفة الإنتاج التام} = ٢٦١٩٤,٧ + ٣٢٠٠$$

تكلفة الوحدات غير التامة آخر الشهر

$$= ٨٠٠ \times ٦٠\%$$

$$\times ١٦,٢٧ = ٧٨٠٩,٦٠ \text{ ج}$$

وتلاشياً لفروق التقريب يمكن قياس تكلفة الوحدات غير التامة
فى آخر الشهر كما يلى :

$$٢٦١٩٤,٧٠ - ٣٤٠٠٠$$

$$= ٧٨٠٥,٣ \text{ ج}$$

تكلفة الوحدات التامة آخر الشهر

$$\times ٣٠٠$$

$$١٦,٢٧ = ٤٨٨١,٠٠ \text{ ج}$$

ويلاحظ أنه تم قياس تكلفة الوحدات التامة فى آخر الشهر
على أساس متوسط تكلفة الوحدة المنتجة خلال شهر نظراً لأننا نتبع

(١٧٠)

طريقة التدفق الطبيعي وهذا معناه أن الوحدات التامة في آخر الشهر تعتبر من الوحدات المنتجة خلال الشهر .

وفي ضوء ما تقدم يمكن تصوير قائمة التكاليف ونتائج الأعمال على النحو التالي :

قائمة التكاليف

		التكاليف الصناعية
٢٦.٠٠٠	١٢.٠٠٠	مواد مباشرة
	١٤.٠٠٠	أجور مباشرة
		التكلفة الأولية المباشرة
		(+) تكاليف صناعية غير مباشرة
٨.٠٠٠	٣.٠٠٠	مواد
	٢.٠٠٠	أجور
	٣.٠٠٠	مصرفات
		التكلفة الصناعية للإنتاج خلال الشهر
٣٤.٠٠٠		(+) تكلفة وحدات تحت التشغيل أول
٣٢.٠٠٠		

(١٧١)

الشهر		٣٧٢٠٠
		٧٨٠٥,٣
		٢٩٣٩٤,٧
		٨٧٥٠
		٣٨١٤٤,٧
		٤٨٨١,٠٠
		٣٣٢٦٣,٧
		٨٥٠٠
		٤١٧٦٣,٧
<p>(-) تكلفة وحدات تحت التشغيل آخر الشهر</p> <p>التكلفة الصناعية للإنتاج التام</p> <p>(+) تكلفة إنتاج تام أول الشهر</p> <p>(-) تكلفة إنتاج تام آخر الشهر</p> <p>التكلفة الصناعية للإنتاج التام والمباع</p> <p>(+) التكاليف التسويقية</p> <p>تكلفة المبيعات</p>		

قائمة نتائج الأعمال

وفقا لنظرية التكاليف الإجمالية عن شهر يناير ٢٠٠٧م

إيراد المبيعات	٥٥٠٠٠
(-) تكلفة المبيعات	٤١٧٦٣,٧
مجمل الربح	١٣٢٣٦,٣
(-) تكاليف إدارية	٤٥٠٠
صافى الربح	٨٧٣٦,٣٠

ويتضح من المثالين السابقين ما يلى :

١ - لم تختلف التكلفة الصناعية للإنتاج خلال الشهر باختلاف طريقة إعداد تقرير الإنتاج المتجانس .

٢ - اختلف متوسط تكلفة الوحدة المنتجة خلال الشهر باختلاف طريقة إعداد تقرير الإنتاج المتجانس وهذا بدوره أدى إلى اختلاف تكلفة الوحدات تحت التشغيل فى آخر

(١٧٢)

الشهر وبالتالي التكلفة الصناعية للإنتاج التام خلال الشهر والإنتاج التام فى آخر الشهر والتكلفة الصناعية للإنتاج التام والمباع وتكلفة المبيعات ، مما أثر بدور على رقم مجمل الربح وصافى الربح

مما سبق يمكن القول أنه فى حالة عدم وجود منتجات تحت التشغيل فى أول المدة التكاليفية ، وعدم وجود وحدات تامة فى أول المدة فإن النتائج التى سوف تظهرها قائمة التكاليف لن تتأثر بطريقة إعداد تقرير الإنتاج المتجانس وفقا لطريقة التدفق الطبيعى أو متوسط التكلفة .

نظرية التكاليف المباشرة

يعتمد القياس المحاسبى للتكاليف وفقا لنظرية التكاليف المباشرة على تبويب عناصر التكاليف وفقا لعلاقتها بوحدة التكلفة إلى تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة بالإضافة إلى التوزيع الوظيفى لتلك العناصر إلى تكاليف صناعية ، تكاليف تسويقية ، تكاليف إدارية وتمويلية .

وتتضمن التكاليف المباشرة كل من التكاليف الصناعية المباشرة والتكاليف التسويقية المباشرة أو بمعنى آخر عناصر التكاليف الصناعية والتسويقية التى يمكن تخصيصها للوحدة المنتجة (التكاليف الصناعية المباشرة) والمباعة (التكاليف التسويقية المباشرة) فى حين تتضمن التكاليف غير المباشرة تلك العناصر من التكاليف الصناعية والتسويقية والإدارية والتى لا يمكن تخصيصها لوحدة التكلفة .

ويتضح من دراسة عناصر التكاليف وفقا لعلاقتها بوحدة التكلفة (مباشرة وغير مباشرة) إن عناصر التكاليف المباشرة (الصناعية والتسويقية) ترتبط بوحدة المنتج ليس فقط من حيث إمكانية تخصيص هذه العناصر إلى وحدة التكلفة ولكن أيضا من حيث إمكانية تحميل المنشأة لهذه العناصر على وحدة التكلفة ، فالمنشأة تتحمل بالتكاليف الصناعية المباشرة فى حالة وجود وحدات منتجة وترتبط هذه التكاليف بكمية هذه الوحدات ، كذلك الأمر بالنسبة للتكاليف التسويقية المباشرة التى تتحملها الوحدة الاقتصادية فى سبيل تسويق وبيع منتجاتها .

أما التكاليف غير المباشرة والتى لا يمكن تخصيصها لوحدة التكلفة فمثل هذه التكاليف تتحملها الوحدة المحاسبية عن مدة تكاليفية وبغض النظر عن كمية الإنتاج أو المبيعات المحققة عن هذه الفترة .

وفى ضوء ما تقدم فإن قياس تكلفة الإنتاج وفقا لنظرية التكاليف المباشرة يقتصر على تلك العناصر من التكاليف والتي ترتبط بالوحدات المنتجة (التكاليف المباشرة) ومن ثم فإن التكلفة الصناعية للوحدات المنتجة تمثل مجموع كل من المواد الصناعية المباشرة والأجور الصناعية المباشرة والمصروفات الصناعية المباشرة . كذلك فإن تكلفة الوحدات المنتجة والمباعة تتمثل فى التكلفة الصناعية المباشرة مضافا إليها التكاليف التسويقية المباشرة متمثلة فى المواد التسويقية المباشرة ، الأجور التسويقية المباشرة ، المصروفات التسويقية المباشرة فى حين تمثل عناصر التكاليف غير المباشرة سواء أكانت صناعية أو تسويقية وكذلك الأمر تعتبر جميع عناصر التكاليف الإدارية تكلفة مرتبطة بفترة زمنية ويتم تحميلها على قائمة نتائج الأعمال الخاصة بهذه الفترة .

ووفقا للقياس المحاسبى للتكاليف فى ظل نظرية التكاليف المباشرة يلاحظ الآتى :

١ - يقتصر قياس تكلفة الإنتاج على عناصر التكاليف المباشرة ومن ثم فإن قياس تكلفة الوحدات التامة فى نهاية الفترة يتم على أساس التكلفة المباشرة ، وكذلك الأمر بالنسبة لكل من المنتجات غير التامة فى نهاية الفترة حيث يتم قياس تكلفة مثل هذه المنتجات على أساس تكلفتها الأولية المباشرة ولا تحمل بأى نصيب من التكاليف الصناعية غير المباشرة .

٢ - نظرا لأن الوحدات التامة خلال الفترة يتم قياس تكلفتها على أساس التكاليف الصناعية المباشرة معنى ذلك أن المخزون من الإنتاج التام فى نهاية الفترة سوف يتم قياس تكلفته على أساس التكلفة الصناعية المباشرة والذى بدوره سوف يظهر فى المدة التكاليفية التالية على أساس التكلفة الأولية المباشرة .

(١٧٥)

٣ - الوحدات التامة المباعه يتم قياس تكلفتها على أساس التكلفة الصناعية المباشرة بالإضافة إلى التكاليف التسويقية المباشرة فقط .

٤ - التكاليف غير المباشرة سواء أكانت صناعية أو تسويقية أو إدارية يتم تحميلها بالكامل على قائمة نتائج الأعمال باعتبارها ترتبط بفترة زمنية معينة ولا ترتبط بالوحدات التي تم إنتاجها .

ويمكن تجميع عناصر التكاليف وإجراء القياس المحاسبي للتكلفة وفقا لنظرية التكاليف المباشرة فى صورة قائمة للتكاليف كالآتى :

قائمة التكاليف وفقا لنظرية التكاليف المباشرة

		التكاليف الصناعية
	xxx	مواد مباشرة
	xxx	أجور مباشرة
	xxx	مصروفات مباشرة
xxx		التكلفة الأولية المباشرة
xxx		(+) تكلفة وحدات تحت التشغيل أول الفترة
xxx		(-) تكلفة وحدات تحت التشغيل آخر لفترة
xxx		التكلفة الصناعية المباشرة للإنتاج التام
xxx		(+) تكلفة إنتاج تام أول الفترة
xxx		(-) تكلفة إنتاج تام آخر الفترة
		التكلفة الصناعية المباشرة للإنتاج التام والمباع

(١٧٦)

xxx		(+) تكاليف تسويقية مباشرة
xxx		التكلفة المباشرة للمبيعات

ويمكن استخدام بيانات التكاليف وفقا لنظرية التكاليف المباشرة التوصل إلى نتائج الأعمال من خلال إعداد قائمة نتائج الأعمال كالآتى :

قائمة نتائج الأعمال
وفقا لنظرية التكاليف المباشرة

xxx		المبيعات
xxx		(-) تكلفة المبيعات المباشرة
xxx		مجمل الربح
		(-) التكاليف غير المباشرة
	xxx	صناعية
	xxx	تسويقية
xxx	xxx	إدارية
xxx		صافى الربح

مثال :

باستخدام بيانات المثال السابق إذا علمت أن تكلفة المنتجات تحت التشغيل أول المدة (٣٢٠٠) تحليلها كالآتى : ١٢٨٠ جنيها تكاليف مباشرة ، ١٩٢٠ تكاليف غير مباشرة كذلك فإن تكلفة الإنتاج التام أول الفترة ٨٧٥٠ ج تحليلها كالآتى : تكاليف مباشرة ٦١٢٥٠ ج ، تكاليف غير المباشرة ٢٦٢٥ ج

والمطلوب :

(١٧٧)

إعداد قائمة التكاليف ونتائج الأعمال وفقا لنظرية التكاليف
المباشرة .

تمهيد :

١ - سوف نعتمد فى إعداد تقرير الإنتاج المباشر على نفس
البيانات السابقة .

٢ - تجميع التكاليف :

التكلفة الأولية المباشرة = (مواد مباشرة + أجور مباشرة
(

$$+ ١٢٠٠٠ =$$

$$١٤٠٠٠ = ٢٦٠٠٠ ج$$

وحتى يمكن التوصل إلى التكلفة الصناعية للإنتاج خلال
الشهر يضاف التكلفة المباشرة للوحدات تحت التشغيل أول الشهر

$$= ١٢٨٠ + ٢٦٠٠٠ =$$

$$٢٧٢٨٠ ج .$$

متوسط التكلفة الأولية المباشرة للوحدات المنتجة خلال الشهر

$$\div ٢٧٢٨٠ =$$

$$٢٤٨٠ = ١١ ج$$

التكلفة الأولية المباشرة للإنتاج التام

$$١١ \times ٢٠٠٠ =$$

$$= ٢٢٠٠٠ ج$$

تكلفة الوحدات غير التامة فى آخر الشهر

$$\times ٨٠٠ =$$

$$١١ \times ٦٠ \% = ٥٢٨٠ ج$$

(١٧٨)

وحتى يمكن قياس التكلفة الصناعية المباشرة للوحدات التامة والمباعة يضاف إلى التكلفة الصناعية المباشرة للإنتاج التام التكلفة المباشرة للوحدات التامة في أول الشهر

$$+ ٢٢٠٠٠ =$$

$$ج ٢٨١٢٥ = ٦١٢٥$$

متوسط التكلفة الصناعية للوحدة التامة والمباعة

$$\div ٢٨١٢٥ =$$

$$ج ١١,٢٥ = ٢٥٠٠$$

تكلفة المخزون من الإنتاج التام في نهاية الشهر

$$\times ١١,٢٥ =$$

$$ج ٣٣٧٥ = ٣٠٠$$

التكلفة الصناعية المباشرة للإنتاج التام والمباع

$$- ٢٨١٢٥ =$$

$$ج ٢٤٧٥٠ = ٣٣٧٥$$

وتكلفة المبيعات = ٢٤٧٥٠ + ٦٠٠٠ = ٣٠٧٥٠ جنية

ويمكن إعداد قائمة التكاليف ونتائج الأعمال كالآتي :

قائمة التكاليف

(١٧٩)

وفقاً لنظرية التكاليف المباشرة

عن شهر يناير ٢٠٠٧ م

		التكاليف الصناعية
	١٢٠٠٠	مواد مباشرة
	١٤٠٠٠	أجور مباشرة
٢٦٠٠٠		التكلفة الأولية المباشرة
١٢٨٠		(+) تكلفة وحدات غير تامة أول الفترة
٢٧٢٨٠		
٥٢٨٠		(-) تكلفة وحدات غير تامة آخر الفترة
٢٢٠٠٠		التكلفة الصناعية المباشرة للإنتاج التام
٦١٢٥		(+) تكلفة إنتاج تام أول الشهر (مباشرة)
٢٨١٢٥		
٣٣٧٥		(-) تكلفة إنتاج تام آخر الشهر (مباشرة)
٢٤٧٥٠		التكلفة الصناعية المباشرة للإنتاج التام
٦٠٠٠		والمباع
٣٠٧٥٠		(+) التكاليف التسويقية المباشرة
		تكلفة المبيعات المباشرة

قائمة نتائج الأعمال
وفقا لنظرية التكاليف المباشرة

٥٥٠٠٠		المبيعات
<u>٣٠٧٥٠</u>		(-) تكلفة المبيعات المباشرة
٢٤٢٥٠		مجمّل الربح
		(-) التكاليف غير المباشرة
	٨٠٠٠	صناعية
	٢٥٠٠	تسويقية
<u>١٥٠٠٠</u>	<u>٤٥٠٠</u>	إدارية
٩٢٥٠		صافي الربح

ويلاحظ من قائمة التكاليف ونتائج الأعمال اختلاف تكلفة المخزون في نهاية الفترة عما كانت عليه في قائمة التكاليف الإجمالية نظرا لاقتصار القياس هنا على عناصر التكاليف المباشرة فقط ومن ثم عدم تحميل المخزون من الإنتاج التام وغير التام في نهاية الفترة بأي تكاليف غير مباشرة وهذا بدوره أدى إلى اختلاف رقم صافي الربح (من ٩٩٠٠ إلى ٩٢٥٠) لأن قائمة نتائج الأعمال حملت بجميع عناصر التكاليف غير المباشرة عن المدة التكاليفية ، وبالطبع فإنه في حالة عدم وجود مخزون من الإنتاج غير التام والإنتاج التام في بداية ونهاية المدة التكاليفية فإن نتائج الأعمال لن تتأثر بالقياس المحاسبي للتكلفة وفقا لنظرية التكاليف الإجمالية والتكاليف المباشرة كما يتضح من قائمة التكاليف التالية والتي تم

(١٨١)

إعدادها في ضوء البيانات السابقة وبفرض عدم وجود مخزون من الإنتاج التام وغير التام في أول الشهر وآخره .

قائمة التكاليف

عن شهر يناير ٢٠٠٧م

مباشرة		إجمالية		بيان
				التكاليف الصناعية
	١٢٠٠٠		١٢٠٠٠	مواد
	١٤٠٠٠		١٤٠٠٠	أجور
<u>٢٦٠٠٠</u>		<u>٢٦٠٠٠</u>		التكلفة الأولية
		<u>٨٠٠٠</u>		المباشرة
				(+) تكلفة وحدات
٢٦٠٠٠		٣٤٠٠٠		غير مباشرة
				التكلفة الصناعية
				للإنتاج التام
٦٠٠٠	<u>٦٠٠٠</u>		٦٠٠٠	والمباع
		٨٥٠٠	<u>٢٥٠٠</u>	التكاليف التسويقية
٣٢٠٠٠		٤٢٥٠٠		

(١٨٢)

				مباشرة
				غير مباشرة
				تكلفة المبيعات

قائمة نتائج الأعمال

مباشرة		إجمالية		بيان
٥٥٠٠٠		٥٥٠٠٠		المبيعات :
٣٢٠٠٠		٤٢٥٠٠		(-) تكلفة المبيعات :
٢٣٠٠٠		١٢٥٠٠		مجمّل الربح :
				(-) التكاليف غير المباشرة :
	٨٠٠٠			صناعية :
	٢٥٠٠			تسويقية
١٥٠٠٠	٤٥٠٠	٤٥٠٠	٤٥٠٠	

(١٨٣)

				إدارية :
٨٠٠٠		٨٠٠٠		صافى الربح

نظرية التكاليف المتغيرة

يعتمد القياس المحاسبى للتكاليف وفقا لنظرية التكاليف المتغيرة على تبويب عناصر التكاليف وفقا لعلاقتها بحجم النشاط أو بمعنى آخر عدد الوحدات المنتجة والمباعة وما يترتب على ذلك من إمكانية تبويب عناصر التكاليف إلى :

(١٨٤)

(١) عناصر تكاليف متغيرة :

وهى تلك العناصر من التكاليف التى تغير حجم الإنتاج , فأى زيادة فى حجم الإنتاج يترتب عليها زيادة هذه التكاليف , وبالمثل فإن أى تخفيض لحجم الإنتاج يؤدي إلى تخفيض هذه التكاليف .

وبالإضافة إلى علاقة التغير الطردية بين هذه التكاليف وحجم الإنتاج فإن درجة مرونة هذه التكاليف بالنسبة لحجم الإنتاج تعتبر درجة مرونة كاملة - بمعنى أن أى تغير فى حجم الإنتاج يؤدي إلى تغير هذه التكاليف وبنفس الدرجة , فعلى سبيل المثال زيادة حجم الإنتاج بمعدل ١٥% يؤدي إلى زيادة التكاليف المتغيرة بنسبة ١٥% وهكذا

ونظرا لعلاقة الطردية بين التكاليف المتغيرة وحجم الإنتاج ودرجة المرونة الكاملة التى تمتاز بها هذه العلاقة فإنه عند حجم إنتاج يساوى صفر سوف تتلاشى التكاليف المتغيرة أو بمعنى آخر سوف تساوى صفر وتزداد التكاليف المتغيرة مع أى زيادة فى حجم الإنتاج .

ويترتب على مرونة التكاليف المتغيرة بالنسبة لحجم الإنتاج ثبات نصيب الوحدة من الإنتاج من التكاليف المتغيرة ومن ثم فإنه يمكن القول أن التكاليف المتغيرة بالنسبة لحجم الإنتاج تعتبر ثابتة بالنسبة لوحدة المنتج .

(٢) تكاليف ثابتة :

وهى تلك التكاليف التى تظل ثابتة مع أى تغير فى حجم الإنتاج , بمعنى أن زيادة حجم الإنتاج أو تخفيضه لا يؤثر فى إجمالى هذه التكاليف والتى يتعين على المنشأة تحملها أيا كان حجم الإنتاج .

وبالطبع فإن ثبات هذه التكاليف لا يعتبر ثابتا مطلقا أى لا نهائى ولكن يرتبط بحدود معينة تتمثل فى الطاقة الإنتاجية للمشروع

(١٨٥)

فإذا زاد حجم الإنتاج عن هذه الطاقة فإن الأمر يستلزم إضافة طاقة إنتاجية جديدة وبالتالي زيادة التكاليف الثابتة وعلى ذلك فإن التكاليف الثابتة تمثل تكلفة الطاقة الإنتاجية للمشروع الاقتصادي .

ويترتب على ثبات هذه التكاليف مع تغير حجم الإنتاج أن نصيب وحدة المنتج من التكاليف الثابتة يتغير مع تغير حجم الإنتاج فزيادة عدد الوحدات المنتجة يؤدي إلى تخفيض نصيب وحدة المنتج من التكاليف الثابتة ومن ثم فإنه يمكن القول أن التكاليف الثابتة بالنسبة لحجم الإنتاج تعتبر متغير بالنسبة لوحدة المنتج .

(٣) التكاليف شبه المتغيرة :

بالطبع ليست كل التكاليف متغيرة بدرجة مرونة كاملة أو ثابتة كلياً - ولكن هناك بعض عناصر التكاليف قد تتغير مع أي تغير في حجم إنتاج ولكن ليس بنفس درجة المرونة أو التغير ومن ثم فإنه لا يمكن اعتبارها تكاليف متغيرة وأيضا لا تعتبر تكاليف ثابتة وبالتالي فهي تكاليف شبه متغيرة إذا كانت أقرب إلى التغير منها إلى الثبات (درجة مرونتها أكبر من ٥٠% وأقل من ١٠٠% أو قد تكون أقرب إلى الثبات منها إلى التغير (درجة مرونتها أكبر من صفر % وأقل من ٥٠%) - ومن ثم فإنه قد يعلق عليها التكاليف شبه الثابتة .

وبدراسة مكونات عناصر التكاليف شبه المتغيرة تبين أن تلك العناصر تتكون من مجموعتين من التكاليف : المجموعة الأولى وتتصف بالثبات النسبي مثلها في ذلك مثل التكاليف الثابتة ، والمجموعة الثانية تتغير مع تغير حجم الإنتاج بنسبة معينة تتمثل في معدل التغير لهذه التكاليف ويمكن تحليل التكاليف شبه المتغيرة إلى شقيها الثابت والمتغير والتوصل إلى معدل التغير بإحدى الطرق التالية :

١ - الطريقة البيانية :

(١٨٦)

وتعتمد هذه الطريقة على التمثيل البياني لعناصر التكاليف شبه المتغيرة ومن ثم التعرف على الجزء الثابت من هذه التكاليف والمتغير منها بالإضافة إلى معدل التغير .

٢ - طريقة الحد الأدنى والحد الأعلى :

يمكن فصل الجزء الثابت من التكاليف شبه المتغير بالإضافة إلى معدل التغير الخاص بالجزء المتغير من التكاليف عن طريق مقارنة عنصر التكلفة شبه المتغير عند الحد الأقصى والأدنى لمستوى النشاط وبالتالي يمكن تحديد معدل التغير لهذا العنصر ، ولتحديد الجزء الثابت من عنصر التكاليف شبه المتغيرة يتم استخراج التكاليف المتغيرة لهذا العنصر عند مستوى معين للنشاط باستخدام معدل التغير مضروباً في مستوى النشاط .

مثال :

البيانات التالية تمثل تكلفة عنصر الصيانة وعدد ساعات دوران الآلات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧م

الشهور	تكلفة عنصر الصيانة	ساعات دوران الآلات
يناير	٤٥٠٠ ج	١٥٠٠٠
فبراير	٤٨٠٠ ج	١٨٠٠٠
مارس	٤٣٠٠ ج	١٣٠٠٠
إبريل	٤٠٠٠ ج	١٠٠٠٠
مايو	٤٢٠٠ ج	١٢٠٠٠
يونيه	٤٤٠٠ ج	١٤٠٠٠

(١٨٧)

الحد الأعلى للنشاط ٤٨٠٠.١٨٠٠٠

الحد الأدنى ٤٠٠٠.١٠٠٠٠

الفرق ٨٠٠.٨٠٠٠

معدل التغير = $800 \div 8000 = 10\%$

الجزء المتغير من تكلفة عنصر المصروفات

$= 18000 \times 10\% = 1800$ ج

الجزء الثابت = $4800 - 1800 = 3000$ ج

٣ - الطريقة الرياضية :

يمكن التوصل إلى الجزء الثابت والمتغير ومعدل التغير الخاص بالتكاليف المتغيرة باستخدام المعادلات الرياضية للتعبير عن تحليل عنصر التكلفة شبه المتغير والتي بدورها تتخذ شكل المعادلة التالية :

ص = أ + ب س .

حيث ص تمثل تكلفة العنصر شبه المتغير .

، أ تمثل الجزء الثابت من التكاليف .

، س تمثل الجزء المتغير من التكاليف .

، ب تمثل معدل التغير .

وباستخدام بيانات المثال السابق نجد :

عند الحد الأقصى .

$4800 = أ + ب (18000)$ — (١)

عند الحد الأدنى .

$4000 = أ + ب (4000)$ — (٢)

(١٨٨)

وبطرح (٢) من (١)

$$٨٠٠ = ٨٠٠٠ - ب$$

$$\text{معدل التغير} = ٨٠٠ \div ٨٠٠٠ = ١٠\%$$

وبالتعويض فى (١)

$$٤٨٠٠ = أ + ١٠\% (٨٠٠٠)$$

$$١٨٠٠ + أ =$$

$$أ = ١٨٠٠ - ٤٨٠٠ = ٣٠٠٠ ج$$

معنى ذلك أن الجزء الثابت ٣٠٠٠ ج

والتكاليف المتغيرة تمثل ١٠% من عدد ساعات الدوران الخاصة بالآلات .

ويمكن القول أنه من خلال دراسة العلاقة بين عناصر التكاليف وفقا لعلاقتها بوحدة التكلفة (مباشرة ، غير مباشرة) ووفقا لعلاقتها بحجم الإنتاج (متغيرة ، ثابتة) نجد أن التكاليف المباشرة ترتبط بفترة زمنية معينة وليس بوحدة التكلفة ومن ثم فقد تتغير بعض عناصر التكاليف غير المباشرة مع تغير حجم النشاط ومن ثم فهى تمثل تكاليف متغيرة أو قد لا تتغير مع حجم النشاط وبالتالي فهى تكاليف ثابتة :

وفى ضوء تبويب عناصر التكاليف وفقا لعلاقتها بحجم النشاط إلى تكاليف ثابتة وأخرى متغيرة فإنه يمكن فصل التكاليف الثابتة باعتبارها تكلفة تتحملها الوحدة الاقتصادية فى سبيل توفير الطاقة الإنتاجية اللازمة لمزاولة النشاط ، فى حين تمثل التكاليف المتغيرة تلك التكاليف التى تتحملها الوحدة الاقتصادية فى سبيل إنتاج أو بيع منتجاتها ومن ثم فإن تكلفة الإنتاج إنما تتمثل فى تلك التكاليف التى تتحملها الوحدة الاقتصادية فى سبيل تحقيق هذا الإنتاج (التكاليف المتغيرة) .

(١٨٩)

كذلك فإن الزيادة فى حجم الإنتاج سوف يؤدى إلى زيادة التكاليف المتغيرة فقط (وذلك على المدى القصير وفى حدود الطاقة الإنتاجية للوحدة الاقتصادية) .

وتمثل الزيادة فى مقدار التكاليف نتيجة زيادة حجم الإنتاج بوحدة واحدة (التكلفة الحدية) .

هذا ويعرف النظام المحاسبى الموحد التكاليف الحدية بأنها الزيادة فى التكاليف المترتبة على إنتاج وحدة إضافية وتكون هذه الزيادة مساوية لقيمة التكاليف المتغيرة لوحدة الإنتاج .

ويعتمد القياس المحاسبى للتكاليف وفقا لنظرية التكاليف المتغيرة على قياس التكاليف المتغيرة للوحدات المنتجة والمباعة فى حين تمثل التكاليف الثابتة تكلفة الطاقة الإنتاجية التى تتحملها الوحدة الاقتصادية وبغض النظر عن حجم النشاط المحقق ومن ثم يتم تحميل التكاليف الثابتة بالكامل على قائمة نتائج الأعمال .

وبالطبع فإن الوحدات التى يتم إنتاجها وبيعها وحتى يمكن تحقيق هامش الربح المستهدف فإن الأمر يستلزم أن تقوم كل وحدة منتجة ومباعة بالمساهمة فى تحقيق هذا الهامش من الربح وتقدر هذه المساهمة بمقدار الفرق بين سعر بيع الوحدة وتكلفتها المتغيرة أو حد المساهمة للوحدة , كذلك فإن مجموع المساهمة الحدية للوحدات المنتجة والمباعة أو الربح الحدى .

وحتى يمكن تحقيق الربح المستهدف فإن الأمر يستلزم أن تتعادل المساهمة الحدية الإجمالية مع كل من التكاليف الثابتة ورقم صافى الربح .

ويمكن التعبير عن العلاقات السابقة بالمعادلة الآتية : -

المبيعات - التكلفة المتغيرة = المساهمة الحدية الإجمالية

, المساهمة الحدية الإجمالية

(١٩٠)

= التكاليف الثابتة + صافى الربح
المبيعات - التكلفة المتغيرة = التكلفة الثابتة +
صافى الربح
ويطلق على المعادلة السابقة معادلة التكلفة الحدية .
ويمكن تجميع عناصر التكاليف وفقا لنظرية التكاليف المتغيرة
وإجراء القياس المحاسبى للتكلفة وفقا لنظرية التكاليف المتغيرة فى
صورة قائمة للتكاليف كالآتى :

قائمة التكاليف

وفقا لنظرية التكاليف المتغيرة (الحدية)

		التكاليف الصناعية :
	xxx	مواد مباشرة (متغيرة)

(١٩١)

	xxx	أجور مباشرة (متغيرة)
	xxx	مصروفات مباشرة (متغيرة)
	<u>xxx</u>	ت . ص غير مباشرة متغيرة
xxx		التكلفة الصناعية المتغيرة للإنتاج
xxx		(+) تكلفة وحدات غير تامة أول
<u>xxx</u>		الفترة (متغيرة)
<u>xxx</u>		(-) تكلفة وحدات غير تامة آخر الفترة
		(متغيرة)
xxx		التكلفة الصناعية المتغيرة للإنتاج التام
<u>xxx</u>		والمباع
xxx		(+) تكاليف تسويقية :
		ت . تسويقية مباشرة
		ت . تسويقية غير مباشرة متغيرة
		تكلفة المبيعات المتغيرة

(١٩٢)

قائمة نتائج الأعمال
وفقا لنظرية التكاليف المتغيرة (الحدية)

xxxx		إيراد المبيعات
xxxx		(-) تكلفة المبيعات (المتغيرة)
xxxx		المساهمة الحدية الإجمالية (الربح الحدى)
		(-) التكاليف الثابتة :
	xxxx	تكاليف صناعية غير مباشرة ثابتة
	xxxx	تكاليف تسويقية غير مباشرة ثابتة
xxxx	xxxx	تكاليف إدارية
xxxx		صافى الربح

ويترتب على تجميع التكاليف وفقا لنظرية التكاليف المتغيرة تحميل التكاليف الثابتة بالكامل على قائمة نتائج الأعمال لكونها تكلفة طاقة إنتاجية تتحملها المدة التكاليفية وبغض النظر عن حجم الإنتاج المحقق , وبالتالي سوف يقتصر القياس المحاسبى للتكاليف على التكاليف المتغيرة ومن ثم فإن تكلفة الإنتاج التام والوحدات تحت التشغيل فى نهاية الفترة سوف يتم قياسها على أساس التكلفة المتغيرة

مثال :

البيانات التالية خاصة بمصنع الشركة العربية عن شهر
فبراير ٢٠٠٧ م

١ - تقرير الإنتاج عن شهر فبراير :

* وحدات تحت التشغيل أول الشهر ٨٠٠ وحده مستوى
إتمامها ٦٠% .

* وحدات تامة فى نهاية الشهر ٢٥٠٠ وحدة .

(١٩٣)

* وحدات تحت التشغيل فى نهاية الشهر ٧٠٠ وحدة مستوى
إتمامها ٤٠% .

* وحدة تامة أول الشهر ٦٠٠ وحدة .

* وحدات تامة آخر الشهر ٢٠٠ وحدة .

٢ - تقرير التكاليف شهر فبراير :

التكاليف الصناعية :

التكلفة المتغيرة للوحدات تحت التشغيل أول الشهر =
٤٠٠٠ ج

التكلفة المتغيرة للوحدات التامة أول الشهر = ٤٨٠٠ ج

تكلفة المواد المستخدمة خلال الشهر ١١٧٠٠ جنيها منها
٣٠٠٠ ج مواد غير مباشرة منها ٥٠% متغيرة .

تكلفة الأجور عن الشهر ٦٠٠٠ جنيها منها ١٠٠٠ ج أجور
غير مباشرة والأجور الثابتة ٢٥% .

المصروفات الصناعية غير المباشرة ٣٠٠٠ منها ٧٠٠ ج
مصروفات ثابتة .

التكاليف التسويقية :

تكاليف تسويقية مباشرة ٣٠٠ جنيها .

تكاليف تسويقية غير مباشرة ٤٠٠٠ جنيها منها ١١٠٠ جنيها
تكاليف ثابتة .

التكاليف الإدارية ك ٣٥٠٠ جنيها .

فإذا علمت أن المصنع يتبع طريقة التدفق الطبيعي وأن سعر
بيع الوحدة ١٣ جنيها .

والمطلوب :

(١٩٤)

إعداد قائمة التكاليف ونتائج الأعمال وفقا لنظرية التكاليف المتغيرة .

تمهيد :

الوحدات التامة المنتجة خلال الشهر ٢٥٠٠

(+) وحدات تامة أول الشهر ٦٠٠

٣١٠٠

(-) وحدات تامة آخر الشهر ٢٠٠

وحدات مباعه ٢٩٠٠

إيراد المبيعات = ٢٩٠٠ × ١٣ = ٣٦٧٠٠ ج

تقرير الإنتاج المتجانس وفقا لطريقة التدفق الطبيعي :

(١) استكمال وحدات تحت التشغيل أول الشهر

= ٨٠٠ × ٤٠% = ٣٢٠ وحدة

(٢) الباقي من الإنتاج التام

= ٢٥٠٠ - ٨٠٠ = ١٧٠٠ وحدة

(٣) الوحدات تحت التشغيل آخر الشهر

= ٧٠٠ × ٤٠% = ٢٨٠ وحدة

إجمالي الوحدات التامة المتجانسة

= ٣٢٠ + ١٧٠٠ + ٢٨٠ = ٢٣٠٠ وحدة

تجميع التكاليف :

التكاليف الصناعية المتغيرة :

(١٩٥)

$$= \text{مواد مباشرة} \\ ١٧٠٠ - ٣٠٠٠ = ٧٧٠٠ \text{ ج}$$

$$= \text{أجور مباشرة} \\ ٦٠٠٠ - ١٠٠٠ = ٥٠٠٠ \text{ ج}$$

$$٣٠٠٠ = \text{مواد غير مباشرة متغيرة} \\ \times ٥٠\% = ١٥٠٠ \text{ ج}$$

$$١٠٠٠ = \text{أجور غير مباشرة متغيرة} \\ \times ٧٥\% = ٧٥٠ \text{ ج}$$

$$\text{مصرفات صناعية غير مباشرة متغيرة} \quad ٧٠٠ - ٣٠٠٠ \\ = ٢٣٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{إجمالي التكاليف الصناعية غير مباشرة متغيرة} \\ = ١٧٢٥٠ \text{ ج}$$

وبالطبع فإن التكاليف الصناعية المتغيرة للوحدات المنتجة تمثل تكلفة استكمال الوحدات تحت التشغيل في أول الفترة والوحدات التامة والوحدات تحت التشغيل في نهاية الفترة .

متوسط التكلفة المتغيرة (الحدية) للوحدة

$$= ١٧٢٥٠ \div ٢٣٠٠ = ٧,٥ \text{ جنيه}$$

تكلفة متغيرة للإنتاج غير التام في نهاية الشهر

$$= ٧٠٠ \times ٧,٥ \times ٤٠\% = ٢١٠٠ \text{ ج}$$

التكلفة المتغيرة للإنتاج التام في نهاية الشهر

$$= ٢٠٠٠ \times ٧,٥ =$$

$$١٥٠٠ \text{ ج}$$

ويمكن إعداد قائمة التكاليف ونتائج الأعمال وفقا لنظرية التكاليف المتغيرة كالآتي :

(١٩٦)

قائمة التكاليف عن شهر فبراير ٢٠٠٧ م
وفقا لنظرية التكاليف المتغيرة (الحدية)

(١٩٧)

		تكاليف صناعية مباشرة :
	٧٧٠٠	مواد مباشرة
	٥٠٠٠	أجور مباشرة
		تكاليف صناعية غير مباشرة متغيرة
	١٥٠٠	مواد
	٧٥٠	أجور
	<u>٢٣٠٠</u>	مصرفات
١٧٢٥٠		التكلفة الصناعية المتغيرة للإنتاج
<u>٤٠٠٠</u>		(+) تكلفة متغيرة للوحدات تحت التشغيل أول الشهر
٢١٢٥٠		
<u>٢١٠٠</u>		(-) تكلفة متغيرة للوحدات تحت التشغيل آخر الشهر
١٩١٥٠		
<u>٤٨٠٠</u>		التكلفة الصناعية المتغيرة للإنتاج التام
٢٣٩٥٠		(+) تكلفة متغيرة للوحدات التامة أول الشهر
<u>١٥٠٠</u>		
٢٢٤٥٠		(-) تكلفة متغيرة للوحدات التامة آخر الشهر
	٣٠٠	التكلفة الصناعية المتغيرة للإنتاج التام المباع
		(+) التكاليف التسويقية المتغيرة :
<u>٣٢٠٠</u>	<u>٢٩٠٠</u>	مباشرة
٢٥٦٥٠		غير مباشرة متغيرة

(١٩٨)

		تكلفة المبيعات المتغيرة
--	--	-------------------------

قائمة نتائج الأعمال
وفقا لنظرية التكاليف المتغيرة (الحدية)
عن شهر فبراير ٢٠٠٧م

٣٦٧٠٠		إيراد المبيعات
٢١٦٥٠		(-) تكلفة المبيعات (المتغيرة)
١١٠٥٠		المساهمة الحدية الإجمالية (الربح الحدى)
		(-) التكاليف الثابتة :
		تكاليف صناعية غير مباشرة ثابتة
	١٥٠٠	مواد :
	٢٥٠	أجور :
	٧٠٠	مصروفات :
	١١٠٠	تكاليف تسويقية غير مباشرة ثابتة:
٧٠٥٠	٣٥٠٠	تكاليف إدارية :
٤٠٠٠		صافى الربح

وتجدر الإشارة إلى أن القياس المحاسبى للتكلفة وفقا لنظرية التكاليف المتغيرة لا يعد هدفا فى حد ذاته بقدر ما هو أسلوب تستطيع من خلاله محاسبة التكاليف توفير نوعية معينة من البيانات التى بدورها تساعد الإدارة فى تحديد المستويات السعرية للوحدات المنتجة فى المدى القصير .

بالإضافة إلى تخطيط الربحية وحجم الإنتاج والمبيعات .

(١٩٩)

فمن خلال معادلة التكلفة الحدية السابق الإشارة إليها سوف نجد :

$$\text{المبيعات} - \text{التكاليف المتغيرة} = \text{التكلفة الثابتة} + \text{صافى الربح}$$

وبفرض أن سعر بيع الوحدات التى يتم إنتاجها ثابت فإن متوسط التكلفة المتغيرة للوحدة سوف يكون ثابتاً معنى ذلك أن مساهمة الحدية للوحدات المباعة سوف يكون متساو وهذا بدوره يعنى أن :

$$\text{المبيعات} - \text{التكاليف المتغيرة} = \text{المساهمة الحدية الإجمالية}$$
$$\text{والمساهمة الحدية الإجمالية} = \text{التكاليف الثابتة} + \text{صافى الربح}$$

كذلك إذا ما كانت المنشأة تتبع سياسة ثبات المخزون أو أن جميع الوحدات التى يتم إنتاجها سوف تباع فى الفترة التكاليفية بالإضافة إلى زيادة رقم الوحدات المنتجة والمباعة لن يؤثر على سعر بيع الوحدات أو متوسط التكلفة المتغيرة معنى ذلك أن المساهمة الحدية الإجمالية سوف تتعادل مع عدد الوحدات المنتجة والمباعة ومن ثم فإن معادلة التكلفة الحدية سوف تتخذ الصورة التالية :

$$\text{حد المساهمة للوحدة} \times (\text{عدد الوحدات المنتجة والمباعة})$$

$$= \text{التكاليف الثابتة} + \text{صافى الربح}$$

كذلك فإن :

$$= \text{عدد الوحدات المنتجة والمباعة}$$

$$(\text{تكاليف ثابتة} + \text{صافى الربح}) \div \text{حد المساهمة}$$

حجم الإنتاج الحدى :

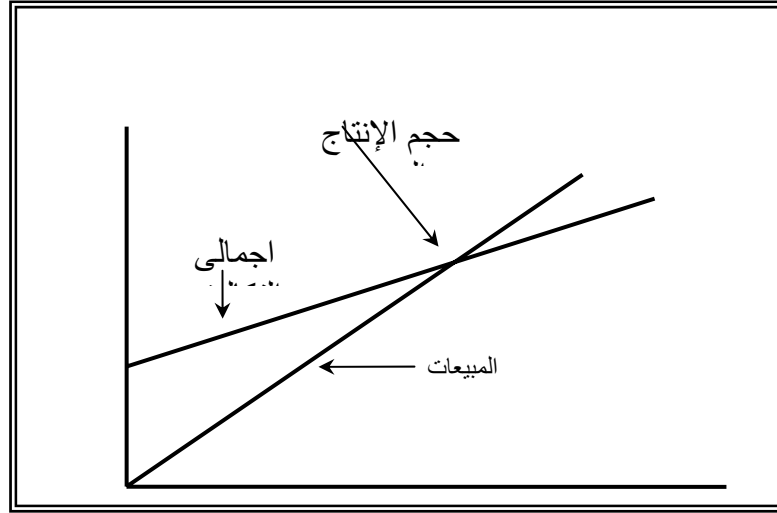
(٢٠٠)

يقصد بحجم الإنتاج الحدى عدد الوحدات من الإنتاج الذى تكفى حصيلة بيعها إلى تغطية كل من التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة (التكاليف الكلية) ومن ثم فإنه عند هذه الحجم من الإنتاج والمبيعات لن تحقق المنشأة أى أرباح وبالمثل فلن تتحمل أى خسائر .

وقد عرف النظام المحاسبى الموحد حجم الإنتاج الحدى بأنه حجم معين من الإنتاج تكفى صافى حصيلة بيعه (بعد خصم التكاليف المتغيرة) لتغطية التكاليف الثابتة .

وتمثل النقطة التى تتحقق عندها إيرادات النشاط الحدى نقطة التعادل أو تلك النقطة التى تتساوى عندها إيرادات النشاط الجارى مع التكاليف الكلية .

ويمكن توضيح حجم الإنتاج الحدى بيانيا كما يلى :



ويمكن الوصول إلى حجم الإنتاج الحدى باستخدام معادلة التكلفة الحدية كالتى :

(٢٠١)

عند حجم الإنتاج الحدى لا تتحقق أية أرباح ومن ثم تتخذ معادلة التكلفة الحدية الصورة التالية :

$$\text{حد المساهمة} \times (\text{عدد الوحدات المنتجة والمباعة}) = \text{التكاليف الثابتة}$$

$$\text{عدد الوحدات التى تحقق حجم الإنتاج الحدى} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{حد المساهمة}}$$

ويمكن استخدام بيانات معادلة التكلفة الحدية فى مجال تسعير المنتجات وتخطيط حجم النشاط من خلال الأمثلة الآتية :

مثال (١) :

إحدى المنشآت تقوم بإنتاج السلعة (س) وتبلغ تكلفتها المتغيرة ١٠ ج والتكاليف الثابتة ٣٠٠٠ ج سنويا ، فإذا علمت أن سعر بيع الوحدة ١٥ ج .

المطلوب :

(١) تحديد حجم الإنتاج الحدى للمنشأة .

(٢) ما هو عدد الوحدات اللازم إنتاجها وبيعها لتحقيق ربح قدرة ٢٠٠٠ جنية .

$$\text{حد المساهمة} = ١٥ - ١٠ = ٥ \text{ ج}$$

$$\text{حجم الإنتاج الحدى} = ٣٠٠٠ \div ٥ = ٦٠٠ \text{ وحدة}$$

$$\text{حجم الإنتاج اللازم لتحقيق ربح قدرة ٢٠٠٠ ج}$$

$$= (٣٠٠٠ + ٢٠٠٠) \div ٥ = ١٠٠٠ \text{ وحدة}$$

ويتضح ذلك من خلال قائمة التكاليف ونتائج الأعمال كالآتى

(٢٠٢)

١٥٠٠٠	إيرادات المبيعات (١٠٠٠ ×)
١٠٠٠٠	(١٥)
	(-) التكاليف المتغيرة (١٠٠٠ ×)
٥٠٠٠	(١٠)
٣٠٠٠	المساهمة الحدية الإجمالية
٢٠٠٠	(-) التكاليف الثابتة
	صافى الربح

مثال (٢)

أوضحت الدراسات التسويقية للشركة العربية إمكانية بيع ٤٠٠٠ وحدة خلال عام ٢٠٠٧ فإذا علمت أن التكاليف الثابتة للشركة ٨٠٠٠ ج ، وتبلغ التكلفة المتغيرة للوحدة ١٠ جنيه .
المطلوب :

تحديد سعر بيع الوحدة خلال عام ٢٠٠٧ علما بأن الشركة ترغب في تحقيق ربح قدرة ١٢٠٠٠ جنيه .
المساهمة الحدية الإجمالية = التكاليف الثابتة + صافى الربح

$$= ٨٠٠٠ + ١٢٠٠٠ = ٢٠٠٠٠ ج$$

المساهمة الحدية الإجمالية

$$= \text{إيراد المبيعات} - \text{تكاليف متغيرة}$$

$$= \text{إيراد المبيعات} - ٤٠٠٠٠ ج$$

$$= \text{إيراد المبيعات} = ٢٠٠٠٠ ج + ٤٠٠٠٠ ج = ٦٠٠٠٠ ج$$

(٢٠٣)

وسعر بيع الوحدة = ٦٠٠٠٠ ج ÷ ٤٠٠٠٠ ج = ١٥

ج

نظرية تكاليف الطاقة المستغلة

(٢٠٤)

يترتب على تبويب عناصر التكاليف وفقا لعلاقتها بحجم الإنتاج ومن ثم القياس المحاسبى للتكلفة وفقا لنظرية التكاليف المتغيرة قياس تكلفة أوجه النشاط (الإنتاج والتسويق) على أساس التكاليف المتغيرة ، فى حين يتم تحميل جميع عناصر التكاليف الثابتة على قائمة نتائج الأعمال لكونها تمثل تكلفة الطاقة الإنتاجية .

وهذا بدوره يمثل مجالا لنقد أسلوب القياس المحاسبى للتكلفة وفقا لنظرية التكاليف المتغيرة نظرا لأن الوحدات التى يتم إنتاجها وبيعها لا تحمل بتكلفة الطاقة الإنتاجية التى توفرها المنشأة والتى بدورها تمثل أحد عوامل الإنتاج التى تستخدم فى مزاولة النشاط .

ومن ثم فإن الأمر يستلزم تحميل الوحدات التى يتم إنتاجها وبيعها بتكلفة من الطاقة الإنتاجية والطاقة التسويقية التى استخدمت فى إنتاج وتسويق هذه الوحدات .

وللوقوف على الكيفية التى يمكن بها تحديد ما يخص الوحدات المنتجة والمباعة فإن من تكلفة الطاقة الإنتاجية والتسويقية فإن الأمر يستوجب بادئ ذى بدء التعرف على المفاهيم المختلفة للطاقة .

الطاقة الإنتاجية :

هى قدرة الوحدة الاقتصادية على إنتاج قدر معين من وحدات المنتج خلال فترة زمنية معينة .

ويتم قياس الطاقة الإنتاجية بنفس وحدات قياس الإنتاج

الطاقة التسويقية :

هى قدرة الوحدة الاقتصادية على تصريف وبيع الوحدات المنتجة خلال فترة زمنية معينة .

(٢٠٥)

كذلك فإن مفاهيم الطاقة الإنتاجية تتعدد وفقا لكيفية القياس كالآتى^١ :

١ - الطاقة القصوى :

هى طاقة الإنتاج المحددة - خلال فترة زمنية معينة - وفقا لمواصفات عوامل الإنتاج مع فرض توافر مجموعة متكاملة من الاشتراطات كالصيانة المنتظمة وقوة عمالة مدربة ذات كفاية إنتاجية معينة ، وتوافر مستلزمات الإنتاج بالمواصفات المحددة ويستبعد عند حساب الطاقة القصوى ذلك الجزء الذى لا يمكن تحقيقه بسبب إعداد الآلات للإنتاج والصيانة وللانتقال من عملية لأخرى فى حدود المعدلات الفنية المستقرة .

٢ - الطاقة المتاحة :

هى الطاقة القصوى مستبعداً منها الاختناقات داخل مجموعة مراكز الإنتاج وتقاس الطاقة المتاحة لأضعف مرحلة أو عملية إنتاجية .

٣ - طاقة برنامج الإنتاج :

هى الطاقة التى يستلزمها برنامج الإنتاج فى الوحدة الاقتصادية .

٤ - الطاقة الفعلية للإنتاج (الطاقة المستغلة) :

هى الطاقة المتاحة للإنتاج خلال فترة زمنية مطروحا منها الطاقة العاطلة (غير المستغلة فعلا فى الإنتاج) خلال تلك الفترة .
مما سبق يتضح أن التكاليف الثابتة التى تتحملها الوحدة الاقتصادية فى سبيل توفير الطاقة سوف تمثل أحد عناصر التكلفة فى حالة الانتفاع بهذه الطاقة إنطلاقا من مفهوم التكلفة بكونها

^١ - النظام المحاسبى الموحد ، الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢٣ لسنة ١٩٩٦م
طبعة ١٩٧٦م ص ١٣٥

(٢٠٦)

تضحية اقتصادية مقابل الحصول على منفعة ، فى حين لا تمثل التكاليف الثابتة التى تتحملها المنشأة مقابل طاقة غير مستغلة أحد عناصر تكلفة النشاط .

وهذا بدوره يمثل جوهر القياس المحاسبى للتكاليف وفقا لنظرية تكاليف الطاقة المستغلة ، حيث يتم إجراء القياس المحاسبى أخذاً فى الاعتبار التكاليف المتغيرة لأوجه النشاط باعتبارها تكلفة مزاوله النشاط بالإضافة إلى تكلفة الجزء المستغل من الطاقة التى توفرها الوحدة الاقتصادية لهذا النشاط .

ويتم قياس نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية من خلال التعرف على الطاقة الفعلية للإنتاج (الطاقة المستغلة) والقدر الذى تمثله من الطاقة الإنتاجية المتاحة وبهذه الكيفية يمكن التوصل إلى تكلفة الجزء غير المستغل من الطاقة ويحمل على قائمة نتائج الأعمال .

فإذا كانت التكاليف الصناعية الثابتة لإحدى المشروعات ٤٠٠٠ جنيها ، والتكاليف التسويقية الثابتة ٣٠٠٠ جنيها ، والطاقة الإنتاجية المتاحة ٤٠٠٠٠ ساعة ، والتسويقية ٥٠٠٠ وحدة وكانت الطاقة الإنتاجية المستغلة ٣٠٠٠ ساعة والوحدات المباعة ٤٠٠٠ وحدة معنى ذلك :

• نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية

$$= ٤٠٠٠٠ \div ٣٠٠٠٠ =$$

%٧٥

• نسبة استغلال الطاقة التسويقية

$$= ٥٠٠٠ \div ٤٠٠٠ =$$

%٨٠

• تكلفة الطاقة الإنتاجية المستغلة

(٢٠٧)

$$= 70\% \times 4000 =$$

ج ٣٠٠٠

• تكلفة الطاقة التسويقية المستغلة

$$= 80\% \times 3000 =$$

ج ٢٤٠٠

• تكلفة الطاقة الإنتاجية غير المستغلة

$$= 4000 - 3000 =$$

ج ١٠٠٠

• تكلفة الطاقة التسويقية غير المستغلة

$$= 2400 - 3000 =$$

ج ٦٠٠

ويترتب على اعتبار عناصر التكاليف الثابتة الصناعية والتسويقية التي تقابل الجزء المستغل من الطاقة الإنتاجية والتسويقية أحد عناصر التكلفة تحميل كل من الوحدات التامة والمباعة بالإضافة إلى المخزون من الإنتاج التام وتحت التشغيل في نهاية الفترة بهذه التكاليف في حين تعتبر التكاليف الثابتة الصناعية والتسويقية التي تقابل الجزء غير المستغل من الطاقة بمثابة تكلفة فترة زمنية ويتم تحميلها على قائمة الدخل .

مثال :

باستخدام بيانات المثال السابق وبفرض :

- ١ - نصيب الوحدات تحت التشغيل أول الشهر من التكاليف الثابتة وفقا لنسبة استغلال الطاقة ٣٠٠ ج والوحدات التامة ٤٦٦ ج .
- ٢ - نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة خلال الشهر ٩٠% والتسويقية ٨٠% .

(٢٠٨)

المطلوب :

إعداد قائمة التكاليف ونتائج الأعمال وفقا لنظرية تكاليف الطاقة المستغلة .

تجميع التكاليف :

التكاليف الصناعية :

(أ) تكاليف متغيرة :

$$= \text{مواد مباشرة} \\ ١١٧٠٠ - ٣٠٠٠ = ٧٧٠٠ \text{ ج}$$

$$= \text{أجور مباشرة} \\ ٦٠٠٠ - ١٠٠٠ = ٥٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{مواد غير مباشرة} = ١٥٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{أجور غير مباشرة} = ٧٥٠ \text{ ج}$$

$$\text{صروفات غير مباشرة} = ٢٣٠٠ \text{ ج}$$

(ب) تكاليف ثابتة طاقة مستغلة :

$$(٢٥٠ + ١٥٠٠)$$

$$٧٠٠ + ٩٠\% = ٢٢٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{إجمالي تكلفة الإنتاج (طاقة مستغلة)} = ١٩٤٥٥ \text{ ج}$$

متوسط تكلفة الوحدة (طاقة مستغلة)

$$١٩٤٥٥$$

$$٢٣٠٠ \div ٨,٤٥ = \text{تقريبا}$$

(٢٠٩)

تكلفة وحدات غير تامة فى نهاية الشهر

٧٠٠

$$\text{ج } ٢٣٦٦ = ٤٠\% \times ٨,٤٥ \times$$

تكلفة وحدات غير تامة فى نهاية الشهر

$$\text{ج } ١٦٩٠ = ٨,٤٥ \times ٢٠٠$$

ويمكن إعداد قائمة التكاليف ونتائج الأعمال كالآتى :-

(٢١٠)

قائمة التكاليف
وفقا لنظرية تكاليف الطاقة المستغلة
عن شهر فبراير ٢٠٠٧م

		<u>تكاليف صناعية متغيرة :</u>
	٧٧٠٠	مواد مباشرة
	٥٠٠٠	أجور مباشرة
	١٥٠٠	مواد غير مباشرة متغيرة
	٧٥٠	أجور غير مباشرة متغيرة
	٢٣٠٠	مصروفات صناعية ثابتة (طاقة مستغلة)
١٩٤٥٥	<u>٢٢٠٥</u>	<u>التكاليف الصناعية للإنتاج (طاقة مستغلة)</u>
		(+) تكلفة وحدات تحت التشغيل أول الشهر (طاقة مستغلة)
٤٣٠٠		
<u>٢٣٧٥٥</u>		
		(-) تكلفة وحدات تحت التشغيل آخر الشهر (طاقة مستغلة)
٢٣٦٦		
<u>٢١٣٨٩</u>		التكلفة الصناعية للإنتاج التام (طاقة مستغلة)
٥٢٦٦		(+) تكلفة إنتاج تام أول الشهر (طاقة مستغلة)
<u>٢٦٦٥٥</u>		
١٦٩٠		(-) تكلفة إنتاج آخر الشهر (طاقة مستغلة)
<u>٢٤٩٦٥</u>		التكلفة الصناعية للإنتاج التام المباع
<u>٢٤٩٦٥</u>		التكلفة الصناعية للإنتاج التام المباع:
		(+) التكاليف التسويقية :
	٣٢٠٠	متغيرة

(٢١١)

ثابتة (طاقة مستغلة)	٨٨٠	٤٠٨٠
تكلفة المبيعات		٢٩٠٤٥

قائمة نتائج الأعمال
وفقا لنظرية الطاقة المستغلة
عن شهر فبراير ٢٠٠٧م

إيراد المبيعات		٣٦٧٠٠
(-) تكلفة المبيعات		٢٩٠٤٥
مجمّل الربح		٧٦٥٥
(-) تكاليف ثابتة (طاقة غير مستغلة)		
صناعية	٢٤٥	
تسويقية	٢٢٠	
(-) تكاليف إدارية	٣٥٠٠	٤٩٦٥
صافي الربح		٢١٩٠

استنتاجات هامة :

أوضحنا النظريات المختلفة لقياس التكلفة وهى :

- ١ - نظرية التكاليف الإجمالية (الكلية) .
- ٢ - نظرية التكاليف المباشرة .
- ٣ - نظرية التكاليف المتغيرة (الحدية)
- ٤ - نظرية تكاليف الطاقة المستغلة .

وكما يتضح فإن كل نظرية من هذه النظريات تعتبر مدخل لقياس التكلفة وتستند إلى أسس علمية فى تحقيق هذا القياس وذلك لخدمة أغراض معينة .

فمن خلال مدخل القياس الإجمالى للتكلفة يمكن الوقوف على التكلفة لوحدة المنتج وتكلفة المبيعات الإجمالية التى بدورها تعتبر أداة إدارة المنشأة فى تحقيق الرقابة على التكاليف الإجمالية وتسعير المنتجات .

من ناحية أخرى إذا ما نظرنا إلى عناصر التكاليف وفقا لعلاقتها بوحدة المنتج سوف نجد أن هناك عناصر تكاليف مباشرة يمكن تخصيصها لوحدة التكلفة أولا بأول ، وبالتالي قياس التكلفة المباشرة للوحدات التي يتم إنتاجها والوحدات التي يتم بيعها فور إتمام عمليتي الإنتاج والبيع .

أما عناصر التكاليف غير المباشرة فيتم توزيعها على الوحدات المنتجة (التكاليف الصناعية) والوحدات المباعة (التكاليف التسويقية) وهذا لن يتحقق إلا في نهاية المدة التكاليفية وبعد أن يتم حصر الوحدات المنتجة والمباعة والتكاليف غير المباشرة .

معنى ذلك أن القياس المحاسبى الإجمالى (عناصر التكاليف المباشرة وعناصر التكاليف غير المباشرة) لن يتحقق إلا في نهاية المدة التكاليفية ومن ثم سوف يقتصر القياس هنا على القياس التاريخى للتكلفة مما يؤدي إلى تقليص فاعلية نظام محاسبة التكاليف فى مجال الرقابة خاصة وأن القياس المحاسبى للتكلفة سوف يتم فى نهاية المدة التكاليفية .

ومن هنا وانطلاقاً من كون التكاليف غير المباشرة لا ترتبط بوحدة التكلفة بقدر ارتباطها بالمدة التكاليفية ، يمكن إجراء القياس المحاسبى للتكلفة وفقاً لمدخل التكاليف المباشرة وهذا بدوره سوف يحقق القياس المحاسبى للتكلفة أولاً بأول وفور انتهاء عملية الإنتاج والبيع ، على أن يتم تحميل التكاليف غير المباشرة على قائمة نتائج الأعمال .

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن الاستفادة من مدخلات القياس المحاسبى للتكلفة (الإجمالى والمباشر) بحيث يتم قياس التكلفة المباشرة على أساس فعلى وتحقيقاً للقياس المحاسبى الإجمالى يتم قياس التكاليف غير المباشرة على أساس تقديرى باستخدام معدلات لتحميل التكاليف غير المباشرة على النحو الذى سوف يتم إيضاحه فى موضوع لاحق .

(٢١٤)

على الجانب الآخر قد تضطر الوحدة الاقتصادية إلى تخفيض أسعار بيع المنتجات الخاصة بها خاصة في حالة وجود منافسة بين منتجي هذه السلع ويبقى أمام إدارة المنشأة القرار عما أن تخفض أسعار منتجاتها أو تتوقف عن الإنتاج وتخرج من دائرة المنافسة .

والسؤال الذى يطرح نفسه فى مثل هذه الحالة هل تستطيع المنشأة تخفيض أسعار البيع الخاصة بها وإلى أى مدى وهل الأفضل أن تلجأ إلى تخفيض أسعارها أم تتوقف مؤقتا عن الإنتاج (بفرض عدم وجود بديل آخر) .

لا شك أن توقف المنشأة عن الإنتاج سوف يترتب عليه تحمل المنشأة بالتكاليف الثابتة بالكامل وتلك بدورها سوف تمثل الخسارة التى تتحملها المنشأة فإذا قررت إنتاج عدد معين من الوحدات سوف يترتب عليه تحمل المنشأة بالتكلفة المتغيرة لهذه الوحدات ، معنى ذلك أن حصيلة بيع الوحدات المنتجة يجب أن تغطى على الأقل التكلفة المتغير لهذه الوحدات ، وإلا سوف يترتب على إنتاج وبيع هذه الوحدات زيادة الخسائر التى تتحملها المنشأة بمقدار الفرق بين التكلفة المتغيرة وإيراد المبيعات .

ومن هنا يمكن القول أنه فى ظروف منشأة بهذه الكيفية تستطيع أن تخفض أسعار البيع إلى ما يغطى التكلفة المتغيرة وبالطبع فإن ذلك يكون على المدى القصير .

فعلى سبيل المثال إذا كانت التكاليف الثابتة للمنشأة ١٠٠٠٠ جنيه شهريا وتوقفت عن الإنتاج فإنها سوف تتحمل بخسارة شهرية قدرها ١٠٠٠٠ جنيه (ما يعادل التكاليف الثابتة الشهرية) .

فإذا ما قامت هذه الوحدة بإنتاج وحدة واحدة خلال الشهر التالى وبلغت تكلفتها المتغيرة ١٠ جنيهات وقامت ببيعها مبلغ ١٥ جنيه فإن هذه الوحدة سوف تساهم فى تخفيض الخسائر التى تتحملها المنشأة بمقدار المساهمة الحدية لهذه الوحدة (١٥ - ١٠) وتنفخض

(٢١٥)

الخسائر التى تتحملها المنشأة إلى ٩٩٩٥ (١٠٠٠٠ - ٥) إلى أن يصل الإنتاج إلى الحجم الحدى (١٠٠٠٠ ÷ ٥ = ٢٠٠٠ وحدة) وعندها لن تتحمل المنشأة بأية خسائر كما أنها لن تحقق أية أرباح ، وأية وحدة منتج سوف يتم إنتاجها بعد حجم الإنتاج الحدى سوف يؤدي إلى تحقيق أرباح وبقدر مساهمتها الحدية .

معنى ذلك أنه من خلال مدخل قياس التكلفة وفقا لنظرية التكاليف المتغيرة يمكن توفير البيانات اللازمة لتحديد المستويات السعرية فى ظل ظروف المنافسة وفى الأمد القصير .

أخيرا ومن خلال استبعاد تكلفة الطاقة الإنتاجية والتسويقية غير المستغلة يمكن تقييم أداء إدارة المنشأة من حيث مدى كفاءتها فى استغلال الطاقة الإنتاجية والتسويقية المتاحة بالمنشأة والتعرف على أسباب وتكلفة الطاقة غير المستغلة والعمل على تلافى عدم استغلال هذه الطاقة .

خلاصة القول فإن نظريات التكاليف هى عبارة عن مدخلات متعددة للقياس لخدمة أغراض متعددة .

وهذا ما يوضحه الشكل التالى :

(٢١٦)

نظريات قياس
التكلفة

مدخلات
قياس

مفاهيم متعددة للتكلفة

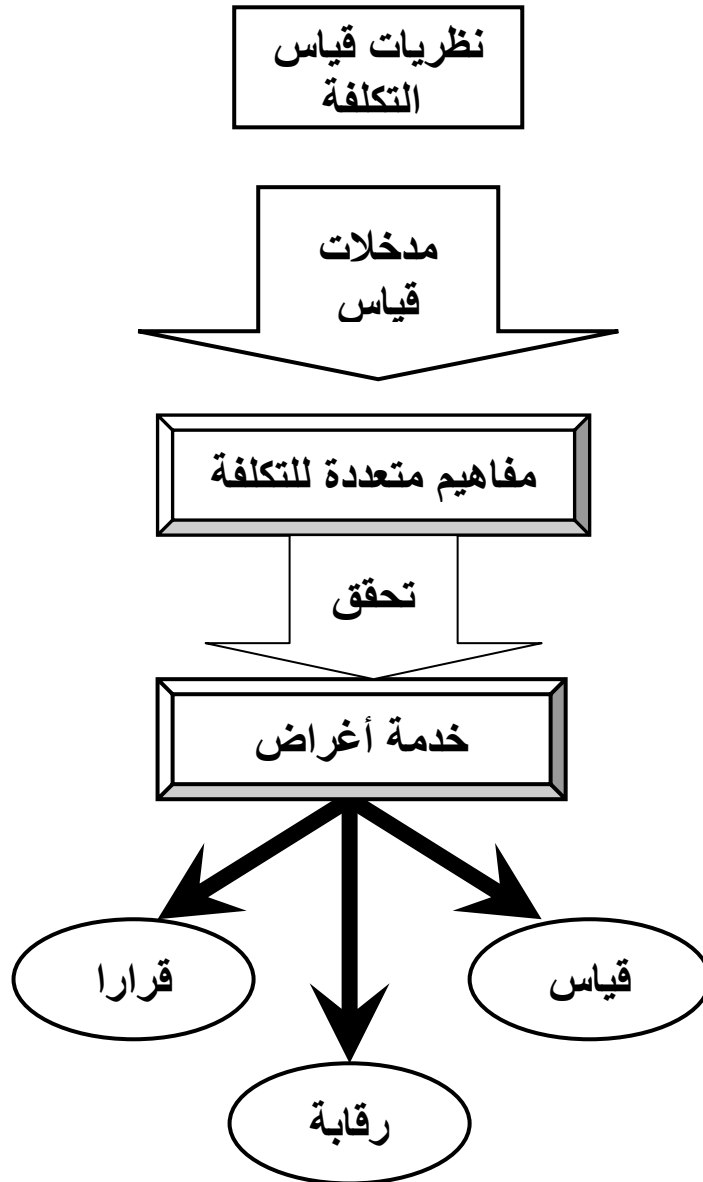
تحقق

خدمة أغراض

قرارا

قياس

رقابة



(٢١٧)

مثال عام

الشركة الهندسية تقوم بإنتاج وتسويق المنتج (أ) وفيما يلي بيانات الإنتاج والتكاليف عن شهر مارس ٢٠٠٨ م :

أولا : بيانات الإنتاج :

بيان	الكمية	مستوى الإتمام
وحدات تحت التشغيل ٣/١	١٥٠٠	٦٠%
وحدات تامة ومحوّلة للمخازن	٥٠٠٠	١٠٠%
وحدات تحت التشغيل ٣/٣١	٥٠٠	٤٠%
وحدات تامة بالمخازن ٣/١	١٤٠٠	
وحدات تامة بالمخازن ٣/١٣	٨٠٠	

ثانيا : بيانات التكاليف :

١ - متوسط تكلفة الوحدة خلال شهر فبراير ٢٠٠٨ م : ٢٥ جنيه وتحليلها

تكاليف مباشرة : ١٥,٠٠ ج ، تكاليف غير مباشرة متغيرة : ٧,٠٠ ج

تكاليف غير مباشرة ثابتة : ٣,٠٠ ج

٢ - تكاليف شهر مارس ٢٠٠٨ م:

* التكاليف الصناعية :

تكاليف صناعية مباشرة :

مواد : ٣٤٤٠٠ ج ، أجور مباشرة : ٣٨٧٠٠ ج

(٢١٨)

تكاليف صناعية غير مباشرة :

مواد : ١٧٢٠٠ ج منها ٥٠% متغيرة .

أجور : ١٢٩٠٠ ج منها ٦٠% ثابتة .

مصرفات : ٨٦٠٠ ج منها ٨٠% ثابتة .

• التكاليف التسويقية :

تكاليف تسويقية مباشرة : مواد : ٨٤٠٠ ج ، أجور : ٨٤٠٠ ج

تكاليف تسويقية غير مباشرة : مواد : ٤٢٠٠ ج منها ٥٥% متغير .

أجور : ٢٨٠٠ ج منها ٣٥% ثابت .

مصرفات : ١٤٠٠ ج منها ٧٥% ثابت .

• التكاليف الإدارية : مواد : ١٠٠٠ ج ، أجور : ٦٥٠٠ ج ، مصرفات : ٥٠٠ ج .

فإذا علمت :

١ - بلغ سعر بيع الوحدة خلال الشهر ٤٠ ج

٢ - نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية خلال شهر مارس ٨٠% وشهر فبراير ٧٥% .

٣ - نسبة استغلال الطاقة التسويقية خلال شهر مارس ٧٥% وشهر فبراير ٨٠% .

٤ - تتبع الشركة طريقة التدفق الطبيعي .

المطلوب : إعداد قائمة التكاليف ونتائج الأعمال عن شهر مارس ٢٠٠٨م وفقا لنظريات التكاليف المختلفة .

(٢١٩)

أولا : تقرير الإنتاج المتجانس
وفقا لطريقة التدفق الطبيعي

الإنتاج المتجانس		الإنتاج الفعلي		بيان
وحدات	%	%	وحدات	
٦٠٠	٤٠	٦٠	١٥٠٠	١ - وحدات تامة : (٥٠٠٠)
٣٥٠٠	١٠	١٠	٣٥٠٠	وحدات تحت التشغيل ٣/١
٢٠٠	٠	٠	٥٠٠	وحدات تامة خلال الشهر
٤٣٠٠	٤٠	٤٠	٥٥٠٠	٢ - وحدات تحت التشغيل ٣/٣١
				إجمالي

(٢٢٠)

ثانيا : تجميع التكاليف :

تكلفة الوحدات تحت التشغيل في ٣/١ :

$$\text{التكلفة الإجمالية} = ١٥٠٠ \times ٢٥ \text{ ج} \times ٦٠ \% = ٢٢٥٠٠ \text{ ج}$$

التكلفة المباشرة

$$= ١٥٠٠ \times ١٥ \text{ ج} \times ٦٠ \% = ١٣٥٠٠ \text{ ج}$$

التكلفة المتغيرة

$$= ١٥٠٠ \times (١٥ + ٧) \times ٦٠ \% = ١٩٨٠٠ \text{ ج}$$

التكلفة (طاقة مستغلة)

$$= ١١٩٨٠٠ + (٣ \times ١٥٠٠) \times ٦٠ \% \times ٧٥ \% =$$

$$= ٢١٨٢٥ + ٢٠٢٥ = ٢١٨٢٥ \text{ ج}$$

تكلفة الوحدات التامة في ٣/١ :

$$\text{التكلفة الإجمالية} = ١٤٠٠ \times ٢٥ = ٣٥٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{التكلفة المباشرة} = ١٤٠٠ \times ١٥ = ٢١٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{التكلفة المتغيرة} = ١٤٠٠ \times (١٥ + ٧) = ٣٠٨٠٠ \text{ ج}$$

التكلفة طاقة مستغلة =

$$٣٠٨٠٠ + ١٤٠٠ \times (٣ \times ٧٥ \%) = ٣٣٩٥٠ \text{ ج}$$

• تحليل التكاليف غير المباشرة :

(٢٢١)

التكاليف الصناعية غير المباشرة :

بيان		إجمالي	متغير	ثابت
مواد أجور مصرفات	غير مستغل			
	مستغل	١٧٢٠٠	٨٦٠٠	٦٨٨٠
		١٢٩٠٠	٥١٦٠	٦١٩٢
		٨٦٠٠	١٧٢٠	٥٥٠٤
				١٣٧٦

التكاليف التسويقية غير المباشرة

بيان		إجمالي	متغير	ثابت
مواد أجور مصرفات	غير مستغل			
	مستغل	٤٢٠٠	٢٣١٠	١٤١٨
		٢٨٠٠	١٨٢٠	٧٣٥
		١٤٠٠	٣٥٠	٧٨٧
				٢٦٣

المبيعات :

(٢٢٢)

وحدات تامة أول الشهر ١٤٠٠

(+) وحدات تامة خلال الشهر ٥٠٠٠

أجمالي ٦٤٠٠

(-) وحدات تامة آخر الشهر ٨٠٠

وحدات تامة مباعه ٥٦٠٠

إيراد المبيعات = ٥٦٠٠ × ٤٠ = ٢٢٤٠٠٠ ج

أولا : قائمة التكاليف

وفقا لنظرية التكاليف الإجمالية

بيان	التكاليف	الإنتاج المتجانس	م.ت. الوحدة
<u>التكاليف الصناعية المباشرة :</u>			
مواد ص . مباشرة	٣٤٤٠٠	٤٣٠٠	٨,٠٠
أجور صناعية مباشرة	٣٨٧٠٠	٤٣٠٠	٩,٠٠
التكلفة الأولية	٧٣١٠٠	٤٣٠٠	١٧,٠٠
<u>(+) تكاليف ص . غير مباشرة</u>			
مواد ص . غير مباشرة	١٧٢٠٠	٤٣٠٠	٤,٠٠
أجور ص . غير مباشرة	١٢٩٠٠	٤٣٠٠	٣,٠٠
مصروفات ص . غير مباشرة	٨٦٠٠	٤٣٠٠	٢,٠٠
التكلفة الصناعية للإنتاج	١١١٨٠٠	٤٣٠٠	٢٦,٠٠
(+) ت . وحدات تحت التشغيل ٣/١	٢٢٥٠٠	٩٠٠	٢٥,٠٠
	١٣٤٣٠٠	٥٢٠٠	٢٥,٨٣
(-) ت . وحدات تحت التشغيل	٥٢٠٠	٢٠٠	٢٦,٠٠

(٢٢٣)

٣/٣١			
التكلفة الصناعية للإنتاج التام	١٢٩١٠٠	٥٠٠٠	٢٥,٨٢
(+) ت . وحدات تامة ٣/١	٣٥٠٠٠	١٤٠٠	٢٥,٠٠
	١٦٤١٠٠	٦٤٠٠	٢٥,٦٤
(-) ت . وحدات تامة ٣/٣١	٢٠٨٠٠	٨٠٠	٢٦,٠٠
التكلفة الصناعية للإنتاج التام	١٤٣٣٠٠	٥٦٠٠	٢٥,٥٩
المباع			
(+) تكاليف تسويقية			
مواد مباشرة	٨٤٠٠	٥٦٠٠	١,٥٠
أجور مباشرة	٨٤٠٠	٥٦٠٠	١,٥٠
مواد غير مباشرة	٤٢٠٠	٥٦٠٠	٠,٧٥
أجور غير مباشرة	٢٨٠٠	٥٦٠٠	٠,٥٠
مصروفات غير مباشرة	١٤٠٠	٥٦٠٠	٠,٢٥
تكلفة المبيعات	١٦٨٥٠٠	٥٦٠٠	٣٠,٠٩

قائمة نتائج الأعمال
وفقا لنظرية التكاليف الإجمالية

المبيعات	٢٢٤٠٠٠	٥٦٠٠	٤٠,٠٠
(-) تكلفة المبيعات	١٦٨٥٠٠	٥٦٠٠	٣٠,٠٩
مجمّل الربح	٥٥٥٠٠		
(-) تكاليف إدارية			
مواد	١٠٠٠		
أجور	٦٥٠٠		
مصروفات	٥٠٠		
صافي الربح	٤٧٥٠٠		

(٢٢٤)

من قائمة التكاليف الإجمالية يتضح أن متوسط تكلفة الوحدة المنتجة خلال الشهر (التكلفة الإجمالية بلغ ٢٦,٠٠ ج وبالتالي تم قياس تكلفة الوحدات تحت التشغيل والوحدات التامة في نهاية الشهر على أساس هذه التكلفة آخذاً في الاعتبار أن الشركة تتبع طريقة التدفق الطبيعي وبالتالي فإن الوحدات الباقية في نهاية الشهر وسواء أكانت تحت التشغيل أو وحدات تامة تعتبر من الوحدات المنتجة خلال الشهر وبالتالي يتم حساب تكلفتها على أساس التكلفة الصناعية للإنتاج خلال الشهر .

ثانياً : قائمة التكاليف

وفقاً لنظرية التكاليف المباشرة

بيان	التكاليف	الإنتاج	م.ت.
	ف	المتجانس	الوحدة
التكاليف الصناعية المباشرة :			
مواد ص . مباشرة	٣٤٤٠	٤٣٠٠	٨,٠٠

(٢٢٥)

		٠	
٩,٠٠	٤٣٠٠	٣٨٧٠	أجور صناعية مباشرة
		٠	
١٧,٠	٤٣٠٠	٧٣١٠	التكلفة الأولية المباشرة للإنتاج
٠		٠	
١٥,٠	٩٠٠	١٣٥٠	(+) ت . وحدات تحت التشغيل
٠		٠	٣/١
١٦,٦	٥٢٠٠	٨٦٦٠	
٥		٠	
١٧,٠	٢٠٠	٣٤٠٠	(-) ت . وحدات تحت التشغيل
٠			٣/٣١
١٦,٦	٥٠٠٠	٨٣٢٠	التكلفة الصناعية المباشرة للإنتاج
٤		٠	التام
١٥,٠	١٤٠٠	٢١٠٠	(+) ت . وحدات تامة ٣/١
٠		٠	
١٦,٢	٦٤٠٠	١٠٤٢	
٨		٠٠	
١٧,٠	٨٠٠	١٣٣٦	(-) ت . وحدات تامة ٣/٣١
٠		٠٠	
١٦,١	٥٦٠٠	٩٠٦٠	التكلفة الصناعية للإنتاج التام المباع
٨		٠	
			(+) تكاليف تسويقية مباشرة
١,٥٠	٥٦٠٠	٨٤٠٠	مواد مباشرة
١,٥٠	٥٦٠٠	٨٤٠٠	أجور مباشرة
١٩,١	٥٦٠٠	١٠٧٤	التكلفة المباشرة للمبيعات
٨		٠٠	

(٢٢٦)

قائمة نتائج الأعمال
وفقا لنظرية التكاليف المباشرة

٤٠,٠٠	٥٦٠٠	٢٢٤٠٠٠	المبيعات
١٩,١٨	٥٦٠٠	١٠٧٤٠٠	(-) التكلفة المباشرة المبيعات
		١١٦٦٠٠	مجمّل الربح
			(-) تكاليف غير مباشرة
			<u>ت . ص غير مباشرة</u>
		١٧٢٠٠	مواد ص . غير مباشرة
		١٢٩٠٠	أجور ص . غير مباشرة
		٨٦٠٠	مصروفات ص . غير مباشرة
			<u>ت . تسويقية غير مباشرة</u>
		٤٢٠٠	مواد تسويقية غير مباشرة
		٢٨٠٠	أجور تسويقية غير مباشرة
		١٤٠٠	مصروفات تسويقية غير مباشرة
			(-) تكاليف إدارية
		١٠٠٠	مواد
		٦٥٠٠	أجور
		٥٠٠	مصروفات
		٦١٥٠٠	صافي الربح

(٢٢٧)

وكما يتضح من قائمة التكاليف السابقة فقد بلغت التكلفة الأولية المباشرة للإنتاج خلال الشهر ١٧,٠٠ جنية وقد تم قياس تكلفة الوحدات تحت التشغيل والوحدات التامة في نهاية على أساس هذه التكلفة تطبيقا لطريقة التدفق الطبيعي .

هذا وقد تم تحميل جميع التكاليف غير المباشرة (الصناعية ، التسويقية ، الإدارية) على قائمة نتائج الأعمال .

ثالثا : قائمة التكاليف

وفقا لنظرية التكاليف المتغيرة (الحدية)

بيان	التكاليف	الإنتاج	م.ت.
ف	المتجانس	الوحدة	
التكاليف الصناعية المتغيرة :			
<u>التكاليف الصناعية المباشرة :</u>			
مواد ص . مباشرة	٣٤٤٠	٤٣٠٠	٨,٠٠
أجور صناعية مباشرة	٣٨٧٠	٤٣٠٠	٩,٠٠
<u>التكاليف الصناعية غير المباشرة المتغيرة</u>			
مواد صناعية غير مباشرة متغيرة	٨٦٠٠	٤٣٠٠	٢,٠٠
أجور صناعية غير مباشرة متغيرة	٥١٦٠	٤٣٠٠	١,٢٠
مصروفات صناعية غير مباشرة متغيرة	١٧٢٠	٤٣٠٠	٠,٤

(٢٢٨)

٢٠,٦ ٠	٤٣٠٠	٨٨٥٨ ٠	التكلفة الصناعية المتغيرة للإنتاج
٢٢,٠ ٠	٩٠٠	١٩٨٠ ٠	(+) ت . وحدات تحت التشغيل ٣/١
٢٠,٨ ٤	٥٢٠٠	١٠٨٣ ٨٠	
٢٠,٦ ٠	٢٠٠	٤١٢٠	(-) ت . وحدات تحت التشغيل ٣/٣١
٢٠,٨ ٥	٥٠٠٠	١٠٤٢ ٦٠	التكلفة الصناعية المتغيرة للإنتاج التام
٢٢,٠ ٠	١٤٠٠	٣٠٨٠ ٠	(+) ت . وحدات تامة ٣/١
٢١,١ ٠	٦٤٠٠	١٣٥٠ ٦٠	
٢٠,٦ ٠	٨٠٠	١٦٤٨ ٠	(-) ت . وحدات تامة ٣/٣١
٢١,١ ٨	٥٦٠٠	١١٨٥ ٨٠	التكلفة الصناعية للإنتاج التام المباع
			(+) تكاليف تسويقية
			<u>تكاليف تسويقية مباشرة</u>
١,٥٠	٥٦٠٠	٨٤٠٠	مواد مباشرة
١,٥٠	٥٦٠٠	٨٤٠٠	أجور مباشرة
			تكاليف تسويقية غير مباشرة متغيرة
٠,٤١	٥٦٠٠	٢٣١٠	مواد
٠,٣٣	٥٦٠٠	١٨٢٠	أجور
٠,٠٦	٥٦٠٠	٣٥٠	مصرفات
٢٤,٩ ٨	٥٦٠٠	١٣٩٨ ٦٠	التكلفة المتغيرة للمبيعات

(٢٢٩)

قائمة نتائج الأعمال
وفقا لنظرية التكاليف المتغيرة

٤٠,٠٠	٥٦٠٠	٢٢٤٠٠٠	المبيعات
٢٤,٩٨	٥٦٠٠	١٣٩٨٦٠	(-) التكلفة المباشرة المبيعات
		٨٤١٤٠	الربح الحدى (المساهمة الحدية الإجمالية)
			(-) تكاليف ثابتة
			<u>ت . ص ثابتة</u>
١,٥٤	٥٦٠٠	٨٦٠٠	مواد ص . ثابتة
١,٣٨	٥٦٠٠	٧٧٤٠	أجور ص . ثابتة
١,٢٣	٥٦٠٠	٦٨٨٠	مصروفات ص . ثابتة
			<u>ت . تسويقية ثابتة</u>
٠,٣٤	٥٦٠٠	١٨٩٠	مواد تسويقية ثابتة
٠,١٨	٥٦٠٠	٩٨٠	أجور تسويقية ثابتة
٠,١٩	٥٦٠٠	١٠٥٠	مصروفات تسويقية ثابتة
			<u>تكاليف إدارية</u>
٠,١٨	٥٦٠٠	١٠٠٠	مواد
١,١٦	٥٦٠٠	٦٥٠٠	أجور
٠,٠٩	٥٦٠٠	٥٠٠	مصروفات
٨,٧٥	٥٦٠٠	٤٩٠٠٠	صافى الربح

من قائمة التكاليف السابقة يتضح أنه تم قياس تكلفة الإنتاج على أساس التكاليف المتغيرة التى تضم التكاليف المباشرة بالكامل بالإضافة إلى الجزء المتغير من التكاليف غير المباشرة .

هذا وقد بلغت التكلفة المتغيرة للوحدة المنتجة خلال الشهر ٢٠,٦٠ ج وبالتالي تم قياس تكلفة الوحدات تحت التشغيل والوحدات التامة على أساس هذه التكلفة تطبيقا لطريقة التدفق الطبيعى .

(٢٣٠)

رابعاً : قائمة التكاليف
وفقاً لنظرية الطاقة المستغلة

بيان	التكاليف	الإنتاج	م.ت.
ف	المتجانس	الوحدة	
التكاليف الصناعية المتغيرة :			
<u>التكاليف الصناعية المباشرة :</u>			
مواد ص . مباشرة	٣٤٤٠ .	٤٣٠٠	٨,٠٠
أجور صناعية مباشرة	٣٨٧٠ .	٤٣٠٠	٩,٠٠
<u>التكاليف الصناعية غير المباشرة المتغيرة</u>			
مواد صناعية غير مباشرة متغيرة	٨٦٠٠	٤٣٠٠	٢,٠٠
أجور صناعية غير مباشرة متغيرة	٥١٦٠	٤٣٠٠	١,٢٠
مصروفات صناعية غير مباشرة متغيرة	١٧٢٠	٤٣٠٠	٠,٤٠
التكلفة الصناعية المتغيرة للإنتاج	٨٨٥٨ .	٤٣٠٠	٢٠,٦ .
<u>(+) التكاليف الصناعية الثابتة طاقة مستغلة</u>			
مواد	٦٨٨٠	٤٣٠٠	١,٦٠

(٢٣١)

١,٤٤	٤٣٠٠	٦١٩٢	أجور
١,٢٨	٤٣٠٠	٥٥٠٤	مصرفات
٢٤,٩ ٢	٤٣٠٠	١٠٧١ ٥٦	التكلفة الصناعية للإنتاج طاقة مستغلة
٢٤,٢ ٥	٩٠٠	٢١٨٢ ٥	(+) ت . وحدات تحت التشغيل ٣/١
٢٤,٨ ٠	٥٢٠٠	١٢٨٩ ٨١	
٢٤,٩ ٢	٢٠٠	٤٩٨٤	(-) ت . وحدات تحت التشغيل ٣/٣١
٢٤,٨ ٠	٥٠٠٠	١٢٣٩ ٩٧	التكلفة الصناعية للإنتاج التام طاقة مستغلة
٢٢,٠ ٠	١٤٠٠	٣٣٩٥ ٠	(+) ت . وحدات تامة ٣/١
٢٤,٦ ٨	٦٤٠٠	١٥٧٩ ٤٧	
٢٤,٩ ٢	٨٠٠	١٩٩٣ ٦	(-) ت . وحدات تامة ٣/٣١
٢٤,٦ ٤	٥٦٠٠	١٣٨٠ ١١	التكلفة الصناعية للإنتاج التام المباع

تابع : قائمة التكاليف
وفقا لنظرية الطاقة المستغلة

٢١,١	٥٦٠٠	١٣٨٠	التكلفة الصناعية للإنتاج التام المباع
------	------	------	---------------------------------------

(٢٣٢)

٨		١١	
			(+) تكاليف تسويقية
			<u>تكاليف تسويقية مباشرة</u>
١,٥٠	٥٦٠٠	٨٤٠٠	مواد مباشرة
١,٥٠	٥٦٠٠	٨٤٠٠	أجور مباشرة
			<u>تكاليف تسويقية غير مباشرة متغيرة</u>
٠,٤١	٥٦٠٠	٢٣١٠	مواد
٠,٣٣	٥٦٠٠	١٨٢٠	أجور
٠,٠٦	٥٦٠٠	٣٥٠	مصرفات
			<u>تكاليف تسويقية ثابتة طاقة مستغلة</u>
٠,٢٥	٥٦٠٠	١٤١٨	مواد
٠,١٣	٥٦٠٠	٧٣٥	أجور
٠,١٤	٥٦٠٠	٧٨٧	مصرفات
٢٨,٩ ٧	٥٦٠٠	١٦٢٢ ٣١	تكلفة المبيعات طاقة مستغلة

(٢٣٣)

قائمة نتائج الأعمال
وفقا لنظرية الطاقة المستغلة

٤٠,٠٠	٥٦٠٠	٢٢٤٠٠٠	المبيعات
٢٨,٩٧	٥٦٠٠	١٦٢٢٣١	(-) التكلفة المباشرة المبيعات
		٦١٧٦٩	مجمّل الربح
			(-) تكاليف ثابتة طاقة غير مستغلة
			<u>ت . ص ثابتة طاقة غير مستغلة</u>
٠,٣١	٥٦٠٠	١٧٢٠	مواد
٠,٢٨	٥٦٠٠	١٥٤٨	أجور
٠,٢٥	٥٦٠٠	١٣٧٦	مصرفات
			<u>ت . تسويقية ثابتة طاقة غير مستغلة</u>
٠,٠٨	٥٦٠٠	٤٧٢	مواد
٠,٠٤	٥٦٠٠	٢٤٥	أجور
٠,٠٥	٥٦٠٠	٢٦٣	مصرفات
			<u>تكاليف إدارية</u>
٠,١٨	٥٦٠٠	١٠٠٠	مواد
١,١٦	٥٦٠٠	٦٥٠٠	أجور
٠,٠٩	٥٦٠٠	٥٠٠	مصرفات
٨,٦٠	٥٦٠٠	٤٨١٤٥	صافي الربح

من القائمة السابقة يتضح أن تكلفة الوحدة المنتجة خلال الشهر بلغت ٢٤,٩٢ ج وبالتالي فقد تم قياس التكلفة الخاصة بالوحدات تحت التشغيل والوحدات التامة في آخر الشهر على أساس هذه التكلفة .

(٢٣٤)

أما إذا كانت المنشأة تسير على سياسة متوسط التكلفة ففي هذه الحالة سوف يتم قياس تكلفة الوحدات تحت التشغيل والوحدات التامة على أساس متوسط التكلفة كما يتضح من المثال التالي :

مثال عام (٢) :

باستخدام بيانات المثال السابق وبفرض أن الشركة تتبع طريقة متوسط التكلفة

المطلوب :

تصوير قائمة التكاليف ونتائج الأعمال وفقا لنظريات التكاليف المختلفة .

تقرير الإنتاج المتجانس (على أساس متوسط التكلفة)

الإنتاج المتجانس		الإنتاج الفعلي		بيان
وحدات	%	%	وحدات	
٥٠٠٠	١٠	١٠	٥٠٠٠	١ - وحدات تامة :
٢٠٠	٠	٠	٥٠٠	(٥٠٠٠)
٥٢٠٠	٤٠	٤٠	٥٥٠٠	٢ - وحدات تحت التشغيل
				٣/٣١
				اجمالي

(٢٣٥)

أولا : قائمة التكاليف
وفقا لنظرية التكاليف الإجمالية

بيان	التكاليف	الإنتاج المتجانس	م.ت. الوحدة
<u>التكاليف الصناعية المباشرة :</u>			
مواد ص . مباشرة	٣٤٤٠٠		
أجور صناعية مباشرة	٣٨٧٠٠		
<u>(+) تكاليف ص . غير مباشرة</u>			
مواد ص . غير مباشرة	١٧٢٠٠		
أجور ص . غير مباشرة	١٢٩٠٠		
مصروفات ص . غير مباشرة	٨٦٠٠		
(+) ت . وحدات تحت التشغيل ٣/١	٢٢٥٠٠	٩٠٠	٢٥,٠٠

(٢٣٦)

٢٥,٨٣	٥٢٠٠	١٣٤٣٠٠	التكلفة الصناعية للإنتاج
٢٥,٨٣	٢٠٠	٥١٦٦	(-) ت . وحدات تحت التشغيل ٣/٣١
٢٥,٨٣	٥٠٠٠	١٢٩١٣٤	التكلفة الصناعية للإنتاج التام
٢٥,٠٠	١٤٠٠	٣٥٠٠٠	(+) ت . وحدات تامة ٣/١
٢٥,٦٥	٦٤٠٠	١٦٤١٣٤	
٢٥,٦٥	٨٠٠	٢٠٥٢٠	(-) ت . وحدات تامة ٣/٣١
٢٥,٦٥	٥٦٠٠	١٤٣٦١٤	التكلفة الصناعية للإنتاج التام المباع
			(+) تكاليف تسويقية
١,٥٠	٥٦٠٠	٨٤٠٠	مواد مباشرة
١,٥٠	٥٦٠٠	٨٤٠٠	أجور مباشرة
٠,٧٥	٥٦٠٠	٤٢٠٠	مواد غير مباشرة
٠,٥٠	٥٦٠٠	٢٨٠٠	أجور غير مباشرة
٠,٢٥	٥٦٠٠	١٤٠٠	مصروفات غير مباشرة
٣٠,١٥	٥٦٠٠	١٦٨٨١٤	تكلفة المبيعات

قائمة نتائج الأعمال

وفقا لنظرية التكاليف الإجمالية

٤٠,٠٠	٥٦٠٠	٢٢٤٠٠٠	المبيعات
٣٠,١٥	٥٦٠٠	١٦٨٥٠٠	(-) تكلفة المبيعات
		٥٥١٦٠	مجمل الربح
			(-) تكاليف إدارية
		١٠٠٠	مواد

(٢٣٧)

		٦٥٠٠	أجور
		٥٠٠	مصرفات
		٤٧١٦٠	صافى الربح

ثانيا : قائمة التكاليف
وفقا لنظرية التكاليف المباشرة

بيان	التكاليف ف	الإنتاج المتجانس	م.ت. الوحدة
------	---------------	---------------------	----------------

(٢٣٨)

			<u>التكاليف الصناعية المباشرة :</u>
		٣٤٤٠ ٠	مواد ص . مباشرة
		٣٨٧٠ ٠	أجور صناعية مباشرة
١٥,٠ ٠	٩٠٠	١٣٥٠ ٠	(+) ت . وحدات تحت التشغيل ٣/١
١٦,٦ ٥	٥٢٠٠	٨٦٦٠ ٠	التكلفة الأولية المباشرة للإنتاج
١٦,٦ ٥	٥٢٠٠	٨٦٦٠ ٠	
١٦,٦ ٥	٢٠٠	٣٣٣٠	(-) ت . وحدات تحت التشغيل ٣/٣١
١٦,٦ ٥	٥٠٠٠	٨٣٢٧ ٠	التكلفة الصناعية المباشرة للإنتاج التام
١٥,٠ ٠	١٤٠٠	٢١٠٠ ٠	(+) ت . وحدات تامة ٣/١
١٦,٢ ٩	٦٤٠٠	١٠٤٢ ٧٠	
١٦,٢ ٩	٨٠٠	١٣٠٣ ٢٠	(-) ت . وحدات تامة ٣/٣١
١٦,٢ ٩	٥٦٠٠	٩١٢٣ ٨	التكلفة الصناعية للإنتاج التام المباع
			(+) تكاليف تسويقية مباشرة
١,٥٠	٥٦٠٠	٨٤٠٠	مواد مباشرة
١,٥٠	٥٦٠٠	٨٤٠٠	أجور مباشرة
١٩,٢ ٩	٥٦٠٠	١٠٨٠ ٣٨	التكلفة المباشرة للمبيعات

(٢٣٩)

قائمة نتائج الأعمال
وفقا لنظرية التكاليف المباشرة

٤٠,٠٠	٥٦٠٠	٢٢٤٠٠٠	المبيعات
١٩,٢٩	٥٦٠٠	١٠٨٠٣٨	(-) التكلفة المباشرة المبيعات
		١١٥٩٦٢	مجمّل الربح
			(-) تكاليف غير مباشرة
			<u>ت . ص غير مباشرة</u>
		١٧٢٠٠	مواد ص . غير مباشرة
		١٢٩٠٠	أجور ص . غير مباشرة
		٨٦٠٠	مصرفات ص . غير مباشرة
			<u>ت . تسويقية غير مباشرة</u>
		٤٢٠٠	مواد تسويقية غير مباشرة
		٢٨٠٠	أجور تسويقية غير مباشرة
		١٤٠٠	مصرفات تسويقية غير مباشرة
			<u>تكاليف إدارية</u>
		١٠٠٠	مواد
		٦٥٠٠	أجور

(٢٤٠)

		٥٠٠	مصروفات
		٦٠٨٦٢	صافى الربح

ثالثا : قائمة التكاليف
وفقا لنظرية التكاليف المتغيرة (الحدية)

بيان	التكاليف	الإنتاج	م.ت.
ف	المتجانس	الوحدة	
			التكاليف الصناعية المتغيرة :
			<u>التكاليف الصناعية المباشرة :</u>
٣٤٤٠		٨,٠٠	مواد ص . مباشرة
٣٨٧٠		٩,٠٠	أجور صناعية مباشرة
			<u>التكاليف الصناعية غير المباشرة</u>
			<u>المتغيرة</u>
٨٦٠٠			مواد صناعية غير مباشرة متغيرة

(٢٤١)

		٥١٦٠	أجور صناعية غير مباشرة متغيرة
		١٧٢٠	مصرفات صناعية غير مباشرة متغيرة
٢٢,٠ ٠	٩٠٠	١٩٨٠ ٠	(+) ت . وحدات تحت التشغيل ٣/١
٢٠,٨ ٤	٥٢٠٠	١٠٨٣ ٨٠	التكلفة الصناعية المتغيرة للإنتاج
٢٠,٨ ٤	٢٠٠	٤١٦٨	(-) ت . وحدات تحت التشغيل ٣/٣١
٢٠,٨ ٤	٥٠٠٠	١٠٤٢ ١٢	التكلفة الصناعية المتغيرة للإنتاج التام
٢٢,٠ ٠	١٤٠٠	٣٠٨٠ ٠	(+) ت . وحدات تامة ٣/١
٢١,١ ٠	٦٤٠٠	١٣٥٠ ١٢	
٢١,١ ٠	٨٠٠	١٦٨٨ ٠	(-) ت . وحدات تامة ٣/٣١
٢١,١ ٠	٥٦٠٠	١١٨١ ٣٢	التكلفة الصناعية للإنتاج التام المباع
			(+) تكاليف تسويقية
			<u>تكاليف تسويقية مباشرة</u>
١,٥٠	٥٦٠٠	٨٤٠٠	مواد مباشرة
١,٥٠	٥٦٠٠	٨٤٠٠	أجور مباشرة
			<u>تكاليف تسويقية غير مباشرة متغيرة</u>
٠,٤١	٥٦٠٠	٢٣١٠	مواد
٠,٣٣	٥٦٠٠	١٨٢٠	أجور
٠,٠٦	٥٦٠٠	٣٥٠	مصرفات
٢٤,٩	٥٦٠٠	١٣٩٤	التكلفة المتغيرة للمبيعات

(٢٤٢)

٠		١٢	
---	--	----	--

قائمة نتائج الأعمال
وفقا لنظرية التكاليف المتغيرة

٤٠,٠٠	٥٦٠٠	٢٢٤٠٠٠	المبيعات
٢٤,٩٠	٥٦٠٠	١٣٩٤١٢	(-) التكلفة المباشرة المبيعات
		٨٤٥٨٨	الربح الحدى (المساهمة الحدية الإجمالية)
			(-) تكاليف ثابتة
			<u>ت . ص ثابتة</u>
١,٥٤	٥٦٠٠	٨٦٠٠	مواد ص . ثابتة
١,٣٨	٥٦٠٠	٧٧٤٠	أجور ص . ثابتة
١,٢٣	٥٦٠٠	٦٨٨٠	مصروفات ص . ثابتة
			<u>ت . تسويقية ثابتة</u>
٠,٣٤	٥٦٠٠	١٨٩٠	مواد تسويقية ثابتة
٠,١٨	٥٦٠٠	٩٨٠	أجور تسويقية ثابتة
٠,١٩	٥٦٠٠	١٠٥٠	مصروفات تسويقية ثابتة
			<u>تكاليف إدارية</u>
٠,١٨	٥٦٠٠	١٠٠٠	مواد
١,١٦	٥٦٠٠	٦٥٠٠	أجور
٠,٠٩	٥٦٠٠	٥٠٠	مصروفات
٨,٨٣	٥٦٠٠	٤٩٤٤٨	صافى الربح

(٢٤٣)

رابعاً : قائمة التكاليف
وفقاً لنظرية الطاقة المستغلة

بيان	التكاليف	الإنتاج	م.ت. الوحدة
التكاليف الصناعية المتغيرة :			
<u>التكاليف الصناعية المباشرة :</u>			
مواد ص . مباشرة	٣٤٤٠ .		
أجور صناعية مباشرة	٣٨٧٠ .		
<u>التكاليف الصناعية غير المباشرة</u> <u>المتغيرة</u>			
مواد صناعية غير مباشرة متغيرة	٨٦٠٠		
أجور صناعية غير مباشرة متغيرة	٥١٦٠		
مصروفات صناعية غير مباشرة متغيرة	١٧٢٠		
التكلفة الصناعية المتغيرة للإنتاج	٨٨٥٨ .		
<u>(+) التكاليف الصناعية الثابتة طاقة</u> <u>مستغلة</u>			
مواد	٦٨٨٠		
أجور	٦١٩٢		

(٢٤٤)

		٥٥٠٤	مصرفات
		١٠٧١ ٥٦	التكلفة الصناعية للإنتاج طاقة مستغلة
٢٤,٢ ٥	٩٠٠	٢١٨٢ ٥	(+) ت . وحدات تحت التشغيل ٣/١
٢٤,٨ ٠	٥٢٠٠	١٢٨٩ ٨١	
٢٤,٨ ٠	٢٠٠	٤٩٦٠	(-) ت . وحدات تحت التشغيل ٣/٣١
٢٤,٨ ٠	٥٠٠٠	١٢٤٠ ٢١	التكلفة الصناعية للإنتاج التام طاقة مستغلة
٢٢,٠ ٠	١٤٠٠	٣٣٩٥ ٠	(+) ت . وحدات تامة ٣/١
٢٤,٦ ٨	٦٤٠٠	١٥٧٩ ٧١	
٢٤,٦ ٨	٨٠٠	١٩٧٤ ٤	(-) ت . وحدات تامة ٣/٣١
٢٤,٦ ٨	٥٦٠٠	١٣٨٢ ٢٧	التكلفة الصناعية للإنتاج التام المباع

تابع : قائمة التكاليف
وفقا لنظرية الطاقة المستغلة

٢٤,٦ ٨	٥٦٠٠	١٣٨٢ ٢٧	التكلفة الصناعية للإنتاج التام المباع
-----------	------	------------	---------------------------------------

(٢٤٥)

			(+) تكاليف تسويقية
			<u>تكاليف تسويقية مباشرة</u>
١,٥٠	٥٦٠٠	٨٤٠٠	مواد مباشرة
١,٥٠	٥٦٠٠	٨٤٠٠	أجور مباشرة
			<u>تكاليف تسويقية غير مباشرة متغيرة</u>
٠,٤١	٥٦٠٠	٢٣١٠	مواد
٠,٣٣	٥٦٠٠	١٨٢٠	أجور
٠,٠٦	٥٦٠٠	٣٥٠	مصرفات
			<u>تكاليف تسويقية ثابتة طاقة مستغلة</u>
٠,٢٥	٥٦٠٠	١٤١٨	مواد
٠,١٣	٥٦٠٠	٧٣٥	أجور
٠,١٤	٥٦٠٠	٧٨٧	مصرفات
٢٩,٠ ١	٥٦٠٠	١٦٢٤ ٤٧	تكلفة المبيعات طاقة مستغلة

(٢٤٦)

قائمة نتائج الأعمال
وفقا لنظرية الطاقة المستغلة

٤٠,٠٠	٥٦٠٠	٢٢٤٠٠٠	المبيعات
٢٩,٠١	٥٦٠٠	١٦٢٤٤٧	(-) التكلفة المباشرة المبيعات
		٦١٥٥٣	مجمل الربح
			(-) تكاليف ثابتة طاقة غير مستغلة
			<u>ت . ص ثابتة طاقة غير مستغلة</u>
٠,٣١	٥٦٠٠	١٧٢٠	مواد
٠,٢٨	٥٦٠٠	١٥٤٨	أجور
٠,٢٥	٥٦٠٠	١٣٧٦	مصرفات
			<u>ت . تسويقية ثابتة طاقة غير مستغلة</u>
٠,٠٨	٥٦٠٠	٤٧٢	مواد
٠,٠٤	٥٦٠٠	٢٤٥	أجور
٠,٠٥	٥٦٠٠	٢٦٣	مصرفات
			<u>تكاليف إدارية</u>
٠,١٨	٥٦٠٠	١٠٠٠	مواد
١,١٦	٥٦٠٠	٦٥٠٠	أجور
٠,٠٩	٥٦٠٠	٥٠٠	مصرفات
٨,٥٦	٥٦٠٠	٤٧٩٢٩	صافى الربح

(۲۴۷)